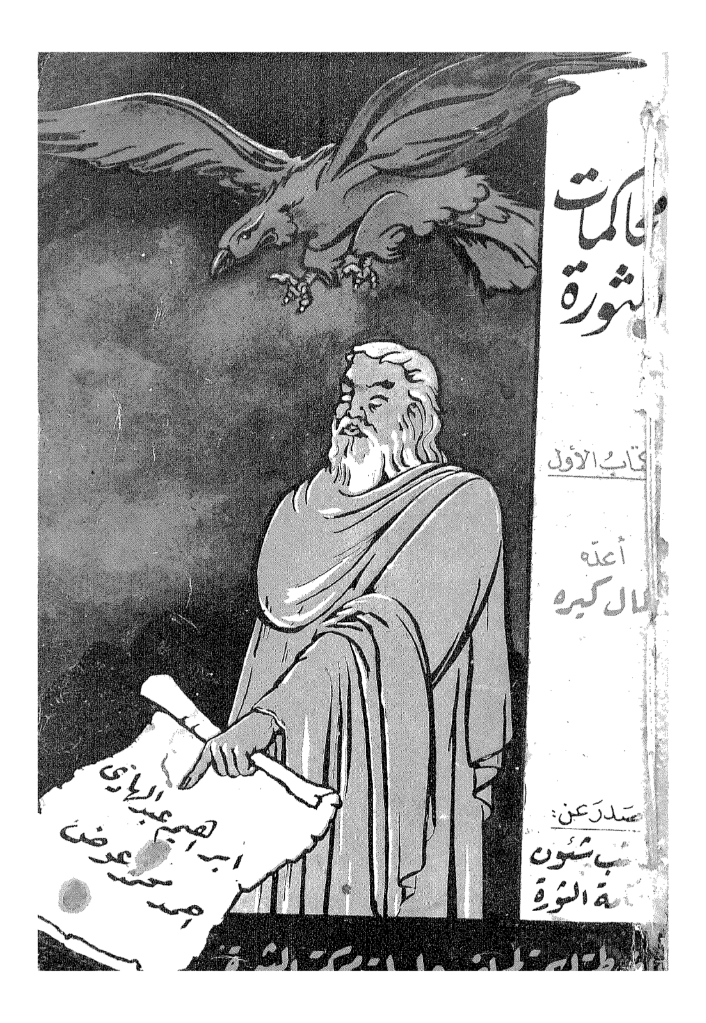

كلمات
الثورة
الأول
أعده
شئون
ابراهيم عبد الهادي
محمد عوض

وزارة الإرشاد القومي
مراقبة الاستعلامات

محاكمات الثورة

إعداد
كمال عبد الحميد كيره
رئيس مكتب شئون محكمة الثورة

المضبطة الرسمية

لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب الأول

صدر عن :

مكتب شئون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العيني ت ٢٤٥٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين

صدق الله العظيم

محكمة الثورة

ابو نجيب

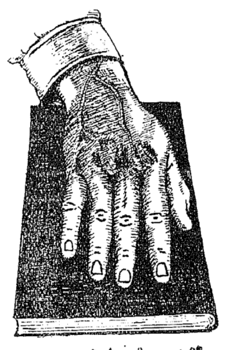
محكمة الشعب

تبحث في الماضي

ليسجل التاريخ



«أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُون»



« قسم التحرير »

اللهم إنك تحب الأقوياء .. وتكرم المستضعفين ..
وتنشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز
في سبيل الحرية على الحياة الذليلة في مجال
الاستعباد . اللهم وإنك لقريب ترى وتسمع
وإنّا لنقسم بذاتك العلية على أن نعملَ ما وسعنا
العمل ، لإرساء قواعدَ الحياة المقبلة لوطننا
المفدّى على أصول محرّرة من العبوديّة ، منزهّة
عن الهوى ، موصولة بالحق والعدل ،
وأن نبذل في سبيل ذلك كل ما تقتضيه
مصلحة أمتنا ، ويبتغيه شرف بلادنا ،
وأن يكونَ شعارُنا دائماً . الاتحاد والنظام والعمل .
اللهم فاشهد وأنت خير الشاهدين »



آلاف من المواطنين الذين حضروا المؤتمر الشعبى
يهتفون عقب اعلان تشكيل محكمة الثورة « الموت للخونة .. الموت للخونة »



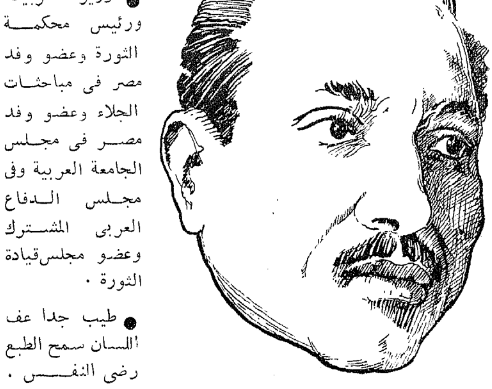
المؤتمر الشعبى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣
الصاغ صلاح سالم يعلن تشكيل محكمة الثورة (انظر صفحة ٢٠)



أولئك الذين يستمعون

القول فيتبعون أحسنه

قائد جناح عبد اللطيف البغدادى :



● وزير الحربيـة ورئيس محكمـة الثورة وعضو وفد مصر فى مباحثـات الجلاء وعضو وفد مصـر فى مجلس الجامعة العربية وفى مجلس الـدفاع العربى المشـترك وعضو مجلس قيادة الثورة .

● طيب جدا عف اللسان سمح الطبع رضى النفـس . متواضع جدا ، رجل بمعنى الرجولة ، نبيه وذكى ويقظ جـدا . أعصاب قوية . يعمل الى حد الارهاق .

● سجل عدة مواقف فى تاريخ هذا البلد فى كفاحه نحو التحرر من الفساد والاقطاع وعبادة الأصنام .

● منطقى يسير المنطق معه وراء كل رأى يبديه أو فكرة يناقشها ، أو مسألة يثيرها . اجاباته مركزة عميقة .

● عقله أكبر من سنه ، وتجاربه أكبر من شهاداته . يملأ مقعـده فى الوزارة وقـلائل هم الذين يستطيعون أن يملأوا مقاعد الوزارة .

● يستطيع أن ينتزع ثقتك مهما كنت حريصا عليها ضنينا بها .

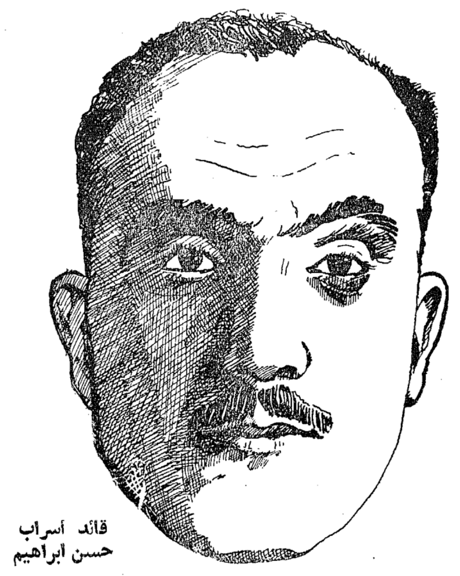
● واقعى يواجه الحقائق دون أن يهتز . عندما تنظر اليه على منصة القضاء تجد حديثه قد امتلأ حكمة ووقارا واتزانا ، وعندما تجده وزيرا تراه شابا امتلأ شبابه حماسة وقوة واصرارا .

● صحيح ان الثورة لا تطفىء الثوار ولكنها تزيدهم توهجا .



البكباشي أنور السادات :

- عضو مجلس قيادة الثورة وعضو محكمة الثورة ومدير عام دار التحرير وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك .
- ظهر كثيرا على المسرح الوطنى قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فقد لعب أدوارا هامة فى تاريخ كفاح الشعب ، فدخل السجن متهما بالوطنية المتطرفة .
- سياسى هادىء يتحدث فى بطء كأنه يفكر قبل أن يتكلم ، وتشع نظراته القوية لتكشف لك أغوار نفسيته الهادئة وروحه المتحفزة .
- قليل الكلام ، جرىء جدا . فى أعماقه ثورة على الظلم .
- عف اللسان ، على درجة كبيرة من نبل الخلق .
- يترك قاعة المحكمة ليعود الى مكتبه فيفرغ فى الورق ما يحمل فى رأسه وما يحس به فى قلبه . صحفى وخطيب بالفطرة .
- اذا وجهت اليه كلمة ثناء تصاعد الدم الى وجنتيه ، واذا ما أطريت عبقريته تعثرت الكلمات على شفتيه .
- حمل الى الشعب أول بيان للثورة فى صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .



قائد أسراب
حسن ابراهيم

- عضو مجلس قيادة الثورة وعضو محكمة الثورة ومراقب عام هيئة التحرير وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك .
- هادىء يميل الى الوداعة والتسامح ، حساس جدا ، ابتسامته رقيقة تشع منها روح الرحمة والعطف ، متواضع لا يؤمن الا بالحق ولا يعرف الا المنطق .
- يسير مطرق الرأس يدب على الأرض فى كبرياء .
- اذا تكلم وجدت لكلامه صدى عميقا فى عقلك . فهو لا يعرف كيف يتحدث الى القلوب ولا كيف يؤثر فى العواطف ، وانما يعرف كيف يخاطب العقول ، وكيف يواجه أصحاب هذه العقول .
- عصامى ، مكافح من الطراز الأول . يعتمد دائما على نفسه .
- لا تراه أبدا الا وهو يبتسم ابتسامته الرقيقة الوديعة الهادئة .



أعضاء مكتب التحقيق والادعاء
يتوسطهم البكباشى ا.ح. زكريا محيى الدين رئيس المكتب



بكباشى أ٠ح
زكريا محيى الدين

- عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخليـــة ومدير المخابرات العسكرية ورئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثـــورة ، ومسئول عن الادعاءات أمام محكمة الغدر .
- نموذج للهدوء والأعصاب الفولاذية والصبر على العمل المتواصل.
- تحار فى فهمه ، فليس من اليسير أن تحكم عليه من مظهره .
- ذكى جدا وحذر يحسب حساب الخطوة التى يخطوها .
- نظراته جامدة وخطواته قوية منتظمة ولكنه يحمل قلبا رحيما .
- لا يجيد الكلام لأن صناعته العمل ، فلا يتكلم الا عند ما يسأل ، واذا تكلم سمعت صوتا قويا جريئا صريحا .
- تستطيع وأنت مطمئن أن تلقى فوق كتفيه بأكبر المســئوليات وأخطرها دون أن تخشى شيئا أو تقلق من أجلها .

- رضي النفس ، عف اللسان ، يمتاز بالشهامة وحبه للضعفاء والمساكين .
- مترافع من الطراز الاول ، بليغ ، لبق ، يقظ ، قوى الحجة ، يثق بنفسه ويعتد برأيه .
- تجده دائما فى مرافعاته يعتمد على المفاجآت .
- يحترم كل رأى ولكنه مع ذلك لايؤمن الا برأيه .
- يخطو بخطى واسعة نحو المجد
- مثل الاتهام فى قضية فؤاد سراج الدين أكبر قضايا محكمة الثورة ، واستغرقت مرافعته جلستين كاملتين .



وكيل النائب العام
الاستاذ عبد الرحمن صالح



نائب أحكام
البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق

- طويل القامة ، أنيق الملبس ، حسن المظهر .
- وديع طيب ، هادىء لاينفعل يميل الى التسامح ، عفيف العبارة ، مؤدب الى أقصى حدود الأدب .
- متواضع ويبتسم دائما . عندما يتكلم تحس بقلبه الكبير واحساسه المرهف .
- مثل الاتهام فى قضية فؤاد سراج الدين أكبر قضايا محكمة الثورة ، فكانت مرافعته نموذجا للعلم الراسخ والبحث الدقيق .

- بشوش ، طيب القلب ، عف اللسان .
- متدين يستشهد فى مرافعاته دائما بآيات القرآن الكريم ويرعى الله دائمـــا فى كل أعماله .
- صـــاحب رأى يـؤمن به ويستميت فى سبيل الدفاع عنـه ، لا يحيد عن الحـق ولا يخضع لأى مؤثر ، فهو أمين فى مرافعاته .
- على درجة كبيرة من الكفاءة وحسن السمعة .
- ينتظره مستقبل عظيم باهر .

وكيل النائب العام الاستاذ احمد موافى



نائب احكام البكباشى سيد سيد جاد

- طيب القلب ، من عينيه تشع روح الرحمة والعطف ، سمح النفس مؤدب الى أقصى حدود الادب .
- رقيق . لاتبدو عليه خشونة العسكريين ، ذكى ونبيـه ويقظ ، يعتمد دائمــا على المنطق .
- يقدس الحق ، فيدافع عنـه بايمان وقوة .
- لمع اسمه فى مرافعاته أمـام محكمة الثورة .



وكيل النائب العام
الاستاذ مصطفى الهلباوى

- طويل القامة ، أسمر اللون ، قوى جدا فى مرافعاته ، يميل الى القسوة فى دفاعه ، ولكنه مع ذلك طيب القلب جدا ،
- نموذج لنبل الخلق وسماحة النفس •
- لمع اسمه كثيرا فى سلك النيابة ، وفى محكمة الغدر ، تقوده دائما كفاءته الممتازة لأعلى المناصب •
- ترافع فى أولى قضايا محكمة الثورة «محاكمة ابراهيم عبد الهادى» •
- يمثل الاتهام فى قضية السيدة زينب الوكيل •



نائب أحكام
البكباشى محمد التابعى

- متوسط الطول ، أبيض اللون مثال للنشاط •
- ذكى جدا وحذر ، يحسب حساب كل كلمة يقولها ، فلا يميل الى الاطالة ولا يعرف الا المنطق •
- شديد الحجة ، ناصع البيان لكلامه صدى عميق وتأثير قوى •
- اذا كنت لاتعرفه فليس من السهل أن تحكم عليه من مظهره •
- مثل الاتهام فى أولى قضايا محكمة الثورة ، فكانت مرافعته عنوانا لشخصيته ، وكاشفة لذكائه وقوة حجته •



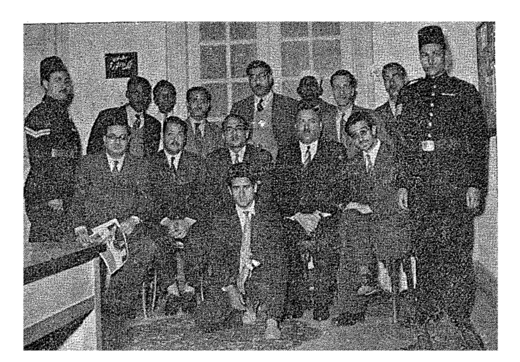
حاجب المحكمة
الصول عبد الرحمن الحفناوى



أركان حرب مجلس قيادة الثورة
اليوزباشى محمد فؤاد نصر
المسئول عن النظام بمحكمة الثورة
بذل جهوداً كبيرة طوال
محاكمات الثورة كما تولى اعداد
قاعة المحكمة والحجرات الملحقة بها



سكرتارية الادعاء والمحكمة



رئيس وأعضاء مكتب شئون محكمة الثورة



السيد حسين كامل



السيدممدوح توفيق



السيدطلعت الصبان



السيد مصطفى الطوبجى

الإهداء

هذه الصفحات التى سنقدمها تباعا .. أثر بالغ العظة ، من آثار الثورة المباركة . ونسق تاريخى لأحداث .. تمتد جذورها ، الى أكثر من قرن ونصف على التحقيق . أى منذ تولت هذه الأسرة الطاغية أمر مصر ، فى مفتتح القرن التاسع عشر . فأفسدت أمرها . واستبدت بها . وكتمت أنفاسها ، ومكنت الاستعمار من ربوعها . حتى أيقظتها المكاره ، ونبهتها المظالم ، فتمثلت لها آلامها وأمانيها ، فى شبابها المؤمن . وقادتها الأمناء . فكانت هذه الثورة التى نجنى ثمارها .

ونحن اذ نقدم اليوم سجلا دقيقا واضحا للمحاكمات .. بعد أن نشرت فصول منها ، فانا نقصد أمرين :

الأول : أن نظهر المحاكمات فى ثوب دقيق مفصل ، يرسم كل مادار فى جلساتها . ويصور الأثر النفسى ، والانفعال المعبر الذى شوهد فى وجوه المتهمين وحركاتهم .

والثانى : تيسير الاطلاع عليها واقتنائها ، للاحتفاظ بها كاملة . اعتزازا بصفحة من صفحات التاريخ المصرى الحديث فى أهم طور للنهوض الشعبى ، خلال حياتها السحيقة . وشاهدا على أن للوطن الخالد حقا على أبنائه ، يقتضيهم الثقة بالنفس ، والايمان بالوطن ، والجهاد فى سبيله . وعلى أن عدالة الله .. لا تدع عابثا ولا ترحم مفسدا .

فالى بنى النيل نهدى هذه الكتب .

مراقبة الاستعلامات

لماذا شكلت محكمة الثورة ؟ ! !

نعم لماذا شكلت محكمة الثورة ، والثورة لم تكن للانتقام أو للاضطهاد ، بل كانت للتحرير والاصلاح ؟!!

ولماذا شكلت محكمة الثورة ، بعد أكثر من عام على قيام الثورة ، دون أن يحاكم الزعماء ، أو تمتلىء بهم السجون والمعتقلات ؟

لقد كان قادة الثورة يعلمون أن زعماء مصر ، ظلوا أكثر من ربع قرن يعبثون بكرامة البلاد ، وبوجودها وبحريتها . فقد استلبوا حقوق الشعب ! وداسوا كرامته ! وطعنوه فى كبريائه! ودمغوه طويلا بالذلة والمسكنة ! وأسلموه لملك فاسد طاغية ، أذل شعب مصر ، وجعله سخرية الشعوب !

كان قادة الثورة يعلمون كل ذلك . وما كانت الثورة الا لتقضى على كل هذا الفساد ، لتعيد للشعب عزته ، وتحفظ عليه كرامته .

فلماذا لم تحاكم الثورة الحكام السابقين عقب نجاحها ؟!!

ولماذا لم تحاسب الثورة زعماء الأحزاب ورجال السياسة بعد طرد الملك الفاسد ؟!!

ولماذا شكلت محكمة الثورة ــ بعد أكثر من عام على قيام الثورة ــ لتحاكمهم وقد ظلوا هذه الفترة فى مأمن من العقاب ؟!!

أجل ان الثورة انما للاصلاح والتحرير والارشاد .

بهذا يؤمن قادتها . ومن أجل ذلك قامت الثورة ، فكانت بيضاء رحيمة بالجميع . فتركت الزعماء والساسة أحرارا

وقال قادتها : نحن جميعا مصريون فلننس الماضى بما كان فيه ، ولنبدأ مستقبلا جديدا سعيدا نظيفا . ولنبذل جميعا ـ كأخوة متحابين ـ الدم والعرق ، لتعتز مصر وتنهض ، وتتحرر من الفساد ومن الاستعمار ومن الاقطاع . ((ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون)) .

ولكن الاقطاعيين وطبقة الخونة الرجعيين ، ظنوا التسامح ضعفا . والرحمة تخاذلا . فعادوا الى أحضان المستعمر ، ووقعوا وثيقة الخيانة !. « يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » .

فلم تمهلهم الثورة ، ولم تمكنهم من العبث بحرية الشعب وبمستقبله . فشكلت محكمة الثورة بعد أكثر من عام من قيام الثورة البيضاء ..

وبدأت محكمة الثورة تحاسب على الماضى كما تحاسب على الحاضر ..

تحاسب على الماضى .. ليرى الشعب كيف كانت تحكم مصر ؟ وليعلم الشعب كثيرا ـ مما كان خافيا ـ عن حكامه وقادته وزعمائه السابقين .

وتحاسب على الحاضر .. لتتمكن الثورة من أن تبنى مصر الجديدة فى هدوء وسلام ، وأن تصل بها الى أعلى مراتب المجد والفخـــار .

فان أهداف الثورة ، هى أهداف الشعب . وهى آماله التى يعيش بها ، وغاياته التى يسعى اليها .

فمحكمة الثورة ، كان لابد منها . حتى بعد هذه الفترة الطويلة من التسامح .((ان الذين كفروا سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم)) .

إعلان تشكيل محكمة الثورة

في الساعة الرابعة من مساء يوم الثلاثاء ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ كان ميدان الجمهورية قد امتلأ بآلاف المواطنين ، الذين جاءوا من جميع أنحاء جمهورية مصر ، ليستمعوا الى البيان الخطير الذي سيعلنه قادة الثورة ..

كان أروع مؤتمر شعبي شـــهدته مصر .. فقد تحدث الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب . وتحدث من بعده نائب الرئيس البكباشي أركان الحرب جمال عبد الناصر وقائد الجناح جمال سالم .

وفي الخامسة والثلاثين بعد السادسة وقف الصاغ أركان الحرب صلاح سالم ، وكشف عن وثيقة خطيرة تثبت التحالف بين الاستعمار وطبقة الخونة والرجعيين ! ثم أعلن تشـــكيل محكمة الثورة فورا لمحاكمة المتهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد .. وقد جاء في خطبته ما يأتي :

« عقب نجاح الثورة مباشرة ، كنا عظيمي الأمل في أن يختفي كل من خان مصر ، واستغل مصر ، وقبع دون أي اجراء من جانب الثورة . وفعلا فتحنا أبواب السجون والمعتقـــلات . وأعطينا الحرية الكاملة للجميع ، ولم يبق في المعتقلات سوى ستة عشر فقط ، لم نجد أي سبيل أو عذر للعفو عنهم . وكان هذا الاجراء هو الخطأ الأكبر الذي وقع فيه رجال الثـــورة . أخطأوا .. لأنهم لم يتقيدوا بهدفهم المرسوم .. وهو القضاء على الخونة المصريين من أذناب الاستعمار .

وكنا نود الا ننبش الماضي فما فات مات . . مات وولى وانتهى ولننظر للامام ولنثق في المستقبل . ولنحترم ذكرى أمواتنا .. سواء ماتوا موتا أدبيا أو حقيقيا . كنا جميعا نتمنى ذلك من

صميم قلوبنا . وهذا ما دفعنا لأن نجعلها ثورة بيضاء ، وقلنا لن يوجد فى مصر خونة من أبنائها ، ولنقف جميعا صفا واحدا متحدين نواجه المستعمر حتى تنال البلاد حقوقها كاملة غير منقوصة .

ماذا حدث ؟ لقد عادوا الى أحلامهم ، فبعد أن مروا بفترة انتقال قصيرة ظلوا يدبرون فيها ويرسمون الخطط ، برزوا فجأة بعد أن خيل اليهم أن سياستنا لم تكن من باب الحلم ، بل من باب الضعف ! وما بنا لم يكن شفقة ورحمة ، بل كان ترددا ووهمـــا !!

فبدأوا حملة واسعة من الأراجيف والأكاذيب ، والمستعمر لهم سند وظهير . وأخذوا يشككون فى كل عمل يعمل ، ويقومون بحملات واسعة النطاق ضد رجال هذا العهد ، حتى ييأس الشعب من الثورة .

مهلا أيها الخونة .. انكم باتخاذكم هذا السبيل ، انمـــا تخبطون رؤوسكم فى صخر صلب لن تنالوا منه ، ولكن سيدمى جباهكم دون أن تجنوا شيئا .

وبعد ان كشف الصاغ صـــــلاح سالم عن وثيقة الخيانة قال : ((**اننا ان كنا نملك التفريط فى حق أنفسنا ، فلا يمكننا أن نفرط فى حق الثورة ، ولا فى حق هذا الشعب فى أن يصل الى الأهداف التى ثار من أجلها . لذلك .. أعلن باسم مجلس الثورة تشكيل محكمة الثورة ، من بعض رجال مجلس الثورة وستنظر هذه المحكمة فورا ، فيما يقدم اليها من متهمين بالعمـــل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة . لقد اتخذنا هـــذا الاجراء لحمـــايتكم والمحافظة على وحـــدة صفوفكم فى هذه المرحلة العصيبة التى يتقرر فيها مصير البلاد ، ولكى لا يتمكن أى خائن أو مارق من العمل عـــلى انتكاس ثورتكم هـــذه ، كما انتكست ثورة ١٩١٩ .**

سنظل نحمل علم الثورة عاليا خفاقا حتى آخر رمق من حياتنا . وســـنحافظ عليه ما حيينا . ليحيا الشعب ولتحيا الثـــورة .

والله أكبر والعزة لمصر .

أمر تأليف محكمة الثورة

فيما يلي نص الأمر الصادر من مجلس قيــادة الثــورة بشأن تشكيل محكمة الثورة ، واجراءاتها .

بعــد الاطلاع على المادة الثامنـــة من الدستور المؤقت ، تقرر ما يلى : —

مادة ١ — تشكل محكمة الثــورة على الوجـــه الوارد بالأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة ، بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من : —

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيـــادة الثورة ..
رئيسا

البكباشى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة ..
عضـــوا

قائد الأسراب حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة..
عضـــوا

مادة ٢ — تختص هذه المحكمة بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن ، أو ضد سلامته فى الداخل والخارج . وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضـــد نظام الحكم الحاضر ، أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة . وبالنظر فى الأفعال التى ساعدت على فساد الحــكم وتمكين الاستعمار بالبلاد ، وكل ما كان من شأنه افساد الحياة السياسية ، أو استغلال النفوذ ، دون مراعاة صالح الوطن . ســـواء أكان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذى كان قائما ، أو غير ذلك من الوسائل . ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر .

كما تختص المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا .. أيا كان نوعها . حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها من جهات التقاضى الأخرى ، ما دام لم يصدر فيها حكم . وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات ، متخلية عن القضية . فتحال الى محكمة الثورة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

مادة ٣ ــ يعاقب على الأفعال التى تعرض على المحكمة ، بعقوبة الاعدام ، أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو المؤقتة أو السجن أو بالحبس بالمدة التى تقدرها المحكمة . ولها أن تقضى فضلا عن ذلك على المتهم بتعويض للخزانة العامة ، يقابل ما أفاد من أفعال أو ضاع على الخزانة العامة بسببها .

كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة أموال المتهم ــ كلها أو بعضها ــ اذا ما تبين لها انها كانت نتيجة كسب غير مشروع .

وتقرر المحكمة الطريقة التى يتم بها تنفيذ الحكم .

مادة ٤ ــ ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء ، يلحق به نواب عسكريون . وأعضاء من النيابة العامة ، يعينهم مجلس قيادة الثورة ، يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة فى الأفعال التى تختص هذه المحكمة بنظرها . ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا ، ولا يجوز المعارضة فى هذا الأمر .

مادة ٥ ــ يخطر المتهم بالتهمة ويوم الجلسة بمعرفة المدعى ، قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ولا يجوز تأجيل القضية لأكثر من مرة واحدة ، ولمدة لا تزيد عن ٧٢ ساعة . ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة . فاذا تخلف جاز القبض عليه .

وحبسه . وله أن يتولى الدفاع عن نفسه أمام المحكمة ، أو ينيب محاميا واحدا للدفاع عنه ، فى جميع ما هو منسوب اليه .

مادة ٦ ــ تبدأ المحكمة بسؤال المتهم عن الأفعال المنسوبة اليه ثم تأخذ فى سماع شهود الادعاء ان كان هناك شهود . ولها أن تسمع شهود النفى اذا رأت لذلك محلا . ثم تسمع مرافعة المدعى ودفاع المتهم .

ولها أن تتبع فى الاجراءات غير ما سبق . . اذا ما رأت وجها لذلك . ولا يجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها .

مادة ٧ ــ تجرى المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية ، الا اذا قررت جعل الجلسة سرية ، لأسباب تراها . ويصدر الحكم ويتلى فى جلسة علنية ، وذلك بعد التصديق عليه من مجلس قيادة الثورة ، الذى يجوز له تخفيف الحكم الى الحد الذى يراه .

مادة ٨ ــ أحكام هذه المحكمة نهائية ولا تقبل الطعن بأى طريقة من الطرق ، أو أمام أية جهة من الجهات . وكذلك لا يجوز الطعن فى اجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

مادة ٩ ــ يعمل بهذا الأمر . . اعتبارا من تاريخ صدوره .

القاهرة فى ٧ محرم سنة ١٣٧٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣)

امضاءات

محمد نجيب ــ عبد الحكيم عامر ــ أنور السادات ــ خالد محى الدين ــ حسن ابراهيم ــ كمال الدين حسين ــ عبد اللطيف البغدادى ــ جمال عبد الناصر ــ حسين الشافعى ــ صلاح سالم ــ جمال سالم ــ زكريا محيى الدين .

مكتب التحقيق والادعاء

نصت المادة الرابعة من أمر تشكيل محكمة الثورة ، على أن ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء . يلحق به نواب عسكريون ، وأعضاء من النيابة العامة ــ يعينهم مجلس قيادة الثورة ــ يتولون تحقيق الدعاوى التى يحيلها عليهم مجلس قيادة الثورة .

وأعضاء المكتب لهم ــ بمقتضى أمر تشكيل المحكمة ــ الحق فى الأمــر بالقبض والحبس والتفتيش . وكل ما يؤدى الى استجماع الأدلة واثبات التهم . ولهم كذلك الادعاء فى الجلسات كممثلين للشعب فى اثبات الاتهــام . وهم يمارسون هــــذه السلطات ، دون أن يقيدوا بالقوانين العادية واجراءاتها .

وقد أمر مجلس قيادة الثورة ، أن يلحق بهذا المكتب ثلاثة من خيرة رجال النيابة ، الذين تشهد لهم أعمالهم بالكفاءة وحسن السمعة . مما يتفق وعظم المهمة الموكولة اليهم . هؤلاء الثلاثة هم وكلاء النائب العام ، الاساتذة أحمد موافى ومصطفى الهلباوى وعبد الرحمن صالح . ويشاركهم فى هذه المهمة الخطيرة ، ثلاثة من نواب الأحكام الحاصلين على ليسانس الحقوق ، والذين ترشحهم كفاءتهم وتعمقهم فى دراسة القانون ، لشغل منصب المدعى العام أمام محكمة الثورة . ذلكم .. هم البكباشى محمد التابعى والبكباشى سيد سيد جاد والبكباشى ابراهيم سامى جاد الحق . ويرأسهم جميعا البكباشى أركان الحرب زكريا محيى الدين مدير مكتب التحقيق والادعاء ، وعضــــو مجلس قيادة الثورة .

ويقضى العرف فى محاكمات محكمة الثورة ، أن يمثــــل الادعاء مدعيان : أحدهما من أعضاء النيابة العامة . والآخر من

نواب الأحكام بالجيش . وممثلا الادعاء فى كل قضية ، هما اللذان قاما بتحقيقها .

ومما يجدر ذكره ، أن أعضاء مكتب التحقيق والادعاء ، ظلوا فترة المحاكمات فى عمل دائب ما بين تحقيق وجمع للادلة واطلاع على مئات الملفات والدوسيهات ، واعداد الادعاءات والمرافعات .

وكثيرا ما كان يقتضى ذلك منهم البقاء فى مكاتبهم حتى ساعات متأخرة من الليل ، دون تفرقة بين أيام العمل وأيام العطلات الرسمية .

وكان أهم ما يتوفر عليه ممثلو الادعاء ، هو اعداد الادعاء بما يتفق ومهمة محكمة الثورة ، التى تقتضى من ممثل الادعاء أن يحصر الاتهـــام ظاهرا مدعما بمختلف الأدلة والبراهين الواضحة ، تمشيا مع السرعة الواجبة فى محاكمات الثورة .

وكان من أصعب ما يلاقيـــه ممثلو الاتهام ، الادعاءات الخاصة بافساد الحـكم والحياة السياســـية . وذلك لعدم الاستناد الى تحقيقات وقضايا سابقة . بل كان الأمر يستلزم التحقيق الوافر الأدلة ، والعناصر التى تثبت ذلك الادعاء بما يتفق وخطورة الاتهام ذاته . والعقوبة المطلوب توقيعها .

ولا شك ان التاريخ سيذكر لهم بالفخار ، ما بذلوه من جهود صادقة للكشف عن فساد العهـد الماضى ، وتعقب الخـــونة والمفسدين ، باسم العدالة وباسم الشعب .

سكرتيرية التحقيق والادعاء

يعاون أعضاء مكتب التحقيق والادعاء فى مهمتهم الخطيرة أربعة من صولات الجيش . روعى فى اختيارهم أن يكونوا ملمين الماما وافيا بشئون التحقيقات . وان يكونوا محل ثقة رؤسائهم وقد قاموا جميعا بمهمتهم خير قيام . وبذلوا جهـــودا وافرة لمعاونة أعضاء الاتهام .

وهم الصولات ـ محمد فرج عوض ـ وشعبان محمـــد الشافعى ـ وعبد العـــزيز عباس حسنين ـ وابراهيم رمضان على .

سكرتيرية المحكمة

وكان يقوم بأعمال سكرتيرية المحكمة ، اثنان من سكرتيرية محكمة استئناف القاهرة ، على درجة عالية من الكفاءة والسمعة الحسنة . وهما السيدان : **محمد فرح عزب وعبد الحميد سليم** .

مكتب شئون محكمة الثورة

وقد قام مكتب شئون محكمة الثورة طوال فترة المحاكمات ، بتنظيم حضور - الجهور والصحفيين وممثلي وكالات الانباء المختلفة والزائرين الاجانب - جلسات محكمة الثورة ، وامداد الصحف ووكالات الانباء بالبيانات ومحاضر الجلسات ليقف الشعب على كل ما دار في محاكمات الثورة . كما تولى المكتب اعداد المضابط الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة وارسالها لهيئة المحكمة وممثلي الادعاء وأعضاء مجلس القيادة وكبار رجال الدولة . وقد تولى السيد حسين كامل الاشراف على اعداد هذه المضابط واعطاء الصحفيين البطاقات الصحفية لحضور المحاكمات ، وقام بتسجيل أسماء المواطنين الراغبين في مشاهدة جلسات المحكمة .

هذا وقد ساهم في اعداد المضابط الرسمية كل من السادة محمد مراد ، أحمد محمود ، عمر محمد على ، محمد المالكى ، محمد توفيق ، صلاح وعبد المنعم الطويجى ، عبد الحفيظ أبو زيد .

هذا وقد انتدب مكتب شئون محكمة الثورة ، ثلاثة من خيرة أعضاء مكتب الاختزال بمجلسى البرلمان ، لتسجيل مايدور في جلسات محكمة الثورة . ليكون مضبطة رسمية لمحاضر تلك الجلسات . وهم السادة : مصطفى الطويجى وطلعت الصبان وممدوح توفيق .

وأن مكتب شئون محكمة الثورة ، اذ يضع بين يدى المواطنين نص تلك المضبطة الرسمية ، فانما يترك لهم أن يحكموا على مدى أمانة واخلاص الزملاء الثلاثة ، وينتهز هذه الفرصة ليشيد بالمجهود المضنى ، الذى بذلوه ويبذلونه رغم ما يلاقونه من مشاق ومتاعب .

فلسفة محاكمات الثورة

اذا كانت وقائع الثورة وحوادثها ، هى المادة الأساسية فى تاريخها . فان محاكماتها وقضاياها لا تقل عنها فى هذا الصدد شــــأنا .

ففى هـــــذه المحاكمات تتكشف أسرار وملابسات ، تجلو وقائعها وتعين على تفهمها ، والاحـــــاطة بأطوارها ومراحلها . وأسبابها ومقدماتها . القريبة والبعيدة .

والثورات فى الغالب ، ليست حوادث فجائية أو مرتجلة . ولا هى وليدة الأقدار والمصادفات . بل هى نتائج لأســــباب تتصل بحياة الأمة السياسية والاجتماعية . وماضيها القريب والبعيد . وقد تكون صلتها بالماضى وتأثرها به ، أقـــوى من صلتها بالحاضر وتأثرها منه . لأن الثورة انما هى انتقاض على الماضى ، واخلال لنظام جديد محل نظام قديم . وهى تنشأ وتتكون عناصرها على مدى السنين بفعل التطــور السياسى والاجتماعى . والتدافع بين الشعب والحكومات . وما شبوب الثورة الا الذروة التى يصل اليها هذا التدافع . .

ولكى نفهم الثورات على حقيقتها لا يكفينا أن نعرف يوم ميلادها . بل يجب أن نرجع الى الماضى لنعرف كيف ولدت ؟ ونقف على العوامل التى مهدت لها وأدت الى شبوبها .

وثورتنا التى شبت فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ليست وليدة هذا اليوم فحسب . بل هى نتيجة لأسباب ومقدمات تكونت وتفاعلت فى عــــدة أعوام خلت . وكثير منها أو بعضــها كان

محجوبا عن الانظار ، أو محوطا بالغموض والابهام . فجاءت محاكمات الثورة وأزاحت الســتار عن كثير من الأسرار التى تلقى الضوء ، لا على الثورة فحسب ، بل على تاريخنا القومى فى الثلاثين سنة الماضية .

وهذه الأسرار كانت ستظل فى طى الكتمان ، لا يعرفها على وجه التحقيق والتفصيل ، الا ذووها وخزنتها وصانعوها . لولا محكمة الثورة ... فقد كشفت عنها . وأتاحت للمواطنين أن يطلعوا عليها ، ويستمعوا اليها على لسان الشهود والمتهمين فى هذه القضايا . وقد جاءت أقوالهم فى مجموعها ترسم لنا نواحى من الماضى بمآســيه ونقائصه . وأوهامه وحقائقه . وحوادثه وشخصياته . وكم كشفت هذه الأقوال للناس عن أسرار كانوا يجهلونها . وشخصيات كانوا يتصورونها على غير حقيقتها . وحوادث ودقائق كانت مطوية فى ثنايا الظــــلام والكتمان .

حقا ان فى بعض هذه الأقوال ما يعــوزه الاطمئنان الى روايته . وفيها أيضا ما يناقض بعضه . ولكن مهما اختلفت درجة الثقة فيها ، فانها فى مجموعها صورة ناطقة بما كان عليه الناس ، وما كا عليه المجتمع من ضعف وتناقض . وتضارب وتخاذل . وانحراف عن جادة الحق والصدق حينا . وخروج على قواعد الاستقامة والنزاهة أحيانا . وما هذا التناقض الذى يبدو فى بعض هذه الروايات الا مظهرا لنقائص الماضى . وليس من العسير على من يمعن النظر فى هذه الاقوال ، أن يستخلص منها الحقائق الثابتة . واذا كانت الحقيقة بنت البحث كما يقولون . فهى أيضا قد تكون وليدة التناقض والتضارب فى الاقوال والروايات . وعلى من ينشد الحقيقة أن يزن كل رواية بميزان البحث والتمحيص . ويرجح ما يستحق الرجحان ، ويطرح ما يستحق الاهمال والاغفال . وبذلك يتكشف لنـــا

وجه الحق والصدق وتتجلى أمامنا حقائق الماضى فى غير مواربة أو تحريف .

* * *

((فاما الزبد فيذهب جفـــاء . واما ما ينفـــع النـــاس فيمكث فى الأرض))

لقد أتاح قضاة الثـــورة للمواطنين ، أن يحيطوا بشتى الوقائع والاحداث الماضية ، على لسان من اشتركوا فيهـــا أو عاصروها . وذلك بما وجهوهم الى الافضاء بمعلوماتهم ، وأفسحوا صدورهم للشهود والمتهمين فى الادلاء بأقوالهم . فأضاف قضاة الثورة الى مادة التاريخ القومى مجموعة حية من تسجيلات شهود العيان .

ولم يكن ممكنا ولا منتظرا أن يفضى هؤلاء وأولئك ، بما لديهم من معلومات وأسرار يطوون عليها صدورهم . لولا أن رغبت اليهم محكمة الثورة ، أن يجهروا بها فى أبانة وتفصيل فعلم الناس منها مالم يكونوا يعلمون . وان فى مواجهة بعضهم ببعض ، لما ييسر للناس أن يستخلصوا الحقائق من هــــذا الخضم من الشد والجذب . والأخذ والرد . والتدافع بالأقوال والمطاعن . وان فى هذه التسجيلات التى دونتها محكمة الثورة لعبرا وعظات . وان فيها لمادة توسع الأفق الذهنى للمواطنين وتجعلهم أكثر اطلاعا على حقــــائق الماضى وأسراره وأكثـــر استعدادا لتفهم الحاضر والمستقبل على ضوء هـــذه الحقائق والأســـرار .

* * *

ان لكل ثورة محاكماتها وقضاتها وأحكامها . وان تاريخ الثورات ليزخر بالمجلدات والأسفار عن قضاياها ومحاكماتها . وهذه الناحية خليقة بأن تكمل تاريخ الثـــورة وتجعل منها

صورا ناطقة تنبض بالقوة والحياة وتسد بعض الثغرات فى التاريخ القومى ، وتنير لنا طريق الحياة والكفاح فى الحاضر والمستقبل .

ومن الحق فى مجال المقارنة بين محاكمات ثورتنا الحاضرة والثورات الأخرى فى مختلف العصور والبلدان . أن نشير الى ان محكمة الثورة فى مصر قد أفسحت المجال الى أوسع الحدود لأقوال المتهمين والشهود . ونشرتها على الملأ فى افاضة واسهاب فى حين ان بعض قضايا الثورة فى البلدان الأخـــرى ، كانت تنظر ويفصل فيها فى ساعات . وبعضها فى دقائق معدودات وبعضها فى عصرنا الحاضر كان يتم فى طى الخفاء خلف ستار حديدى ، يحجب عن الناس فى الداخل والخارج أسرار هــذه المحاكمات .

فعلنية محاكمات الثورة عندنا ، قد ميزتها عن الثورات الأخرى . وان من ثمرات هذه العلانية ظهور هـــذا الكـتاب (محاكمات الثـــورة) الذى يتولى مكتب (شؤون محكمة الثورة) اصداره فى سلسلة أجزاء تشتمل على تفاصيل هــذه المحاكمات ، نقلا عن مضابط الجلسات ، وما دون فيها من اجراءات ومرافعات ، وأسئلة المحكمة وأجوبة المتهمين والشهود

وفى هذه المجموعة .. يرى القارىء كل ما قيل على لسان شهود الاثبات والنفى معا . ومرافعات الادعاء والدفاع معا . واجراءات المحاكمة . والأحكام التى انتهت بها هذه القضايا . فهى مجموعة كاملة شاملة ــ لهذه الصفحات الحية ، من تاريخ الثورة . ومن تاريخنا القومى ــ جديرة بأن يقرأها وينتفع بها المواطنون جميعا .

فبراير سنة ١٩٥٤ عبد الرحمن الرافعى

محكمة الثورة

قائمة الاتهام :

١ ـ **السيد ابراهيم عبد الهادى :**
رئيس الديوان الملكى . ورئيس الوزراء سابقا ورئيس الحزب السعدى المنحل .

٢ ـ **احمد محمد عوض :**
عامل بالجيش البريطانى .

٣ ـ **البكباشى سعد الدين السنباطى .**
ضابط بوليس .

٤ ـ **البكباشى اسماعيل المليجى :**
ضابط بوليس .

٥ ـ **السيد ابراهيم فرج :**
وزير سابق ومحام أمام محكمة النقض .

٦ ـ **احمد نصيف :**
وكيل مكتب خبراء مصر بوزارة العدل .

٧ ـ **زكى زهران :**
أميرالاى بالمعاش .

٨ ـ **مصطفى شاهين :**
مهندس .

٩ ـ **محمود صبرى على :**
موظف بالجيش البريطانى .

١٠ ـ **حسن السيد احمد وشهرته حسن قدرى :**
تاجر بالاسماعيلية .

١١ ــ عطية عزيز جندى :

تاجر بميت غمر .

١٢ ــ ابراهيم اسماعيل على :

موظف بالجيش البريطانى .

١٣ ــ حسن حسن محى الدين :

تاجر بالاسماعيلية .

١٤ ــ محمود شكرى :

صحفى وموظف بمصلحة البريد .

١٥ ــ السيد كريم ثابت :

مستشار صحفى الملك السابق سابقا .

١٦ ــ الفريد عوض ميخائيل :

عامل بالجيش البريطانى .

١٧ ــ محمد عزت محمد راغب :

موظف بادارة الأبحاث الفنية .

١٨ ــ بولس مكسيموس سويحه :

موظف بادارة الأبحاث الفنية .

١٩ ــ السيد محمود سليمان غنام :

وزير سابق ومحام .

٢٠ ــ الدكتور احمد محمد النقيب :

مدير مستشفى المواساه سابقا .

٢١ ــ زكى محمود شحاته :

عامل مطبعى ببور سعيد .

٢٢ ــ محمد حلمى حسين :

سائق الملك السابق سابقا .

٢٣ ـ عبد الغفار عثمان :

قائمقام بالمعاش

٢٤ ـ السيد محمد كامل القاويش :

محافظ القاهرة سابقا .

٢٥ ـ شارل بولس يوسف :

عامل بالجيش البريطانى .

٢٦ ـ السيد احمد عبد الغفار :

وزير سابق .

٢٧ ـ حسين عزت العدوى :

مراقب بلاج التعاون بالاسماعيلية .

٢٨ ـ السيد عباس حليم :

نبيل سابق من أسرة محمد على .

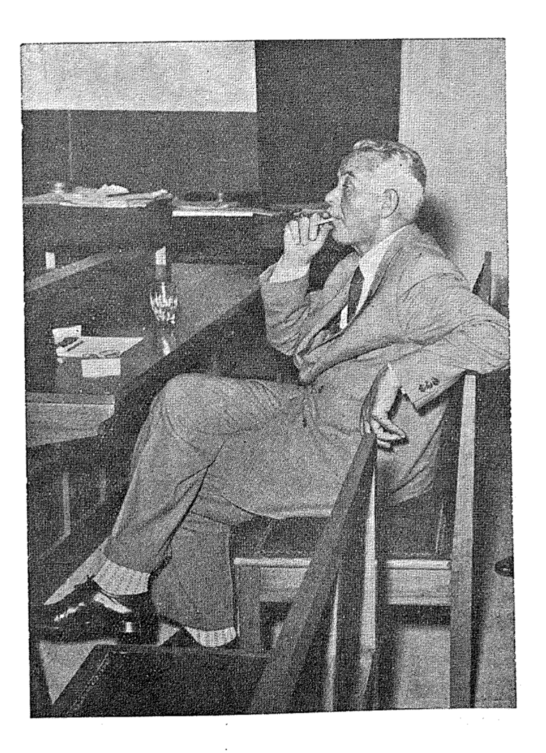
٢٩ ـ السيد فؤاد سراج الدين :

وزير سابق وسكرتير حزب الوفد المنحل .

٣٠ ـ السيدة زينب عبد الواحد الوكيل :

حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس .


محكمة الثورة
القضية الأولى
ووجدوا ما عمِلوا حاضرًا
ولا يَظلِمُ ربُّكَ أحدًا



المتهم ابراهيم عبد الهادى فى انتظار محاكمته
((اذا دعتك قدرتك على ظلم الناس فتذكر قدرة الله عليك))

محضر

الجلسة الأولى لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٧ محرم سنة ١٣٧٣)

والمؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رياسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى العام والاستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية الأولى المتهم فيها السيد ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح أول جلسة من جلسات محكمة الثورة .. هل المتهم موجود ؟

ابراهيم عبد الهادى : أيوه يافندم موجود .

الرئيس ــ هل الشهود موجودون ؟

البكباشى محمد التابعى (المدعى العام) : الشهود موجودون ما عدا السيد رجب والسيد جرجس عبد الله والسيد حسين فهمى .

الأستاذ مصطفى مرعى (محامى المتهم) ـ التمس من المحكمة التأجيـــل .

البكباشى محمـد التابعى ـ المادة الخامسة من قرار تشكيل المحكمـــة تمنع ان يحضر عن المتهم أكثر من محـــام واحد فقط .

الرئيس ـ هنـــاك اجراءات خاصــــة بالمحـكمة يجب أن نتبعها كما جاء فى أمر تشكيلها .

الاستاذ على أيوب (المحامى) ـ لم يغب عن ذهنى ما أشـــار اليه حضرة المدعى ..

الرئيس ـ يجب أن نتبع الاجراءات الواردة بقـــرار تشكيل المحكمة وذلك بأن نعلن عن الادعاءات المقامة على المتهم ثم بعد ذلك يمكن لحضراتكم ان تتكلموا كما تشاءون .

الاستاذ مصطفى مرعى ـ قد يستقر الرأى على التأجيل بعد سماع الادعاءات فليس هناك مايمنع من التـــأجيل ، وبطبيعة الحال الرأى مفوض لهيئة المحكمــة ، واذا كان العكس فمن باب أولى ان نتكلم الآن .

الرئيس ـ علينا أن نتبع اجراءات المحكمة .

الاستاذ مصطفى مرعى : اذن معنى هذا أن طلب التـــأجيل يصح نظره بعد سماع الادعاءات ؟

الرئيس ـ مافيش ما يمنع من ذلك اسم المتهم ـ ابراهيـــم عبد الهادى .

الادعاءات المقامة على المتهم .

الادعاء الاول :

((أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والاسس التى قامت عليها الثورة ، وذلك انه فى غضون عام١٩٥٣ عمد الى الاتصال بجهات اجنبية تهدف الى الاضرار بالنظام الحاضر ، ومصلحة البلاد العليا))

فهل أنت مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ـ أقسم بالله أن كل هذا غير صحيح .

الرئيس ــ هل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب والادعاء غير صحيح من أصله ، وما كان لابراهيم عبد الهادى أن يرتكبه والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ــ الادعاء الثانى :

« أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج ، وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد . وذلك انه فى خلال سنة ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين ، قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها » .

فهل أنت مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم ــ غير مذنب ، والاتهام غير صحيح ولم أكن يومئذ . .

الرئيس ــ على المتهم أن يرد على الادعاء بعبارة واحدة هى : مذنب أو غير مذنب

المتهم ــ غير مذنب ، ومش انا اللى زجيت بالجيش فى حرب فلسطين ، ولا أعرف عن هذا شيئا ، بل أنا الذى عملت وساعدنى الله على انقاذ الجيش فى حملة فلسطين فى آخر مراحلها .

الرئيس ــ الادعاء الثالث :

أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم . وذلك انه فى خلال الفترة مابين ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٥ يولية سنة ١٩٤٩ ــ بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، أشاع حكم الارهاب بان اعتدى على الحريات العامة وتزعم حملةاعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين ، بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة منهم ، وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره وكلها اجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامة البلاد ــ اللهم الا دافع الانتقام والتشفى ــ مخالفا بذلك أحكام الدستور الذى كان قائما وقتذاك »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم – غير مذنب ، وما أشعت الارهاب ، وانما عملت واجبى كرئيس للحكومة فى مقاومة الارهاب بقدر مايحقق سلامة البلاد .

الرئيس – الادعاء الرابع :

((أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم . وذلك انه فى خلال عام ١٩٤٩ هيأ لاعوانه الاسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وعمل على تضليل التحقيق بقصد أفلات الجناة من العقاب)) .

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم – غير مذنب ، والى جانب تحقيقات القضاء وقرار غرفة الاتهام الى آخر مراحله ، بعد ان سمح رجال الثورة وأعلنوا ترك هذه القضية للقضاء يفصل فيها بذمته – والى الآن – أنا بحكم القضاء بعيد عن هذا ، وفى الحق اننى برىء من هذا تماما والاتهام غير صحيح وفى غير محله .

الرئيس – الادعاء الخامس :

((أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم . وذلك انه فى غضون سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وقت أن كان رئيسا الديوان ورئيسا للوزارة ساهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مشروع اصلاح اليخت ((المحروسة)) رغم اقراره بعدم جدوى هذا الاصلاح ! وبذلك تم اعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه بصفة مبدئية لذمة الاصلاح ولم يكن هدفه سوى تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه ، فساعد على تقويض دعائم الحكم الصالح والجنوح به الى ناحية الفساد))

فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم : غير مذنب وهذا الاعتماد بالذات – اعتماد اصلاح ((المحروسة)) – أنا الذى أحطته بكل الضمانات حتى لا يصرف منه قرش واحد فى غير موضعه ، دفعا لكل مظنة ولكل شبهة ، وانما قلت دائما – فى هذا الموضوع بالذات – انه لما احتدم الخلاف بينى وبين الملك على : هل ينفذ هذا الاعتماد أو لا ينفذ ، قيدته بالقيود والشروط التى لا يمكن معها – بحال من الأحوال – أن

يصرف منه قرش الا فى محله ، فقلت : يجب أن يكون ذلك بمزاد علنى ، واتفقت مع اللجنة المالية على هذا .

المدعى ــ ده مش وقت مرافعة !

المتهم ــ يا سيدى هــــذه ليست مرافعـــــة . قلت يجب أن تعلن فى مناقصة عامة ، ويجب أن يتقدم هذا ، ان يكشف عليها خبراء عالميون وغـــير الخبراء ــ كده بالنص ــ خبراء آخرون . أهو منصوص كده .

الرئيس ــ يمكن تأجيـــل هــــذا الى وقت مناقشـــــة كل ادعاء على حدة . أن اجراءات المحـاكمة تقتضى ان يرد المتهم : هل هو مذنب أو غير مذنب فى الادعاءات المقامة ضده ؟ ثم ينظر فى كل ادعاء على حدة ولك الحــق أن تدافع عن نفسك كما تشاء .

المتهم ــ انا مش باقول كلام كتير ... ودى مش مرافعة .

الرئيس ــ يستحسن تجميع كل أسباب الدفاع مرة واحدة.

المتهم ــ أمركم .

الرئيس ــ الادعاء السادس :

« استغل نفوذه دون مراعاة الصالح العام .

وذلك انه فى خلال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أثناء توليه سلطات عامة (وزيرا ورئيسا للديوان ورئيسا للوزارة) استغل نفوذه فى انشاء ورصف :

١ ــ الطريق رقم ١٥٧ فى جزئه المار بأرضه بناحية بنى عبيد لغير ما مقتضى ســوى صالحه الشخصى ودون أن تتخذ الاجراءات التى تستلزمها اللوائح والقوانين .

٢ ــ الطريق رقم ١٣٢ فى جزئه الموصل من شربين الى دمياط مارا ببلدته الزرقا مراعيا صالحه وصالح ذويه معطـلا تنفيذ المشروع الاصلى الذى نفذ بعد اتمام ماهدف اليه . وبذلك حمل الخزانة العامة تكاليف كانت فى غنى عنها .

وهذه الادعاءات معاقب عليها بالمـــادتين ٢و٣ من أمر مجلس قيادة الثورة بشأن تشكيل محكمة الثـــــورة واجراءاتها الصادر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ »

فهل أنت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم ـ غير مذنب . بس لى رجاء واحد بسيط جـــدا . .

الرئيس ـ ان هذا الادعاء ينقسم الى شطرين ، فهـــل انت مذنب أو غير مذنب فى أحدهما أو كليهما ؟

المتهم ـ غير مذنب فى الشطرين ، واحب ان اقول لحضراتكم علشان تعرفوا . . .

الرئيس ـ لقد اتفقنا أن نترك هذا لوقت الدفاع .

المتهم ـ ان المحكمة هى صاحبة الاشراف المطلق على الاجراءات واعتقد انى لن أحرم من سعة صدر المحكمة .

الرئيس ـ وفى نفس الوقت المحكمة مقيـــدة بنظام معين .

المتهم ـ اريـــد أن أقول انه كان من نتيجـة عدم التحقيق فى هذا وفى غيره ـ وهذا دليل مادى ـ أن ابتدأوا يتهمونى بأنى أنشأت ورصفت طريقا فى بنى عبيد وما فيش فى طريق بنى عبيد شبر مرصوف ، ده مفيش مصطبتين مفيهومش مطب ، فأنا لا انشأت ولا رصـفت الطريق الثانى . زى ما انتم عارفين حضراتكم مغيرتش شىء ولا عملتش ، بل ان ده قرار مصلحة الطرق باجراءاتهـــا القـــانونية والطبيعيـــة ، أما أنا فلا دخل لى مطلقـا فى هذا . ولما حضراتكم تتحرون العـدل ، حتعرفـــوا أن هذا الادعاء باطل . ثم أنا لم اسأل لا فى هذا ولا فى غيره ولم يحقق معى مطلقا طول هذه القضية أصـلا ، ولم أعط أى وقت بحال من الاحوال لان ارد أو أجمـع مستندات او أحضر شهود . مافيش حاجة ابدا طول المدة دى ، بس قاعدين نسمع أشـاعات ولم أسـأل فى شىء مطلقا .

الرئيس ـ هل انت بتترافع عن نفسك بالنسبة لهذا الاتهام ؟

المتهم ـ لا أبدا ، ده انا بس بانكره .

الرئيس ـ هل للمتهم أى طلبات بالنسبة للادعاءات المقامة عليه وبالنسبة لطلب التأجيل ؟

المتهم ـ يعنى ايه ؟

البكباشى محمد التابعى ـ هل انت حتتـــرافع عن نفســـك والا حيكون لك محامى ؟

مين المحامى بتاعك لأن فيه هنا اثنين محامين ؟

الرئيس ــ أمر تشكيل المحكمة ينص على وجود محام واحد يدافع عن المتهم بالنسبة لجميع التهم المنسوبة اليه ، ولا بد ان نتقيد بهذا الامر . فأنت لك الحق أن تختار من ترى ان يقوم بالدفاع عنك .

المتهم ــ أنا كنت فاهم ان أمر الاختيار متروك لهيئة المحكمة وان هذا من حقكم ، وعلى كل حال اذا شفتم انه مايكونش فيه أكثر من محام واحد ــ وهذا شأنكم ــ فأنا على كل حال اخترت الاستاذ مصطفى مرعى ، وكان يسرنى جدا أو على الاقل يبعث فى شيئامن الطمانينة أن يشترك معه أو يكون بجانبه الاستاذ على أيوب .

الرئيس ــ ان المحكمة مقيدة بأمر التشكيل .

الأستاذ على أيوب ــ فيما يتعلق بهذا القيد . .

الرئيس ــ انت بتتكلم باسم مين دلوقت ؟

الاستاذ على أيوب ــ باسم المتهم .

الرئيس ــ وهل انتدبتك المحكمة لهذا الغرض ؟

الأستاذ على أيوب ــ استأذن المحكمة فى أن أدلى بوجهة نظرى فيما يتعلق بهذا القيد .

الرئيس ــ ممكن لك الاتصال بهيئة المحكمة فى هذا الشأن خارج الجلسة .

الأستاذ على أيوب ــ الواقع ان هذا لم يكن لى به عهد والا كنت اتبعته .

الرئيس ــ مش مفروض ان أى محام يدخل الجلسة ويعرض وجهة نظر خاصة به على المحكمة ، المفروض ان المتهم يوكل عنه محامى ، والمحامى اللى وكله المتهم موجود ، ولذلك اعتقد انه مافيش موضوع يمكن لحضرتك ان تتكلم فيه الآن .

الأستاذ على أيوب ــ على أى حال انا لم أقحم نفسى ، فقد قال الرئيس السابق ابراهيم عبد الهادى على مسمع منكم انه كان يسره أن يسمح لعلى أيوب أن يشارك مصطفى مرعى فى الدفاع عنه . . .

الرئيس — ولكن المحكمة ردت أن قيـــد التشـــكيل لا يبيح هـــذا .

الأستاذ على أيوب — لقـــد كنت أود أن يســمح لى أن أبين وجهة نظرى فى هذا القيد .

الرئيس — بأى حق ؟!

الأســتاذ على أيوب — بحــق رغبتى فى أن أتولى الدفاع عن المتهم .

الرئيس — هناك محام واحــد للدفاع عن المتهم ، وهو اختار المحامى والمسألة اعتبرت منتهية عند هذا الحد .

الأستاذ مصطفى مرعى — اننى أحس بأن مسئوليتى جسيمة قد لاتبلغ مبلغ مســئوليتكم ، ولـكنها على أية حال مسئولية جسيمة .. كنت أود — احساسا منى بخطر وجسامة هذه المحاكمة — أن يكون الى جانبى زميــلى وصديقى الأستاذ على أيوب ولكنى ازاء رأى القانون والمحكمة لايسعنى الا ان أنزل على رأى المحكمـــة بأن أكون أنا المحامى الوحيد ، والا أن ابدى هذه الرغبة فى اننى كنت اود ان يكون معى عــلى ايوب ويشاركنى مسئوليـــة الدفاع ، احساسا منى بجسامة المسئولية الملقــاة على عاتقى ، ولــكن وقد قضى القـــانون بغير ذلك ، فنحن لا يسعنا الا أن ننزل على حكمه . وأؤكد للزميل — وقد حرمت من ان يشاركنى بالفعل فى مهمة الدفاع — اننى لن احرم نفسى ولا احرم ابراهيم عبد الهــادى من ان التمس عنــده الرأى والنصيحة والمشورة . واعتقد ان هذا بعض الواجب نحو تلمس اسباب الحقيقة .

الرئيس — ان المحكمة مقيدة بقـــانون تشكيلها وهو يقضى بألا يقوم بالدفاع عن المتهم اكثر من محام واحـــد فى جميع ما ينسب اليه .

الأستاذ مصطفى مرعى — اذا طابت نفس ابراهيم عبد الهادى بأن أتولى الدفاع عنه وحده ، فيلزمنى قبــل كل شىء أن تعطينى الهيئة الموقرة المعونة ، فنحن قبل كل شىء معكم فى أن نبلغ غايتنا وهى تحرى العدل ، فلا يمكن ان نكون أداة تعويق أو تعطيل فنحن طلاب حقيقة .. شأننا

فى ذلك شأنكم سواء بسواء . فهذا هدفنا معكم . ولكن الدفاع له حرمته وعليه واجباته . وفى هذا تحدث القانون . . تحدث فأوجب أن يعلن المتهم بالتهمة الموجهة اليه قبل ٢٤ ساعة على الاقل . ولكن فى التطبيق أعلن ابراهيم عبد الهادى مساء الخميس الساعة السابعة الا ربعا على ما أعلم . وفى الغداة يوم الجمعة ، وهو يوم عطلة . . كنت فى الاسكندرية . فان أجرينا حكم القانون ، كان التجوز فى مهمته ان تحتسب الـ ٢٤ ساعة كاملة لانه من المقرر فى القانون ان ايام العطلات لا تحتسب . والى ذلك بل وأكثر من ذلك ، اذا تجاوزنا ان المتهم لم يحقق معه فهو الى الآن يضرب فى الظلام . اعلن بالاتهام وعرف المآخذ التى يمكن أن يسأل عنها . ولكن دليل كل مأخذ ما كشف عنه التحقيق ــ ان كان هناك تحقيق فى شىء ــ ولذلك أرجو ألا تحسبوا على أو عليه اننى ألتقيت به بالتماس ساعة أو بعض ساعة لانه كان لقاء لم يعطه أو يعطنى جديدا فى الدعوى . وكنت انا وهو نضرب ونتخبط . فالعدل فضلا عن القانون يجيز لى أن أتمتع بمهلة أرجع فيها الى الاوراق والى التحقيق ان كان هناك تحقيق . . ثم استطلع رأيه فيه . . وعندى فى ذلك أوراق يلزمنى ان أطلب من الهيئة الموقرة اعدادها أن لم تكن النيابة قد اعدتها وهى مشكورة على ذلك ، وكفى الله المؤمنين القتال . وان لم تكن قد أعدتها فلكم أن تطلبوا اليها أعدادها . فمثلا فى تهمة الادعاء الثانى . . أنا أتكلم عن الادعاء الثانى لانى أسقط الادعاء الاول ، لانى لا أعرف ولا يعرف ابراهيم عبدالهادى عنه شيئا .

الرئيس ــ قبل أن تتكلم ، هناك نقطة أولى وهى انك تطلب مهلة فكم يلزمك ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ اية مهلة ترونها . أنا راغب فى العدل سريعا بل أسرع منكم ولو شئتم ان ابقى معكم ليل نهار فأنا على استعداد لذلك .

بخصوص الادعاء الاول لم نتبين وجهه الى الآن . واقعته المادية ايه ؟ دليله ايه ؟ لا شىء . ولذلك ماعنديش ما أطلبه الآن فى شأنه ، وأحفظ حقى فى أية

طلبات قد احتاج اليها عند تبين وقائع هذا الادعاء .
وفيما يتعلق بالادعاء الثانى وهوأنابراهيم عبدالهادى
زج بجيش مصر فى الحرب ، فعندى فىذلك أن تتفضلوا
فتأمروا بضم محاضر الجلسة السرية بمجلس النواب
تلك الجلسة التى انتهت باعلان الحرب .

البكباشى محمد التابعى ــ موجود لدينا محاضر الجلسات السرية لمجلسى الشيوخ والنواب .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ اذا نحن متفقون . وهناك محضر جلسة سرية اخرى لمجلس الشيوخ .

البكباشى محمد التابعى ــ تحت يدنا محضر هذه الجلسة أيضا .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ وهناك جلسة اخرى سرية كانت بناء على استجواب قدم من فكرى أباظة بخصوص حرب فلسطين .

البكباشى محمد التابعى ــ كل محاضر الجلسات السرية لمجلسى الشيوخ والنواب المتعلقة بهذا الموضوع موجودة .

الرئيس ــ أليس من المستحسن الاتصال بمكتب الادعاء والتحقيق لتصفية هذا الموضوع ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ هذه مسألة نقدر نصفيها فى دقيقتين . وبخصوص هذه التهمة عندى شهود أطلب أن تأذنوا باعلانهم .

الرئيس ــ ومنين نعرف موقف كل شاهد من القضية ؟
الاستاذ مصطفى مرعى ــ سأقول لحضراتكم أسماءهم .
الاستاذ مصطفى الهلباوى ــ وكذلك الوقائع ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ اننى سأذكر كذلك الوقائع بالاجمال ، وهى ان ابراهيم عبد الهادى كان رئيسا للديوان وان هؤلاء الناس يعلمون انه لم يتدخل البتة فى حرب فلسطين ــ لا مشيرا ولا ناصحا ــ ومن باب أولى لم يكن ليزج بجيش مصر فى معركة فلسطين . وهؤلاء الشهود على رأسهم : **اللواء احمد فؤاد صادق . واللواء احمد المواوى . والفريق عثمان المهدى .**

البكباشي محمد التـــابعي ـ اللواء أحمـــد المواوى طلب للشهادة واعتذر عن عدم امكانه الحضور لمرضه .

المتهم ـ بلاش هوه .

الاستاذ مصـــطفى مرعى ـ بلاش هو أزاى . أســكت انت يا ابراهيم . المريض حد يروح يسأله .

الرئيس ـ على المدعى أن يسأل الشهود .

الاستاذ مصطفى مرعى ـ هذا ادعى الى تطـويل المحاكمة . بعد ذلك يأتى دور شهود كانوا وزراء يضطلعون بالمسئولية وقتذاك ، وهم **الدكتور عبد الرزاق السنهورى والدكتور نجيب اسكندر** ، لأنهما كانا وزيرين فى حكومة النقراشي التى أعلنت الحرب . ويأتى بخصـوص هذه الواقعـة أيضا **الأستاذ عبد الرحمن عزام ثم حســـين حسنى سكرتير خاص الملك السابق** وانا مقدرش ادعى لحضراتكم انى ملم بما عساه ان يكون فى صـــدور أى من هؤلاء ، وانما الرأى عندى ان هؤلاء الاشـخاص يعرفون كيف أعلنت الحرب ؟ ويعرفون مع ذلك ان ابراهيم عبد الهادى لم يكن له أية يد فى الزج بجيش مصر فى حرب فلسطين . يبقى ناقصنا بعد كده المضبطة السرية بتـــاعت مجلس النواب .

البكباشي محمد التـــابعي ـ موجودة هنـــا (مشـــيرا الى ما تحت يده)

الاستاذ مصطفى مرعى ـ لا تشاور لى عليها . أنا عاوزك تحدد لى المحاضر واحط ايدى عليها .

البكباشي محمد التابعي ـ لقد أعلنا اللواء المواوى بالحضور فاعتذر لمرضه ، اما بقية الشهود فلا مانع من أعلانهم .

الرئيس ـ ان عثمان المهدى فى انجلترا والمواوى مريض .

الاستاذ مصطفى مرعى ـ المريض واحـد يروح يســأله . الغرض من السؤال ايه ؟ الغرض من السؤال هو معرفة معلوماته عن كيف أعلنت حرب فلسطين .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ــ لقــــد وعد المواوى أن يقـــــدم تقريرا . .

الأســـتاذ مصطفى مرعى ــ أنا ما أعرفش اذا كان التقـــــرير يكفى أولا . يلزم أن يسأل .

الرئيس ــ نفرض أن المواوى اتوفى . الواقع أنه فى وضـــــع لا يمكن معه احضاره فى الوقت الحاضر. فيقدم للمحكمة تقريره موقعا عليه .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ التقرير مش كفاية . فلمـــا المواوى يكتب تقرير فهو مش حايعرف ايه المطلوب ولا ايه هوه الادعاء . أنا عاوز حد من النيابة أو الادعاء يروح يسأله مادام مريض . والسؤال هو اللى يعطينى الجواب . لأننا فى قضية وبصدد تهمة معينة . فمن الجـائز ان اللى يكتب تقرير يمكن يفكر ان الهيئة الموقرة عاوزة حاجة عن حصار الفالوجا او نبذة عن حرب فلســطين . أنا عاوز يكون مدار البحث **من المسئول عن الحرب ؟ وكيف نبتت فكرة الحرب ؟ أهى محلية فى مصر أو جماعيـــة بين مصر والبلاد العربية ؟ ومن من رجالنا المســئولين حينئذ هو الذى رأى أن تدخل مصر الحـــرب** ؟ أما التقرير الذى سيتقدم به المواوى فهو يمكن أن يكون فى مجملات المسائل أو تفصيلاتها دون ادراك الغاية ولهذا نستأذن الهيئة الموقرة فى أن تتفضل وتنيب أحد أعضاء النيابة ويروح لغاية المواوى ويسأله عن هذا الموضوع .

الرئيس ــ هل هناك مايمنع الادعاء من الاتصال بالمواوى ؟

المتهم ــ وعثمان المهدى ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ــ هم يقولون انه فى لندن ومايعرفوش اذا كان جاى والا لأ .

أما بخصوص الادعاء الثالث فأرجو أن تقرر الهيئة الموقرة طلب : ــ

١ ــ أمر حل جماعة الاخوان ومذكرة التفسير .

٢ ــ حكم محكمة الجنايات فى قضية المرحـــوم النقراشى .

٣ ــ قانون الأحكام العرفية والقانون الذى مدت به

الأحـــكام العرفية ، والى ذلك التحقيق الذى تم فيما أسموه تعذيبا .

البكباشى محمد التابعى ــ ملفات قضايا التعــذيب موجودة ومافيش مانع نجيب الباقى .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ ابراهيم عبد الهــادى عنــدما تولى الحكم وجد الاحكام العرفية ، وحينما جاء الوقت لمدها مدها ، وقيد نفسه واقام سلطة قضائية جعل من حقها أن تعقب على احكامه ومن حسن المصادفات أن السلطة القضائية كان من بين من تولاها **الأستاذ حافظ سابق النائب العام للعهد الجديد ، والأســتاذ حسن داود المستشار** . وحين فكر ابراهيم عبد الهادى فى تجـديد الأحكام العرفية رأى أن ينص القــانون على انشاء هذه اللجنة القضائية واعطاها حق التعقيب على أوامره كحاكم عسكرى فــكان الامر يصـــدر ويعرض على اللجنـــة القضائية ، وفى استطاعة حضراتكم أن تتبينوا من ممثلى النيابة انه كثيرا ماكان يفرج عن أناس نتيجــة هـــذا التعقيب . والآن يهمكم أن تعرفوا هل كان ابراهيم عبد الهادى يقبض على العشرات جزافا ام انه كان يعــرض أمر هؤلاء على اللجنة القضائية التى كانت تضم الاستاذ حافظ سابق والأستاذ حسن داود المستشار ، علشـــان تعرفوا هل أساء هذا الرجل سلطته فى القبض فأسرف ؟ أم كان له من نفسه الرقيب الاول على نفســه بتعقيب اللجنة القضائية على أوامره ؟ ان كل هذا يمكن لحضراتكم أن تتبينوه ، فالمفروض أن اللجنة كانت لهـــا محاضر رسمية .

أما بخصوص الادعاء الرابع فاننا نرجو من عدلــكم ضم تقرير المستشار المحقق فى قضية المرحوم حسن البنـــا .

البكباشى محمد التابعى ــ أن هذا التقرير موجود .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ وكذلك أطلب ضم قرار غرفة الاتهام .

أما فيما يتعلق بالادعاء الخـــامس فاننى أرجــو أن تتكرموا باعلان **الأستاذ طه السباعى والأستاذ محمـــد سامح موسى للشهادة .**

الرئيس ـ عن وقائع معينة ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ـ نعم . كذلك أرجو ضم تقريراللجنة المالية ومحضر جلسة اللجنةالمالية بمجلس النواب التى نوقش فيها هذا الاعتماد أو محاضر الجلسات اذا كانت اكثر من محضر واحد .

الاستاذ مصطفى الهلباوى ـ موجودة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يعنى هل المضبطة بتاعت اللجنـــة بمجلس النواب موجودة ؟

الاستاذ مصطفى الهلباوى ـ المحاضر الخاصـة بموضـــوع اليخت « المحروسة » موجودة .

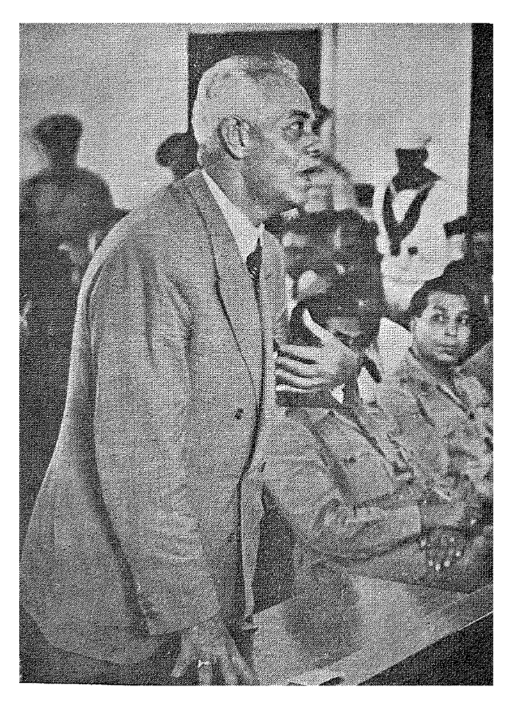
الاستاذ مصطفى مرعى ـ انا أسأل عن محضر جلسة اللجنـة المالية بمجلس النواب الذى دار فيهاالبحث حول اعتماد المحروســـة .

الاستاذ مصطفى الهلباوى ـ مش موجودة .

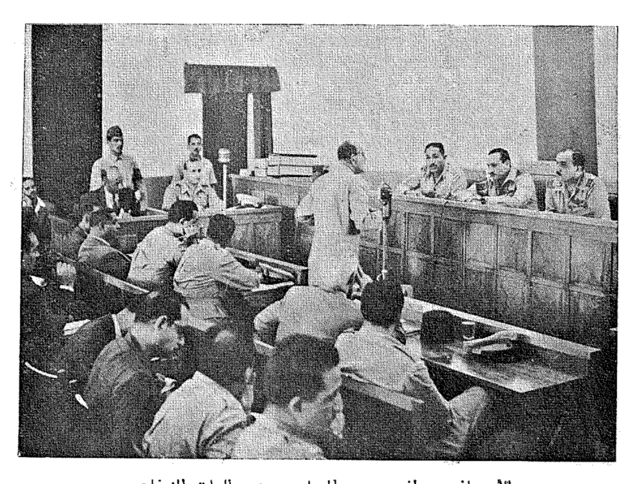
الأستاذ مصطفى مرعى ـ ازاى الكلام ده ! انا عاهدتكم على ان أكون سريعا فمكنونى من ذلك .

الرئيس ـ سنحضر هذا المحضر .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اننا نطلب محضر الجلسة والى ذلك تقرير اللجنة ويضاف الى هذا جميع الاوراق المتصـلة بالاعتماد الخاص بالمحروسة . ومنها سنتبين ان كان قد اعتمد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه فىعهدابراهيم عبدالهادى ـ ولو ان هذا غير صحيح من الآن ـ لأن قانون الميزانية لم يربط فى عهـــده فيبقى من المقطوع به انه لما غادر ابراهيم عبد الهادى الحكم لم يكن مليم واحد قد صرف ولاحتى اعتمد . والأمر فى هذا متروك للاوراق والوثائق وهذه الوثائق بتواريخ ، فاعملوا معروف هاتوا لنا الأوراق المتصلة باعتماد المحروسة لنتبين منها كيف صرف ومتى صرف وفى عهد من صرف ؟ الى غير ذلك . كذلك الأوراق المتعلقة بهذا الموضوع بعد ان ترك ابراهيم عبد الهادى الحكم . ومنها سترون انه قد جاء غيره ورفع القيود التى وضعها ابراهيم عبد الهادى .



ابراهيم عبد الهادى يحاول أن يدفع عن نفسه الاتهام



الأستاذ مصطفى مرعى المحامى يعدد طلبات الدفاع

نطلب كل هذا علشان تبقى الحقائق امامكم واضحة وأظن انني معنديش فى هذه المسألة اكثر من هذا .

أما فيما يتعلق بالادعاءالسادس فيلزمنا فيهملفموجود فى نيابة الغدر ممكن ييجى بعد خمسة دقائق .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ــ أوراق الغدر موجودة .

الاستاذ مصطفى مرعي ــ اطلب ذلك لان هناك تقارير من فنيين يتبين منها على طول ان كان هذا الرجل تدخل أو ماتدخلش ، واستغل او مااستغلش « هل هذه الأعمال عملت خدمة له ؟ » ان السبب فى هذا الادعاء كلمة قالها سامى مازن فى محكمة الغدر وهو يترافع عن عثمان محرم . لقد قال ان عثمان محرم لم يفعل ذلك وحده بل أيضا ابراهيم عبد الهادى وعلى ماهر فرئى أن يؤخذ بهذه الكلمة اتهام ابراهيم عبد الهادى ! انما معلهش فنحن نلتمس الحقيقة من أى مصدر . لقد بحثت هذه المسألة دون ان يسأل فيها ابراهيم عبد الهادى والى ذلك .. عندنا مدير الاقليم حينذاك وهو وكيل وزارة الداخلية الآن وعندنا كذلك الاستاذ محمود موسى المحامى وعضو مجلس النواب السابق . وكذلك الاستاذ عبد الرحمن نور عضو مجلسالشيوخ وغيره من الاعيان .

الرئيس ــ ايه الفكرة فى طلب استدعاء هؤلاء ؟

الاستاذ مصطفى مرعي ــ علشان يقولوا اذا كان طريق بنى عبيد رصف أم لا .

المتهم ــ الشهود المطلوبين دول مطلوبين فى شأن كيفية تقرر نقل الرصف من طريق شربين راس البر (غربية) الى طريق شربين راس البر من الضفة المقابلة لها فى الدقهلية . فحضراتهم جم كنواب من مديرية الدقهلية بوفد على رأسه مدير الاقليم بناء على مناقشات أثيرت داخل مجلس الدقهلية أثارها أحد الأعضاء ، ولم يكن من الهيئة التى كنت انتمى اليها سياسيا ، أثار فى هذه المناقشة : لم تكون مديرية الدقهلية وحدها من بين مديريات الشمال هى التى أهمل رصف الطريق

بها ، مع ان بها مناطق ممطرة يتعذر فيها نقل المرضى — مش بس المحاصيل — فى مدة الشتاء وأشاروا بنوع خاص الى ان طريق المنزلة المطرية دكرنس يوصل الى كوبرى شربين ، وطلبوا رصفه فقاموا جمعوا وفد يتصل بالهيئات فى القاهرة فجاءونى فقلت لهم دى مش فى ايدى ..

الرئيس — هذه تفصيلات يأتى دورها فى المرافعة ونحن الآن بصدد البحث فيما اذا كان الأمر يستدعى حضورهم أم لأ ؟

الأستاذ مصطفى مرعى — لقد جاء وفد من الأستاذ محمود موسى والأستاذ عبد الرحمن نور والاستاذ فهمى على وعلى رأسهم المدير يطلبون أن يمد هذا الطريق — وهم أصحاب مصلحة لأسباب عمرانية تهم الاقليم — فقال لهم ابراهيم عبد الهادى انه ليس بيده شىء وهذه هى الواقعة المراد الاستشهاد بها بخصوص هذا الادعاء .

ولقد فاتنى فى الكلام عن تعذيب الاخوان ان أستشهد باحمد عبد الهادى ، حكمدار العاصمة وعندنا بعد كده شاهدين اثنين هما الأستاذ على عبد الرازق والمهندس عبد المجيد بدر .

الرئيس — بخصوص أية واقعة تريد الاستشهاد بهما .

الاستاذ مصطفى مرعى — بخصوص انهم يعلمون وقائع معينة . فقد كتب احدهما فى واقعة تفتيش الوادى كيف كان الملك السابق يريد أن يختطف هذا الوادى ؟ وهو قد اختطفه بالفعل !

الرئيس — بخصوص ايه ده ؟

الاستاذ مصطفى مرعى — هذا بخصوص الرد على ماجاء بالادعاء من أن ابراهيم عبد الهادى كان يتوخى مرضاة الملك وسيتبين لحضراتكم ان ابراهيم عبد الهادى كان يحارب الرغبة فى ضم هذا التفتيش وانه كان يقف فى وجه الملك السابق حين يستلزم الأمر ذلك لصالح الكرامة . وواقعة أخرى يعرفها المهندس عبد المجيد بدر تتصل برغبة الملك السابق فى بيع اقطانه الى امريكا بالدولارات وان يحصل على هذه الدولارات وذلك ضد نظمنا

المالية ، فعبد المجيد بدر يعلم ان ابراهيم عبد الهــادى قد شجعه وأوصاه ان يرفض هذا الطلب ورفضه فعلا ولم أورد اسم هذين الشاهدين ضمن الادعاء بذاته لانهما يشهدان على مجمل واقعة مؤداها ان هــــذا الرجل لم يكن كما يقول الادعاء ؟ حريصا على الاستجابة لرغبــات الملك السابق . خصــوصا اذا رأى أن الحق والقــانون والكرامة الى جانبه وانه وقف كرجل فى أكثر من موقف وهناك امثلة عديدة سأسردها اذا قدر لى أن أترافع عن ابراهيم عبد الهادى . فكل ما اطلبــه هو الاستشهاد بهذين الشاهدين فى هاتين الواقعتين .

الرئيس ــ هل للدفاع أي طلبات اخرى ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ بس يا فندم . ولــكن ليكن مفهوما انه بعد الاطلاع على الاوراق اننا فى حاجة الى شــهود آخرين أو بيانات أخرى فاننا نطمع من المحكمـــة أن تمكننا من ذلك . فاذا ما بدأت المحاكمة فنحن منها على استعداد . وأود أن أوجه النظر الى ان القــانون وان كان قد قيدكم بحد اقصى لمدة التأجيل بأن جعلها ثلاثة أيام على الاكثر فانه لم يقيد هيئة المحكمة بزمن للانتهاء من نظر القضية فسواء استغرق نظر هذه القضية شهرا أو شهرين أو عشرة أيام فان القانون لم يقيدكم بقيــد زمنى وهذا متروك لحكم ضميركم .

الرئيس ــ هل للادعاء وجهة نظر معينة فيما يتعلق بطلبــات الدفاع ؟

البكباشى محمد التابعى ــ الأمر متروك لتقدير المحكمـــة فيما يختص بالشهود والأوراق . وعلى أية حال فمعظم الأوراق موجودة والناقص يمكننا استكماله ليطلع عليه الدفاع .

الرئيس ــ تختلى المحكمة للنظر فى الطلبات المقدمة من الدفاع .

(رفعت الجلسة للمداولة فى الســاعة الحادية عشرة ثم أعيدت فى الساعة ١١ر٢٥)

الرئيس ـ قررت المحكمة ما يأتى بالنسبة لطلبات الدفاع :

١ ـ ندب أحد أعضاء مكتب التحقيق والادعاء الملحق بالمحكمة للانتقال لسؤال اللواء أحمد على المواوى .

٢ ـ التصريح للمتهم باعلان الدكتور نجيب اسكندر كشاهد نفى بالنسبة للادعاء الثانى .

٣ ـ ضم الأوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء الثالث والتصريح للمتهم باعلان اللواء احمد عبد الهادى كشاهد نفى .

٤ ـ ضم الاوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء الرابع .

٥ ـ ضم الاوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء الخامس .

٦ ـ ضم الاوراق التى طلبها الدفاع بالنسبة للادعاء السادس والتصريح للمتهم باعلان السيد حسين رأفت كشاهد نفى .

٧ ـ على المدعى اعادة اعلان شهود الادعاء واحضار المتهم بجلسة الثلاثاء الموافق ١٩٥٣/٩/٢٩ الساعة العاشرة صباحاً .

(رفعت الجلسة فى منتصف الساعة الثانية عشرة)

محضر

الجلسة الثانيـــة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الثلاثاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٠ محرم سنة ١٣٧٣)

والمؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم ســنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة

وبحضور البكباشى محمد التابعى المدعى العام والاســتاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء ...

استؤنفت القضـــية الاولى المتهم فيها الســيد ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية من جلسات محكمة الثورة ..

المدعى العام ــ المتهم والشهود حاضرون ماعدا الاستاذ عبــد الكريم منصور وللادعاء كلمة :

حول الينا السيد النائب العام مذكرة مرفوعة اليـــه من اليوزباشى عبد الباسط البنا وهذا نصها :

١ ـ من المسلم به قانونا انه لا يجوز لأحد المحامين الحضور مع طرف من طرفى الخصومة اذا كان الطرف الثانى قد اتصل به من قبل وعرض عليه موضوع النزاع أو أطلعه على مستنداته فأبدى المحامى رأيا فى هذا النزاع •

٢ ـ واليوم يقف الاستاذ مصطفى مرعى مدافعا عن المتهم ابراهيم عبد الهادى فى الادعاءات الستة المقامة عليه ، ومنهـا الأدعاءين الثالث والرابع الخاصـين بالاعتقـالات والارهاب والتعذيب وتيسير اغتيال الشهيد حسن البنا •

٣ ـ وحيث ان موضوع هذين الادعاءين قد عرضـا على الأستاذ مصطفى مرعى من الامام الشهيد حسن البنا فى عدة مناسبات وجلسات فى منزل مصطفى مرعى وفى منزل اللواء صالح حرب ، وكان الأستاذ مصطفى مرعى يتوسط للصلح بين هيئة الاخوان وحكومة ذلك العهـد ، وقد بسـط له الامام الشهيد موضوع المعتقلين ومسائل الارهاب وكل اساليبـه والاجراءات الشاذة التى اتخذت فى حل الاخوان واعتقـال الأعضاء وغير الأعضاء وتجريده من سلاحه واعتقال اشقائه وغيره • ومن ذلك ماهو واضح من اقوال الاستاذ مصـطفى مرعى ذاته فى التحقيقات الأولى من قضـية الامام الشهيد (ص ٢٦٢ من الملف المطبوع من القضية وهى رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل و ٦٤٨ كلى سنة ١٩٥٣) وفضلا عن ذلك فكان رئيسا للجنة الوزارية الخاصة بالمعتقلين •

لهـذا :

فانه لا يجوز لحضرته قانونا الدفاع عن المتهم ، وتعد مرافعته عملا مشينا يعاقب عليه قانون المحاماة ومن سلطتكم اخطار المتهم باختيار محام بدل الاستاذ مرعى مع اخطار الاسـتاذ مرعى بهذه المخالفة ووجوب تنحيه •

امضاء

يوزباشى عبد الباسط البنا
شقيق الشهيد حسن البنا

الاستاذ مصطفى مرعى — الذى أقوله ردا على هذه المفاجأة انني أقف هنا في حضرة الهيئة الموقرة ، لأؤدي واجبي المقدس ، وهو أول واجب تفرضه المحاماة . لأن المحاماة صناعة نجدة قبل كل شيء . فما كنت أستطيع البتة وقد طلب السيد ابراهيم عبد الهادى الى أن أكون محاميه ان أرفض هذا الطلب . ولو أنني فعلت لكنت نذلا وطبيعى أنني لا أرضى لنفسى هذه المنزلة الدنيا ولا أنتم ترضونها لي كذلك . كانت هناك صلات بيني وبين الفقيد رحمة الله عليه الشيخ حسن البنا ، صلات شهد هو بنفسه في خطاب حرره بذاته ، شهد انني كنت فيها مثال الرجل الأمين الى حد أنه حين تأزمت الأمور وانقطعت هذه الصلات بسبب لا يرجع الى أرادتى ، رأى الفقيد الشهيد أن يكتب الى ابراهيم عبد الهادى كتابا يرجوه فيه أن استأنف اتصالى به واليكم الخطاب يقول المرحوم الشيخ حسن البنا : « لقد تفضلتم دولتكم فسمحتم لحضرة فلان (مصطفى مرعى) أن يتقبل اتصالى بمعاليه » يعنى هوه اللى بدأ الاتصال . وكصدفة يبدو أن الاتصال بى وأنا وزير من بين ١٦ وزير . له معناه . هو انه عاوز الاتصال معاى بالذات اذا سمحتم لفلان ان يتقبل اتصالى بمعاليه في حل قضية الاخوان بقبول حسن ولقد التقينا وتفاهمنا طويلا ووصلنا في هذا التفاهم الى مرحلة طيبة وقال رحمه الله تعالى عنى **انني الرجل القوى الأمين وفي آخر الجواب بيقول « ولهذا لازلت أرجو أن تتفضلوا دولتكم باقناع معالى (فلان) بمعاودة السير في الطريق الموفق الذى بدأه حتى نصل باذن الله الى غايتنا »** وده بخط المرحوم الشيخ حسن البنا . وكنت قد توسطت فكانت الوساطة للخير وكانت الوساطة وساطة الرجل القوى الأمين . وكان الاتصال من جانبه يخفى به معنى عنده لا يخفى عليكم وفيه صورة بالزنكغراف من الجواب الأصلى عند أحد أقارب ابراهيم عبد الهادى — وهو الأستاذ عبد الفتاح المليجى المحامى — وكان قد تقدم بطلب الاذن بدخول هذه القاعة وبرغم أنه محام ورغم انه ابن أخ ابراهيم عبد الهادي لم يسمح له ! والصورة

الزنكغرافية المحررة اقرأها على حضراتكم بالحرف وهى شهادة مكتوبة من حسن البنا بأن مصطفى مرعى ان كان قد توسط بينه وبين الحكومة فلم يكن ذلك الا بناء على طلب حسن البنا رحمة الله عليه نفسه لثقة خاصة وضعها فيه الله وما كنت قد رأيته قبل ذلك . يقول أننى كنت فيما فعلت الوسيط القوى الأمين ، ويقول انه ان كانت هذه المفاوضات قد قطعت فالمرجو منك يا رئيس الحكومة أن تقول لمصطفى مرعى أن يستأنف المفاوضات معى ، وانى أعجب واتأسف واتألم .. اتألم لأن هناك أخوانا حركهم الجو السياسى الرهيب لينقصوا من مصطفى مرعى على حساب هذه الحقائق وقالوا ما قالوا . أعجب واتأسف واتألم لأن من عائلة المرحوم حسن البنا فرد يتقدم بمثل هذا الطلب ، هذا حرام على الحقائق، حرام على معنى العدالة، حرام على معنى النجدة التى تفرضها المحاماة على المحامى .

انى هنا ألبى نداء النجدة .

وقد اتصل بى بالأمس نقيب المحامين — وهذه واقعة أرجو أن تكون محل تقديركم وأرجو أن تكون محل تحقيق منكم وان شئتم يمكنكم الاتصال بنقيب المحامين فى هذا الشأن — اتصل بى بالأمس وقال لى مايلى : قد جاءنى الاستاذ عبد الكريم منصور يقول : ان مصطفى مرعى لا يجوز له أن يترافع عن ابراهيم عبدالهادى لانه كان وزيرا فى وزارة ابراهيم وانه الى ذلك كان محور مفاوضات تدور بينه وبين الفقيد فقال له النقيب : قدم بذلك شكوى مكتوبة .. فكتب الشكوى وأورد بها الأسباب .

واجتمع مجلس النقابة او رأى النقيب نفسه لاادرى، أنما النتيجة هى أن النقابة رأت أن حضورى هنا جائز ولا غضاضة فيه على القانون وعلى الشعور بل ان حضورى هنا واجب . وعلى هذا قال لى النقيب بالأمس : سر على بركة الله .

فاذا كانت المسألة مسألة حق فالحق اوضح من أن يجادل فيه . وهذا هو رأى المرحوم حسن البنا فى وهو

ان مصـــــطفى مرعى هو الرجل القوى الامين ، الا أن محترفى السياسة وهم يودون الانتقــاص من مصطفى مرعى حركوا بعض الاذناب ليقولوا ان مصطفى مرعى كان له كذا وكيت اذ ساءهم ان يبقى مصطفى رجل الحريات ولم يكن البتة فى الحكم غير مصطفى مرعى رجل الحريات وكان اليهم لا عليهم ودليلى على هذا شـــهادة المرحوم حسن البنا بأننى الرجل القوى الأمين . أعجب وآسف لهذا الطلب ويشتد عجبى واسفى ان تبدأ محاكمة اليوم فى شكل مفاجأة قبيحة كريهة .

الرئيس ــ لالا ...

البكباشى محمد التابعى ــ أنا لا أوافق على هذا الكلام .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أنا أريد أن أعقب على هذا الكلام ؟

الرئيس ــ من المستحسن ان نراعى اللياقة فى كل كلمة تقال فى هذه المحكمة وان لانخرج فى شىء مما نقول .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أرجوك ــ انا أعرف اللياقة حقهـــا فيما أقول .

الرئيس ــ لقد قلت الجو السياسى الرهيب فماذا تقصد ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ حاشاى أن أقصد هذا العهد ... فى عهد الوفد شاءوا ان ينقصوا من قدر مصطفى مرعى وأنا اشكر للمحكمة استيضاحها هذه النقطة . أقول فى عهد حكومة الوفد كتب ذنب فى الصحف ورددت عليـــه وهذا هو ما اقصده بالجو السياسى الرهيب الذى قلته وهو عهد حكومة الوفد وانا شـــاكر لك انك لفتنى الى هذا ، ولمـا أقول المفاجأة القبيحة فأنا لا أقصد المفاجأة من زملائى هنا فانهم يؤدون واجبهم وانما أقصد المفاجأة من هؤلاء الناس الذين ارسلوا هذه المذكرة .المفاجأة من هؤلاء الناس ...

الرئيس ــ المحكمة تمنع هذا ...

الاستاذ مصطفى مرعى ــ ماكنتش أحب أن الرئيس يقول ان على أن أراعى اللياقة فأنا أعرفها تماما .

الرئيس ــ الـكلام النابى لا يصح أن يقال .

الاستاذ مصطفى مرعى ـ اخشى أن يكون قد وقع شيء من اللبس ولكن لحسن الحظ ان الرئيس قد استوضحنى وبينت ما الذى أقصده بالجو السياسى الرهيب وانه هو الجو الذى كانت تحكم به البلاد الى سنة ١٩٥٢ حين شاء وزير الداخلية ان يوجه بعض الاذناب ليلبسوا ثوب الاخوان المسلمين ويتقولوا على مصطفى مرعى . لأن الخطة بعد ما قدمت استجوابى كانت هى الانتقاص من مصطفى مرعى . مصطفى مرعى ليست له شوائب سياسية فعلينا اذن أن ننتقص من قدره ويبقى بهذا الشكل وهذا هو ما قصدوا . عندكم الحقيقة وهذا هو جواب الشيخ حسن البنا ... فلم يدر بذهنى مطلقا وانا اتكلم أن اقصد بقولى هذا العهد .

كل هذه الاعتبارات نتركها لتقدير المحكمة ، والمحاماة أولها وآخرها صناعة مروءة ونجدة . ولقد طلب الى الدفاع عن ابراهيم عبد الهادى فما كان لى أن اتأخر يضاف الى ذلك رأى النقابة واقرر تحت مسئوليتى أن لكم ان تتصلوا بالنقيب والنقابة ليتبين لكم أن الاستاذ عبد الكريم منصور قد تقدم بشكوى مكتوبة فقال لى النقيب احضر وان ذلك جائز .

الرئيس ـ المحكمة قررت أن يستمر الاستاذ مصطفى مرعى فى مهمة الدفاع عن المتهم السيد ابراهيم عبد الهادى .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ مع الشكر .

الرئيس ـ المحكمة لها كلمة قبل أن تبدأ فى عملها ...

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أرجو ألا تتأثروا منى ، أنا كنت أتكلم عن مسألة شخصية .. واحد جاى هنا محامى يقوم يحس ان اعصابه تثور ... كما ارجو أن أشكر سيادة الرئيس ان استوضح هذا المعنى لانه من الخطر ان يبقى هذا المعنى غامضا فانا أردت بقولى عهد سنة ١٩٥٠ لان الصحف كتبت فيه شهورا .

الرئيس ـ هذه النقطة وضحت فقد تكلمت فيها بما فيه الكفاية . والمحكمة ترجو من الدفاع ومن المدعى الا

يحاولا ان يتأثرا بما يدور بالمحاكم الاخرى الموجودة فى مصر بمعنى اننا نرغب ان تكون المرافعــة أو الاعتراض من كل من المدعى أو الدفاع بنظام ، بمعنى ان المدعى أو المحامى اذا أراد ان يعترض فعليه أن يقول أنا معترض وعلى المحكمة أن تقرر ان يستمر المــدعى أو الدفاع أو توقفه لسماع الاعتراض حتى يمكننـــا ان نسمع كل الاعتراضات

البكباشى محمد التابعى ــ بمناسبة الادعاء الاول . . .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ يلزم أن أقول كلمة قبل الانتقال الى الادعاء الاول ، لقد عاهدتكم من قبل فى الجلسة الاولى أن أكون حريصا على مسايرة رغبة المحكمة فى ان تجرى هذه المحاكمة فى جو هادىء وبغير تعصب وتعسر . ودليل هذا الحرص من جانبى يا حضرات القضاة انه ما انتهت الجلسة الاولى حتى انصرفت الى الورق ودفنت نفسى بين ألوف الاوراق فمن حقكم ومن حق الحقيقة على أننى وقد صدق عزمى ان اسير فى المحاكمة على النحو الذى أرضاه . . من حقكم على وقد اضطلعت بهذه المهمة ان أصارحكم بان هناك عقبات وقفت فى طريقى . . وانتم تملكون وليس غيركم الذى يملك وبكل اختصــار حاقوالكم مسألتين :

المسألة الاولى مسألة سؤال المواوى . . تفضلتم وقررتم أن ينتقل احد أعضاء مكتب الادعاء ليسأل المواوى والمواوى شاهد نفى ولعلكم تذكرون اننى استشهدت به وحسب علينا شاهد نفى ولهذا خرجت من بين أيديكم فكتبت الى الاستاذ موافى أقول انه وقد قررت المحكمة أن تسمع شهادة المواوى فى الاسكندرية فأرجو أن تعلموا اننى حريص على سماع هذه الشهادة .

الرئيس ــ المحكمة فى استطاعتها أن توضـــح هذه النقطة . الدفاع طلب أن ينتقل أحد حضرات أعضاء مكتب الادعاء لسؤال المواوى بالاسكندرية ولم يطلب ان يذهب الى الاسكندرية ليحضر بنفسه لسماع أقوال الشاهد فكان قرار المحكمة منصبا على الموضوع ولكن هذا لا يمنع أن تذهب لسؤاله بنفسك

الاستاذ مصطفى مرعى ــ انا لا اشكو المحكمـــة . فالمحكمة استجابت لطلبى مشكورة ليسمع المواوى على يد أحد رجال مكتب الادعاء وكتبت الجواب لمـكتب الادعاءات برغبتى فى حضور سؤال الشاهد والاستماع اليه فكان يتعين ان احضر لا بحكم الذوق أو المجـــاملة بل بحكم القـــانون .

ان مكتب الادعاءات لم يخطرنى بالموعد الذى حدده لسماع المواوى لأكون هناك لأسأل مايعن لى من أسئلة ــ ليه ؟ ــ هذا شاهد يا حضرات القضاة كان مقـــدرا ان يكون شاهـــد نفى ، ولو أنه جاء ماكنتوش انتم اللى حتسألوه بل انا لأنه شاهدى . وبعد ذلك اذا طاب لكم أن تسألوه فلـكم ذلك فاذا كان مرضه قد وقف حجر عثرة فى سبيل ســؤاله وطلبت اليكم أن تنيبوا احـــد حضرات أعضاء مكتب الادعاءات لسؤاله فان حقى قائم فى ألا يسمع الشاهد الا فى حضورى . وانا لم أسكت عن هذا الحق بل طلبت ذلك . وعلشان تعرفوا أننى لا أتكلم كلاما خياليا أقول لكم ليه انا كنت حريصا على سماعه : يؤسفنى أن أقول اننى قرأت محضر المناقشـــــة فاذا بالأسئلة التى يلزم أن توجه اليه لم توجه .

الرئيس ــ اذا كان فيه اعتراض على هذا عندك يمكن تأجيله الى أن ننظر الادعاء الخاص به فيمكن مناقشة هـــذه النقطة حينئذ .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ انا لا اناقش .

الرئيس ــ انت تشكو من ايه ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ــ كان من نتيجة ...

الرئيس ــ مافيش داعى للمناقشة فى هذا دلوقت .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ كان من نتيجة انهم ذهبـــوا ــ مش بس المحامى العام بل واحد من نواب الأحكام ــ أقول كان من نتيجة ذلك ان الاسئـلة التى كان يلزم توجيههـــا للمواوى لم توجه اليه وهو شاهـــدى وان كان وقتكم يسمح اسألونى عن هذه الاسئلة وانا اقول لـكم ماهى

هذه الأسئلة ؟ هذه واحدة . والمسألة الثانية اننى ذهبت للاطلاع ....

البكباشي التابعي ـ كنا موجودين الى مابعد الساعة الثانية عشرة والنصف فالسفر تقرر بعد الظهر وكان من الممكن جدا يتصل حد بمنزل اللواء المواوى ثم نحن ثقيدنا بقرار المحكمة .

الاستاذ مصطفى مرعى ـ يعنى كان مفروض اننى اضرب رمل علشان اسافر واروح للمواوى من غير ما اعرف امتى حتسافروا الظهر أو المغرب واسيب الاطلاع على الاوراق أعمل أيه ؟

الرئيس ـ انت طلبت انك تروح ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ـ كنت سألتونى .. واحد يروح بدل عنى اذاماقدرتش فلماذا لم يخطرونى .. ما اخطرونيش بالموعد ياسيدى الرئيس فهل يروح هذا الواحد ويستنى .

البكباشي محمد التابعي ـ يروح لمنزل المواوى ويسأله .

الرئيس ـ انت تريد أن تأتى ببيانات من عند المواوى ؟

الاستاذ مصطفى مرعى ـ انا عاوز أكون مع الهيئة الرسمية النائبة عن المحكمة

الرئيس ـ لما انت عاوز لم لم تطلب هذا ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ هذا مفروض يا سيدى .

الرئيس ـ انت لم تطلب أن يكون أحد المحامين حاضرا وقت الاستجواب ..

الأستاذ مصطفى مرعى ـ كيف لم أطلب .. لقد طلبت من مكتب الادعاءات .

الرئيس ـ يمكننا أن نرجع الى محضر الجلسة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ومع ذلك فحتى ولو لم أكن طلبت فان هذا حقى فهو شاهدى .

الرئيس ـ على العموم ندخل فى الموضوع وكل حاجة تيجى فى وقتها لكى نوفر الوقت .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ عندى كلمة اخرى بخصـــوص مقتضيات الدفاع ...

الرئيس ــ نحن لانريد ان نتقيد باجراءات المحـاكم الاخرى والمحكمة لها الحق أن تتخذ من الاجراءات ماتراه .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ انا عارف هذا الحق .

الرئيس ــ هذا الحق تتمسك به المحكمة وتدخل فى الموضوع فورا .

الاستاذ مصطفى مرعى ــ بخصوص اننى لم امكن من الاطلاع ذلك ان الاتهام او الادعاء الاول الخاص بتهمة الخيـانة طلبت أوراقه للاطلاع عليها فكان الجواب : لا أوراق ..

البكباشى محمد التابعى ــ لسه لم نتكلم فى‌الادعاء الاول ونحن تريد الـكلام فى هذا الادعاء فى جلسة سرية .

الرئيس ــ يعنى ندخل فى موضوع الادعاء الثانى .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ لا أستطيع أن أدخل فى الموضـــوع الثانى قبل أن أطالب باجراء شكلى بحكم القانون لازم ..

الرئيس ــ ماذا يطلب المدعى بخصوص الادعاء الأول ؟

البكباشى محمد التابعى ــ المدعى يطلب أن ينظر هذا الادعاء فى جلسة‌سرية . ذلك ان‌المصادر التى استقيت‌منها المعلومات هى مصادر سرية ويلزم أن تبقى طى الكتمان . لذلك نطالب بأن ينظر هذا الادعاء فى جلسة سرية والأمر متروك لـكم .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ وانا اعترض على‌هذا الطلب ، فالسرية تخالف الأصل فالأصل العلنية . والعلنية مطلوبة لمعنى كريم يتصل بالحكم والرأى العام ، والعدالة فى ذاتها . ولذلك تجدون ان علنية الجلسة جوهرية حقيقية .. ان قانون تشكيلكم يسمح لكم أن تجعلوا الجلسة سرية اذا رأيتم داعيا لذلك ، ولكن الأصل العلنية الا اذا قررتم غير ذلك شأنكم فى ذلك شأن القضاء العام : الأصل فيه العلنية ، والاستثناء وهو السرية يلزم أن يكون بقرار من المحكمة .

حضرات القضاة :

لقــد عرضت على القضاء العـــادى اخطر قضايا

المؤامرات فنظر بعضها فى جلسات علنية والبعض فى جلسات سرية ولكن ما كانت السرية أبداً فى وقت من الأوقات لتحول دون التحقيق الذى يسبق المحاكمة ، ولا خطر فى ذلك ، لأن فى أيديكم أن تجعلوا التحقيق سريا فى هذا الادعاء بالذات بل وفى الادعاءات الستة المعروضة امامكم .. ابراهيم عبد الهـــادى حتى هذه اللحظة لم يحقق معه فى ادعاء واحد منها ولم يسأل حيث يلزم بحكم قانونكم أن يسأل .

البكباشى محمد التابعى ــ لقد سئل .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ يا سيدى لا تقاطعنى ..

البكباشى محمد التابعى ــ أولا فيما يختص بالتحقيقات فأمــر تشكيل المحكمة لا يقول بأننا ملزمين بالتقيد باجراءات معينة فنحن غير ملزمين باتبـــاع الاجراءات الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية أو غيره وأمام حضرات القضاة ملفات خمس من القضايا المقدمة سبق التحقيق فيهـا بواسطة النيابة أو لجان التطهـــير أو بواسطة مستشار منتدب من محكمة الاستئناف والمتهم لم يسأل فى جميع هذه المراحل .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ــ فى قضية مقتل المرحوم حسن البنا وفى قضايا التعذيب وقضية المحروسة سئل .

البكباشى محمد التابعى ــ نحن لم نرد أن نكشف الستار عما لدينا من أوراق خاصة بالادعاء الأول الا أثناء الجلسة لأننا نرى أن هناك مصلحة عليا تقابلها مصالح أخـــرى وهى العلنية وطبعا المصلحة العليا هى التى ترجح . ولذلك طلبنا نظر هذا الادعاء فى جلسة سرية .

الرئيس ــ الموازنة بين الاعتبارات ستكون موضـــع تقدير المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أريد أن أتكلم فى ...

الرئيس ــ أرجو الايجاز .

الأســتاذ مصطفى مرعى ــ اذا كان كلامى فيه تـــزيد يبقى لحضراتكم الحق . قانونكم يوجب التحقيق مش باقول قانون الاجراءات الجنائية بل قانون تشكيل المحكمة ..

شوفوا المادة بتقول : ينشأ بمقر قيادة الثـــورة مكتب للتحقيق والادعاء يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يعينهم مجلس قيادة الثورة يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء .

الرئيس ـ للمحكمة ألا تتقيد بهذا الاجراء .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ للمحكمة ألا تتقيد بأى اجراء بالنسبة للمادة الرابعة .

الرئيس ـ مش بس بالنسبة لهذا بل بالنسبة لأى اجراء فربما نرى أن نكتفى بالتحقيقات السابقة مع المتهم ..

الأستاذ مصطفى مرعى ـ مافيش تحقيقات مع المتهم .

الرئيس ـ والورق اللى انت غرقت فيه ده يبقى ايه ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ ده مش بتاع مكتب الادعاء .

الرئيس ـ المحكمة ربما ترى أن تحقق مع المتهم فى الجلسة . مش المسألة التقيد بقاعدة معينة يجرى عليها العمـــل فى المحاكم العادية . كما أن هناك تحقيقا سابقا فهل أطلعت عليه أولا ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ فيه ٩ من المواطنين مقبوض عليهم على ذمة المحاكمة . والجرائد أهه بتقول النهاردة ان مكتب الادعاءات يحقق معهم فالمتهم احمد محمد عوض وثمانية آخرون يراد تقديمهم الى المحاكمة والنيـــابة ومكتب الادعاء يحقق معهم فده مواطن زى دول والا لأ ؟.

الرئيس ـ دول ماسبقش التحقيق معاهم .

البكباشى محمد التابعى ـ الأوراق اللى أطلعت عليهـــا أوراق تحقيق والا أوراق جرايد ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أولا فيما يختص بالادعاء الأول لم يجر تحقيق ـ لا بمعرفة رجال مكتب الادعاء ولا غيرهم ـ ولم أطلع على ورقة واحـــدة ولم يسأل فيها ابراهيم عبد الهادى !

البكباشى محمد التابعى ـ سنسأل هيئة المحكمة مناقشة هذا الادعاء فى جلسة سرية .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ـ نحن لم نقـــل انه حقق معه فى الادعاء الأول .

الرئيس ــ ربما حيسأل بواسطة المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ أريد أن تفسحوا لى صدوركم فنحن نتحرى الحقائق وهذا لن يكلفكم أكثر من سماعى بضع دقائق وأنا أقسم أننى أريد ان اكون لكم المعين الصادق الذى أحب ثورتكم ودعا لها ولا يزال يدعو لها .. مكنونى من أداء واجبى وأرجوكم أن تفسحوا صدوركم لى ..

بخصوص الادعاء الأول فان موكلى لا سئل ولا حقق معه فيه ، والادعاء الثانى لا سئل ولا حقق معه فيه لا بمعرفة مكتب الادعاء أو أى سلطة أخرى فى الدنيا والادعاء الثالث بتاع المحروسة ، هذا الادعاء جرت فيه تحقيقات لحساب محكمة الغدر وسئل فيه ابراهيم عبد الهادى لا كمتهم ولذلك لم توجه له أى تهمة والادعاء الرابع الخاص بقتل المرحوم حسن البنا سئل فيه لا كمتهم .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ــ لم يحلف اليمين . ربما لم توجه اليه تهمة ولكنه سئل كمتهم .

الأستاذ مصطفى مرعى ــ كونه لم يحلف اليمين لا يحمل المعنى القانونى ان هناك عشرات لم يحلفوا اليمين ولا يعنى هذا اعتبارهم متهمين ولما تشوفوا قضية المرحوم حسن البنا تجدوا ان ابراهيم عبد الهادى سئل فقط فهو لم يسأل كمتهم ولم توجه اليه تهمة ما .

والادعاء الخامس الخاص بقضايا التعذيب حقق وسئل فيه بغير حلف اليمين ، سئل عن وقائع ، بعض الشهود أوردوها ولكنه لم يواجه فيها بتهمة .

الادعاء السادس بتاع استغلال النفوذ والطرق لم يسأل فيه ابراهيم عبد الهادى فى مكتب الادعاء أو النيابة .. لقد سمعت نيابة الغدر رجال مصلحة الطرق بناء على شكوى تقدمت على أساس كلام سامى مازن فى قضية عثمان محرم ولكن ابراهيم عبد الهادى لم يسأل الى الآن لا أمام المحكمة ولا مكتب الادعاء والتحقيق ، وبناء على ذلك ، أسمح لنفسى تحت رقابتكم وتحت اشرافكم أن الادعاء اذ يزعم ان ابراهيم عبد الهادى سبق أن حقق معه ــ أن أقول لا . انه لم يحقق معه . فالتحقيق معناه الاستجواب والاستيضاح ــ مش تجيب المتهم وتقول له :

انت متهم بكذا يقولك لم يحصل ودليلى كذا وكيت . هذا هو التحقيق بمفهومه الاصطلاحى ومثل هذا التحقيق لم يجـــــر .

الرئيس – يظهر اننا غايب عن ذهننا ان هذه محكمة ثورة .

الأستاذ مصطفى مرعى – لماذا ؟

الرئيس – اذا سمحت . المفروض ان الثورة تتبع الطريق التى سبق الثورات ان اتبعتها ولكن هذه الثورة كانت سامية كريمة .. فقد سمحت للمتهم أن يكون أمامه الفرصة للدفاع عن نفسه اما بواسطة محام يختاره واما بنفسه وجعلت الجلسات علنية وهذا مما يدل على سماحة الثورة وكرمها فهل أنتم ترضون أن نتبع ما اتبع سابقا فى أى دولة أو أى ثورة أخرى ؟

الأستاذ مصطفى مرعى – افهم ان هذا كرم من الثورة ، بل وانا أقدر المواطنين المصريين على فهمه . ولكن اذا أردتم أن تكونوا كراما وأن تكون أعمالكم فى جلسة علنية والقـــانون يسود فالكرم يقتضى أن تنزلوا عن مقتضياته . . وأول هذه المقتضيات أن تمكنوا المحامى الذى انتدب للدفاع من ابراء ذمته ولقد عاهدتكم الا أعطلكم .

الرئيس – الآن فيه ادعاء منظور أمامنا والمحكمة عليها أن توازن بين رغبة المدعى والدفاع فى أن ينظر الادعاء بصفة سرية أو علنية .

الأستاذ مصطفى مرعى – لسه لم أتكلم فى السرية وانا لى فيها كلام .

الرئيس – يعنى مش حانخلص . . لا بد اننا نفهم ان دى محكمة ثورة ، وهناك تحقيقات سابقة . وقد تقرر المحكمة الأخذ بها والوثائق موجودة واطلع عليها الدفاع فأرجو الدخول فى الموضوع .

البكباشى محمد التابعى – قرار التشكيل لا يقيدنا باجــــراء معين ، وقد نرى أن نحقق مع المتهم أثناء الجلسة .

الرئيس – عاوز أقول ان فى الادعاء الأول ، المدعى العام يطلب أن ينظر فى جلسة سرية وانت تعارض والمحكمة لها حرية اعتبار المحاكمة سرية أو علنية طبقا للاعتبارات المختلفة التى ستوازن بينها .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ اسمعونى أنا لسه ما قلتش حاجة .

الرئيس ـ اختصر وأوجز فى كلامك . . لابد أن نفهم ان هـذه المحكمة هى محكمة ثورة ولابد أن نبسط فى الاجراءات والمسألة مش مسألة مماطلة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا لا أماطل أبدا .

الرئيس ـ المفروض اننا نوجز فى كلامنا ونختصر القول والمسألة المنظورة أمامنـــا هى الادعاء الأول ، والمدعى يطلب أن يكون نظره فى جلسة سرية وانت تطالب بالعلنية والمحكمة هى التى تقرر فى هذا اما نظره فى جلسة سرية أو علنية .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ عندى أسباب أريد أن تسمعوها ؟

الرئيس ـ أوجز . . .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يا سيدى أنا مش باخطب وأنا عارف اننا فى محكمة ثورة .

الرئيس ـ لابد أن نفهم ان المحاكمة لابد أن تدور بسرعة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ لقد عاهدتكم أن أسايركم فى السرعة على قدر استطاعتى .

الرئيس ـ بهذه الطريقة متبقاش مسايرة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ والله انا حريص على عهدى ألا أعوقكم والا أعطلكم .

الرئيس ـ كل هذا الكلام تضييع للوقت ، ادخل فى الموضوع .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ يا سيدى أقول أن السرية وان وجدت فهى لا تعفى من التحقيق قبل المحاكمة . لازم المتهم توجه له التهمة ويحقق معه ـ ولو تحقيق سرى ـ قبل أن يأتيكم مهما تكن الظروف مش حا أتناول الوجه الثانى . جينا المحكمة لا شفنا ورق ولا حقق معانا حيث كان يلزم هذا . قد يمكن لى أن أحكم على السرية بعد أن أشوف الورق علشان نعرف ايه أهميتها وهل أهميتها جـــدية وهل يتطلبها حقيقة أمن البلاد وسلامتها ، كل ذلك يمكن أن نقدره بعد الاطلاع على الأوراق .

الرئيس ـ هل افترضت ان المحكمة قررت فعـــلا أن تكون الجلسة سرية ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا أقول مش مجرد اتهامه بالخيانة يتطلب أن تكون الجلسة سرية .

الرئيس ـ هذه الاعتبارات متروكة لتقدير المحكمة .

الأستاذ مصطفى مرعى ـ أنا آسف أن أقول أنه يظهر اننى مش حاقدر أؤدى واجبى .

الرئيس ـ بين الأسباب التى من أجلها تطلب أن يكون نظر الادعاء فى جلسة علنية لا جلسة سرية ؟

الأستاذ مصطفى مرعى ـ انا مش مضطر الى أن أبين وجهة نظرى .. أنتم كنتم كراما لأنكم رأيتم أن تحققوا فى محكمة يرفرف عليها علم الثورة .. علم الأمان .. وعلم اسمكم ، ومقتضيات هذه الأسماء اللامعة .. أنا لا يمكننى أن أعبر عن رأيى بل وأصارحكم اننى عاجز تماما عن تأدية عملى وواجبى ، وأصارح هذا الرجل والأسى يمزق قلبى اننى عاجز عن تأدية واجبى نحوه واستأذنكم فى أن أتنحى وكلى أسف عن الدفاع عنه .

(الرئيس يتداول مع عضوى المحكمة)

الرئيس ـ المحكمة قررت قبول تنحى الأستاذ مصطفى مرعى وللمتهم أن يختار من يرى الدفاع عنه وله أن يتولى الدفاع عن نفسه والآن ترفع الجلسة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والخمسين صباحا)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق)

الرئيس ـ (للمتهم) هل توكل حد والا حتدافع عن نفسك ؟

المتهم ـ اسمحوا لى .. أنا اتهمت بالخيانة تهمة علنية عرفت فى الدنيا كلها وأنا واثق من براءتى وما كان لمثلى وقد أعطى حياته شابا لبلاده أن يخونها فى منتهى حياته .

الرئيس ـ هل ممكن للمتهم أن يجيب عن سؤالى ؟

المتهم ـ أرجو أن تدعونى لكى أرتب فكرى لأننى أنا ماخدتش أيام ومع ذلك مش حاضيع وقتكم ولا حاخطب ولا حاجة .

ما كان لابراهيم عبد الهادي أن يعطي حياته وهو شاب يدافع عن ايمان وعن يقين ـ الا بدافع طمع ولا لأى شيء ـ لينتهي وهو فى السادسة والخمسين بعد طول هذه الحيـــاة التى يعتقد انه أداها لبلده خالصة لوجه الله وشريفة لم تلوث بجرم ولا بذنب لا فى التهمة الأولى ولا فى التهمة الثانية ولا فى الثالثة ولا فى هذه التهم جميعا ..

كان من مصلحتى أنا قبل كل مصلحة أن تصفى كل الشوائب التى جرت فى جو مصر بخصوصى على مـدى السنوات فلا يصبر عليها الا من كان مؤمنا بالله واثقا ببراءته ، صبرت عليه انتظار يوم يفصل فيه القضاء بكلمة عادلة فاصلة حاسمة تسقط كل لسان تخـــرس عليه وادعى ظلما .

وأؤكد لحضراتكم ان ما فى نفسى حقـدا عليكم وانا اعتقد ان الخير فى كل مصرى .. على طول فلو أعطيتم فى حدود سلطانكم أنتم وفى حدود قدرتكم أنتم .. أنتم غير مقيدين لابمواعيد ولابزمن .. أن أبين حقيقة ما جرى اتهامى به لوثقت من اقتناع قلوبكم وضمائركم وللثورة حكمها ، كذلك لها عدلها .. وللثورة أن تسرع ولكنى أعتقد ان الثورة للمصريين جميعا فلا ينبذ أبدا ابراهيم عبد الهادى لأن الصحف شوشرت عليه على مدى سنين طوال ولكن انتظر من ضمائركم أنتم ومن أعماق قلوبكم المصرية الصميمة التى تعرف كل ما يدور فى مصر وكيف كان يدور ، وكيف تحكم ، وكيف تفعـــل المنافسات ، وكيف يفعل المنافسون .

أعتقد تماما أنكم كنتم تأخذون لى هذه الحملات ، التى انبعثت عن خطأ كبير فى الفهم ، واستغلها قوم أنتم تعرفون كيف يستغلون صناعة الكلام وصناعة النشر . أنا لا أقول ان كل الناس هكذا ؟ ولكنى أقـول أن كثيرا منهم هكذا . أؤكد لكم انى كنت وفرت على نفسى كثيرا من هذا . ولكنى دائما رضيت جانب الله ، ولزمت واجبى دائما وانتظرت هذا اليوم ولا أزال أنادى ضمائركم . أرى نفسى متهما بزج الجيش فى حـــرب فلسطين ولم أسأل فى هذا الادعاء سؤالا . وأرانى ..

الرئيس ــ ستسأل .

المتهم ــ أرانى أتحمل مسئولية وغيرى يشهد على ، وهـــذا الغـــير أنا وهو وكل ناس كانوا فى الحكم ، تحت أحكام قوانين ودستور ولكل واحد منا تبعات وعلى كل واحد منا مسئوليات ، ولكل واحد منا حقوق . وتخلع المسئولية عن صاحبها خلعا ليلبسها ابراهيم عبد الهـــادى ظلما وعدوانا ! وما كان ابراهيم عبد الهادى أقرب الى الملك منه ، بل لعلكم تذكرون أنه هو الذى جاءنى من الملك لأرفع استقالتى لما استفحل الأمر بينى وبين الملك .

الرئيس ــ انت دلوقته بتدافع عن نفسك فى ادعاء معين ؟

المتهم ــ هذا مش دفاع أنا أفكارى كما ترد ، لأن مافيش فى الوقت فسحة لكى أنظم كلامى . فأنا أقول زى ما ييجى فى فكرى فأرجوكم أن تتجاوزوا عن هذا لكى أصل الى ما تريدون .

الرئيس ــ ممكن تقول كل الكلام ده أثناء مناقشة كل ادعاء . وانت عرضت بشاهد الآن .

المتهم ــ ما عرضتش .

الرئيس ــ دى حاجة واضحة .

المتهم ــ فاذا لاحظتم أن هذه وقائع مضى عليها سنين ، وللذاكرة حدودها . ولابد أن يستعين الانسان بالشهود المعاصرين . والوقائع والمسائل اللى زى دى بينى وبينها شـــهود ، اللى حضروا فى مجلس الوزراء .. الكلام اللى قالوه يشهدوا ان كنت حضرت مؤتمرات أو لا . وفيما يتعلق بحكاية الطريقين لم أسأل ولا مرة ! أنا الوحيد بين المصريين ــ وزراء أو غير وزراء ــ الذى عرض لمثل هذه القضايا ولم يسأل ؛ ما سئلتش أبدا ولا وقت المحاكمة وحتى عند السؤال فى المحكمة كل انسان يسمح له بمرحلتين مرحلة التحقيق ، ومرحلة سؤال المحكمة . ما حدش يقول ان المحكمة متسألش .

من هذا شوفوا ازاى التهمة الأولى خطيرة خالص يعنى أشقى ما يواجه به انسان على وجه الأرض فى البلد ، أن تنسب اليه الخيانة . واحد أعطى حياته كلها

لخدمة بلده ، بقى أن يقدم بتهمة الخيانة ! ولا أطلع على مستندات .

الرئيس ــ لما يجى التحقيق فى هذا أطلع .

المتهم ــ لماذا أنا هنا وما دورى ؟ حضرة الرئيس أشار فى حديثه خلال المناقشات الى أن محاكم الثورة قد تقتضى العلانية وأن لزم الأمر السرية . أن محكمة الثـــورة هنا قضت بالعلانية كرما مع المتهمين ، بينما أنا أؤكد لحضراتكم وعلى ذمتى ويقينى ، ما أجزع أبدا أن أتقـــدم اليكم لتحاكمونى بغير اجراءات مطلقا . . مطلقا لا أستطيع أبدا ولا ترضى نفسى أن أقول بأن رجلا يتنكر لبلاده ، فيهدر دم أخيه ظلما وعدوانا . أبدا ما أقدرش أتصور أبدا وأنا مصرى ، عملته طول عمرى لأن يكون أمر مصر لها ولبنيها، فلن أجزع أبدا من أن يكون أمرى وشرفى وسمعتى بين يدى مصريين . لا أجزع أبدا . . ولكن وقد نشر هذا على الناس ، ونشر هذا على الدنيا فى شأن رجل أعطى لبلاده حياته وخدمها بصدق وأمانة . . كنت أعتقد تماما اذا رأيتم أن الأمر يلزم السرية ، خلـــوها لوقتهـــا . ولكن الفضيحة . . فضيحة الخيانة تنشر على الملأ ولا يلقى على الملأ شيء من كلامى .

هذا لا ترضونه أبدا كنت أنتظر أن تقولوا : تعـــال يا مواطن بدا لنا فى شأنك كذا وكذا ، نشوف ان هـــذه المسألة فيها خطورة على بلدنا وضد المصلحة العامة ، وانت فداء هذه المصلحة ، وفداء هذا البلد الذى فيه عشـــنا . . . لو كنتم قلتم هذا كنت أكون راضيا ، وانمـــا أن تكون هذه الفضيحة علنية أمام الناس ، وأذيع على الدنيا كلها أن رجلا خان بعد هذا العمر . . الذى يعتقد موقنا صادقا أنه برىء بصدق وأمانة . أنا بكل جهدى المتواضع أردت وحاولت أن أعاون المحكمة ، وأنتم تعرفون كيف يكون خاطر رجل سجين يقابل محاميه ساعة أو نصف ساعة والمحامى مضطر أن يطلع . . . يعنى هذا فتـــات من خلاصة التحقيق ، فأنا أترك الأمر لكم ومصيرى بين أيديكم وكلنا بين يدى الله يصرف أمورنا بتوفيقه وبالهامه . واذا كان فى زوال حياة ابراهيم عبد الهادى مصلحة لمصر ،

بشرفى وأولادى اننى أقبل زوال هذه الحياة . ما كنت فى يوم من الأيام حريصا على الحياة أبدا الا لخدمة بلدى، ولكن أن تنتهى الى الخيانة والعياذ بالله ! والى القتل والى المساعدة على القتل والى افساد الحكم ! هل أنا أفسدت الحكم ؟ هل أنا اشتريت رضاء الملك ؟ هل أنا اشتريت رضاء الملك بدخول الجيش فى حرب فلسطين للتضحية بكم ، أنتم أهلى . لى كثير من أهلى ضباط فى الجيش . أنا الذى لم يستطع الملك بكل وسائله ولا أقول مجرحا فبينى وبينه اله ليقول لكم ، من الذى نقل الى ابراهيم عبد الهادى الحاح الملك فى أن يعين رئيس أركان حرب الجيش بأمر ملكى فيقف عبد الهادى فى وجهه ! فأين هذا من حرب فلسطين . أقف وأقول له لا . للجيش حرمته وللموظفين الكبار استقلالهم . وليس من شأنى أنا أن أهدم حاجزا أو سياجا يحد من استقلال الموظفين . هل أنا حضرت مؤتمرات ؟ قسما بالله ماحصل ولم أشترك فيها . يقول لكم عثمان المهدى ... طيب يا سيدى ... طيب اعمل ايه ... عثمان المهدى الشخص الوحيد اللى بعد ما اتصرف باسأله يا عثمان ايه الحكاية .

الرئيس ـ هو احنا حاندخل فى الموضوع ؟

المتهم ـ أنا باتكلم عن طرفى الجريمة .

الرئيس ـ ممكن توضح للمحكمة بالنسبة لكل ادعاء مرة واحدة . كل هذا تقدر تقوله فى وقته .

المتهم ـ أريد أن أقول لكم رأيى أنا بنيته على ايه .. أعمل ايه فى الفترة البسيطة دى ؟ أعمل ايه أنا لا أستطيع اطلاقا بهذا الوضع الذى أنا فيه أن أقدم اى مستندات مش مستطيع . أبدا أن أقدم دفاعى بحال من الأحوال ، وقد يكون الدفاع ناقصا . انتم لا تريدون أن أسير بقدمى . لذلك أنا تارك أمرى الى الله . اننى رجل لازلت مصريا ولا زلت منكم ؛ ومن حقى أن أطلب الى رجال هذه الثورة ، والى المحكمة أن يعطونى حماية مصرية ، وأن يعطونى سبيلا للدفاع عن نفسى ، وانتم غير متقيدين الا بضمائركم . افعلوا ما شئتم أنا أمامكم وبين أيديكم

والله سبحانه وتعالى يتولانا بعنايته ويتولاكم . انا حاعمل ازاى ؟ مانش عارف أبدا . ربنا يوفقكم ويلهمكم العدالة وأقول مرة أخرى أنا لا أحمل غلا ولا حقدا وأثق بعدالتكم وأثق بالله . . ولا زلت وسأبقى الى آخر لحظة . . الشاب المصرى الناشىء الذى عاش لبلده ، والله سبحانه وتعالى بيده التوفيق .

الرئيس – احنا عاوزين اجابة على سؤال المحكمة ؟

المتهم – تركت لكم الأمر . . . مش قادر .

الرئيس – هل وكلت عنك محامى ؟

المتهم – لا أستطيع .

الرئيس – حتى ولا أمر الدفاع عن نفسك ؟

المتهم – أنا لا أستطيع أن أعمل شيئا .

الرئيس – يعنى حتدافع عن نفسك ؟

المتهم – لم يعد عندى أى حاجة . . . هذا خلاصة ما لدى .

البكباشى محمد التابعى – بالنسبة للادعاء الأول . . . طلبت أن تكون الجلسة سرية فقلت أن السرية للمصلحة العليا خصوصا أن هناك حلقات أخرى لو كشفت أوراقها لترتب على ذلك ضياعها . هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك مصادر استقت منها ادارة المخابرات معلوماتها ؟ فلو كشف عن هذه المصادر لأصبحت لاقيمة لها وانعدمت . ومن الطبيعى أن هناك مصلحتين : المصلحة الأولى يقال انها العلانية وكشف الأوراق ، والمصلحة الأخرى المحافظة على السرية للصالح العام .

أنا أطلب جعل الجلسة سرية طبعا لأنكم سوف تحققون كل الأمور وتقررون هل المتهم برىء أو غير برىء . لكم ضمائركم وذممكم وكلنا نفهم فيكم قوة الايمان والعدالة المطلقة . . .

فأنا أعرض الأمر عليكم فى هل تكون الجلسة سرية أو علنية مراعاة لكل مصلحة ولكم التقدير فى هل المصلحة العليا تتطلب جعل الجلسة سرية أو علنية .

الرئيس ــ المحكمة تختلى للنظر فى طلب المدعى .

((ورفعت الجلسة للمداولة فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا وعادت المحكمة الى الانعقاد فى الساعة الثانية عشرة)) .

الرئيس ــ قررت المحكمة ما يأتى :

أولا ــ فيما يختص بالدفاع عن المتهم : لما كانت المادة الخامسة من قرار تشكيل محكمة الثورة تجيز أن يتولى المتهم الدفاع عن نفسه فقد قررت المحكمة الاكتفاء بدفاع المتهم عن نفسه بالنسبة للادعاءات المقامة عليه .

ثانيا ــ فيما يختص بطلب السرية الذى تقدم به المدعى بشأن الادعاء الأول قررت المحكمة نظر هذا الادعاء فى جلسة سرية بحضور المتهم فقط دون المدعى العام ، وذلك بعد سماع الادعاءات المقامة عليه . والآن لنتكلم بخصوص الادعاء الثانى ...

البكباشى محمد التابعى ــ الادعاء الثانى عن دخول الجيش فى حرب فلسطين ومسئولية المتهم عن ذلك .

الادعاء الثانى ــ أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد . وذلك انه خلال سنة ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها .

المتهم ــ سبق أن قلت أن هذه التهمة غير صحيحة .

الرئيس ــ المحكمة حتسألك . والآن ما هى وظيفتك الحكومية التى كنت تؤديها أثناء قيام حرب فلسطين ؟

المتهم ــ أنا كنت رئيس الديوان .

الرئيس ــ بطبيعة الحال كنت تعلم أسرار دخول مصر الحرب ؟

المتهم ــ لأ ما كنتش أعرف كل الأسرار ولا بعضها .

الرئيس ــ ايه اللى تعلمه ؟

المتهم ــ المسألة كانت مسبوقة بدعاية طويلة عريضة لدخول الحرب . وكان فيه الجامعة العربية منعقدة ، وكان كل المسائل المتعلقة بتقرير هذا الموضوع كانت بين الملك وبين الجامعة العربية . وأنا لم أعلم مطلقا عن دخول الحرب شىء الا حين علم الناس .

الرئيس ــ بصفتك مستشار سياسى للملك السابق تؤدى وظيفة معينة كان واجبك أن توجهه الوجهة الصحيحة. فماذا فعلت ؟

المتهم ــ اذا كان ممكن تعيـــد السؤال لأنى مش فاهم يبقى أحسن . .

الرئيس ــ السؤال واضح .

المتهم ــ وظيفة رئيس ديوان الملك وظيفة مالهاش حدود ، هيه مش محددة . يعنى مشفتش لائحة أو قانون يحــدد الاختصاصات ، وانما الموضوع متعلق باستشارته هو ، هل يستشيرنى أم لا . . . واذا جت فرصة فى حديث أو طلب استشارة أكتبها بمذكرة ، وانما هذا الموضوع بالذات لم يطلب رأيى فيه ، وأنا لا أقدم المشورة متبرعا.

الرئيس ــ ألا تعتبر وأنت فى الوظيفة التى كنت تؤديها ، أنه كان من واجبك باستمرار أن توجه الوجهة الصحيحة التى فيها مصلحة للبلاد ؟

المتهم ــ كل ما كنت أعتقده لصـالح البـــلاد كنت أقوله فى المناسبات على طول انما فى هـــذه المسألة زى ما قلت لحضراتكم كل ما علمته عامه الناس .

الرئيس ــ أليس من حقك فى هذه الوظيفة أن تعلم وأن تطالب بأن تعلم ؟ فهل كنت تعلم قبل دخول الحرب بأن مصر ستدخل الحرب ؟

المتهم ــ كنت أجتهد دائما أن أكون على علم بمجرى الأمور ، وأذكر اننى فى فترة من الفترات أردت أن أعرف حاجة عن هذا البلد ، فسألت النقراشى باشا ــ الله يرحمه ــ

فقال لى روح قشلاقات الجيش ... فرحت ؟ تعرفوا حضراتكم قعدت أنتظر ساعة ونصف أو ساعتين وهناك اجتماع عسكرى منعقد . ولما خلص النقراشى باشا قال لى : أنا متأسف اتأخرت عليك ... واللى حصل وأنا خارج ، فيه ضابط أميرالاى موجود ولا أعرفه حتى هذه اللحظة ، سلم على المواوى وهو فى هذه اللحظة بيقول للمواوى (ما تخافش) ... جبينا ننصرف عثمان المهدى قال تفضلوا ناكل ساندويتش ... ودخلنا الأودة ، وأنا

قلت لهم اللى عندى بخصوص استعداد الجيش ، قالوا ان الجيش طلب حاجات ... قلت يجب أن تعملوا بيانات عن طلبات الجيش ... واحنا مروحين ، سألت النقراشى ايه حكاية فلسطين ؟... قال مفيش حاجة ... وكانت فى هذه الأثناء قد دخلت العصابات أو المتطوعون دخلوا ، احنا مالناش شأن ومتتعلقش بالجيش.

فقال لى احنا رأينا أن يكون فيه جزء من الجيش فى العريش احتياطى لو حدث هجوم على مصر ... فقلت له أن هذا لا شأن لنا به ، بل هو متعلق بالجامعة العربية ... فقال لى رأينا أن يكون فيه جزء من الجيش فى العريش احتياطى خوفا من حصول هجوم على حدود مصر . قلت لماذا ؟ قال انه متهيب أن يكون معرضا لخطر الغزو أو شىء من هذا القبيل.. فقلت نحن الى الآن لم ندخل الحرب ... فقال لا نحن الى الآن لم نفكر فى هذا والمحضر عندكم اذا كان أنا دخلت وشفتهم وتكلمت معاهم مافيش .

الرئيس ــ يفهم من هذا أن هناك استعدادا ربما استعداد فى العريش لصد أى غزو فيها ما فهمتش من مناقشتك مع النقراشى شىء وهل كلامه مفاك ما يدلش على حاجة ؟

المتهم ــ لا يدل على هذا ابدا ، الكلام كان دائر فى الجرائد أن هناك اجتماعات والبلاد العربية المختلفة والدعاية على أقصاها منصرفة الى حمل الجيوش على دخول الجيش حرب فلسطين ولكن فيه قرار أو حاجة أخرى لا أعرف وكون فيه اتجاه ما أعرفش وهذا الاتجاه لا أعلمه أبدا .

الرئيس ــ فى كلامك قلت للضابط الأميرالاى الذى لاتعرفه لازم تكونوا مستعدين ، وهذا يدل على انك سمعت انه فيه حاجـــة ؟

المتهم ــ لم أقل هذا أنا فى شأن المواوى لا شىء الا السلام .

الرئيس ــ ناقش الموضوع فى تسلسل ، رحت تقابل النقراشى وقعدت ساعتين تنتظر النقراشى وهو مجتمع مع ضباط .. الواحد يتساءل .. ده رئيس حكومة وفى نفس الوقت كان رئيس الحزب اللى كنت تنتمى اليه والصلة بينكم وثيقة طبعا اتكلمته معاه بصراحة فى الموضوع ؟

المتهم ــ هذه حكاية تانية هل تسألنى عن وقائع أو عما يفترض أن يكون .

الرئيس ــ هل أثير الموضوع بينكما ؟

المتهم ــ ولا حاجة . لما نزلنا حرب فلسطين مافيش حاجة وكل ما فى المسألة انه يكون لنا جيش فى العـريش احتياطى ولا أكثر مطلقا وأؤكد على ذمتى ما فيش حاجة أبدا .

الرئيس ــ لما دخلت مصر الحرب فوجئت انت بهذا ؟

المتهم ــ زى كل الناس .

الرئيس ــ المفروض علشان مصر تدخل الحـرب أن يجتمع مجلس الدفاع الأعلى وهو الذى يقرر هذا .

المتهم ــ أنا ما أعرفش .

الرئيس ــ لو سمحت أكمل كلامى ، المفروض ان مجلس الدفاع الأعلى يجتمع ويقرر ويعرض قراره على مجلس الوزراء ولم يحصل هذا .

المتهم ــ ما أعرفش .

الرئيس ــ فوجئت بدخول مصر الحرب . على أقل تقدير كان يجب أن تتخذ اجراء يبين انك غير راض عن هذا الوضع .

المتهم ــ لا يمكن بعد دخول الحرب ، لا أستطيع مطلقا ، لا أنا ولا غيرى .

الرئيس ــ هل احتججت على هذا الموضوع ؟.

المتهم ــ على مين ؟

الرئيس ـ هل أخذ رأى الملك ؟

المتهم ـ حيدر كان موجود وهو اللى يرأس المؤتمرات ولازم كان بلغه .

الرئيس ـ لازم كان يبلغ عن طريقك ؟

المتهم ـ والله ما حصلش .

الرئيس ـ أنا أسألك : الموضوع صح أو غلط ، وزير عاوز يتصل بالملك يتصل به عن طريق مين ؟

المتهم ـ الوزير يتصل به عن طريق رئيس الوزراء ثم عن طريق رئيس الديوان أو وكيل الديوان .

الرئيس ـ ألم يكن يتبع هذا ؟

المتهم ـ أحيانا يتبع هذا .. ولكن حيدر كان اتصاله دائما عن طريق كبير الياوران اتصال مباشر ، ودى مسائل جارية .

الرئيس ـ يعنى العرف كدا ؟

المتهم ـ أنا رحت على العرف ده ، وحيدر من قبل أن أكون وزيرا كان متصل مباشرة ... والناس كلهم يعرفوا هذا ... وأنا فى يقينى أن رجال الجيش يعرفوا هذا .

الرئيس ـ أفهم من هذا أن رئيس الديوان كان ميس !

المتهم ـ لا أبدا (ميس) تقال لما ييجى واحد يتصرف تصرف وحش باسمه .

الرئيس ـ أنا أقصد طرطور .

المتهم ـ المسألة مش مسألة لوائح مكتوبة .. دا العرف جارى .

الرئيس ـ ازاى يقعد مالوش دعوة فى مسألة مهمة من المسائل دى .. دخول الحرب ! رجل وظيفته مستشار سياسى لا تعرض عليه مسألة مهمة كدخول الحرب ؟!

المتهم ـ ايه واجبات رئيس الديوان واختصاصاته ايه ؟ تعرض على رئيس الديوان أى مسألة من الحكومة لعرضها على الملك واذا كان يطلب اليه ابداء الرأى فهو يبديه ولكن مستشار الملك الأول هو رئيس الوزراء وأنا على اذا سألنى عن رأيي أقوله ولا أستطيع أن ألزمه أو ألزم رئيس الحكومة .

الرئيس ــ هل احتججت أو أبديت أى اعتراض على عدم أخذ رأيك لأن هذا القرار أخذ دون استشارتك ؟

المتهم ــ الذى علمته من عدم استعداد الجيش قلته .

ألرئيس ــ بعد دخول الحرب أو قبله ؟

المتهم ــ قبله فين ؟ لم أعلم بدخول الحرب الا بعد ما حصل واسألوا حضراتكم ، أى بعد قرار مجلس الوزراء ، وعلشان كدا أنا طلبت الوزراء اللى كانوا موجودين لسؤالهم .

الرئيس ــ يعنى تكشفت لك الحالة بعد دخول الحرب ان الجيش تنقصه أسلحة ؟

المتهم ــ تكشفت بعدين فى الآخر .

الرئيس ــ يعنى مش فى الأول ؟ يعنى لم تسمع ان الجيش مافيهش عربيات ولوريات وكان الجنود تقف فى الشوارع!.

المتهم ــ لم يحصل هذا أبدا ، ولا علمت أبدا والله ! كل ما أعرفه هو اننى كنت أقرأ البلاغات التى كانت تصدرها وزارة الحربية .

الرئيس ــ لما تكشفت الحالة وعلمت بها ، ايه الاجراءات التى اتبعتها ، هل تكلمت مع الملك ؟

المتهم ــ فى كل حديث لما تكشف الموقف فى الآخر .

الرئيس ــ كان امتى ؟

المتهم ــ فى الآخر خالص .

الرئيس ــ فى الآخر امتى .. فى يناير مثلا ؟

المتهم ــ لا ، وأقسم بشرفى اننى لا أعرف مطلقا ولذلك أول ما جيت الحكومة وتجددت حملة فلسطين ثانيا ... حيدر كان يشكو كل يوم من الحالة .. قلت له عاوز ايه ؟ قال صلح سياسى . فى هذه الأثناء أتى لى وزير بريطانيا .

الرئيس ــ قبل أن تنتقل من هذه النقطة ؟

المتهم ــ لا تقطع على فكرى يمكن لا أذكر هذا فيما بعد ، جاءنى الوزير البريطانى وقال نحن مستعدون أن نعطيكم مساعدات تحت معاهدة ١٩٣٦ ... قلت له أنا لاأستطيع

ذلك لأن معاهدة ١٩٣٦ نعتبرها انقضت ... والآن لا يمكن تحت هذه الضرورة أن أقبل هذا ... والذى أطلبه اليك أن تجيب لنا السلاح الذى دفعنا ثمنـــه ، تسلموه لنا ... قال احنا لا يمكننا لأن هذا يخالف قرار الأمم المتحدة ... وتناقشنا فى هذا طـويلا ... وأنا تشبثت بموقفى وكتبت مذكرة بالحديث أطلعت الوزراء عليها فعرضوها فورا ولم نضيع وقتا فى اننا ننتهز فرصة انتصار آخر .

الرئيس ــ انتظرت لما تكشفت الحالة لك ... هل تفاهمت مع رئيس الحكومة واتكلمت معه ، خصوصا وكان رئيس الحزب الذى كنت تنتمى اليه ؟..

المتهم ــ هذه حاجة تانية ...

الرئيس ــ بصفتك رئيس الديوان كنت بتتصل به ؟

المتهم ــ متى ...

الرئيس ــ سواء فى أول الحرب أو أثنائها ...

المتهم ــ سألته وكان بيقول احنا جبنا عتاد ...

الرئيس ــ هل تكلمت مع رئيس الحكومة عن النقص الموجود ؟

المتهم ــ احنا بذلنا جهدنا لسد كل نقص ...

الرئيس ــ بصفتك مستشار هل عملتم على التعبئة العامة فى داخل البلاد بحيث تعبأ كل مواردها والمواطنين لهـــذه الحرب ؟

المتهم ــ ما شأنى بهذا يا سيدى ؟

الرئيس ــ أليس من واجبك أن تلفت نظر الملك ؟

المتهم ــ أنا ما لقيتش ان الحكومة أهملت .. بل على العكس ، وزير الدفاع كان دائما يعطى بلاغات مطمئنة ...

الرئيس ــ ايه المظاهر الداخلية التى كانت تدعو الى دخـول الحرب ؟ ألم تكن تخشى على البلاد ؟

المتهم ــ هل كان هذا من شأنى ؟ مش أنا اللى باشغل الملك ...

الرئيس ــ أليس من واجبك أن تشير عليه ؟

المتهم ــ كانت مشورتى دائما الحرص على أن يأخذ الجيش جميع حاجاته ...

الرئيس ــ أى بلد تدخل الحرب لابد أن تعبىء جميع مواردها .. هل الجيش عمل هذا ؟

المتهم ــ لا أفهم أنه كان هناك نقص والذى أعرفه انه فى الفترة الأخيرة جدا ظهر أن التانيين عندهم أسلحة أكثر منا . وهل هذا شأنى ؟ هــــذا شأن الحكومة . وهو أن كان يعنينى فكما يعنى كل الناس ...

الرئيس ــ يعنى مالكش دعوة ؟..

المتهم ــ مش ماليش دعوة .. ولكن أنا لست وزيرا للدفاع ..

الرئيس ــ انت موظف لك مكانتك ... وكان من واجبك ، أن تقول للملك أن الموقف يقتضى أن تعمل كذا ...

المتهم ــ مشورة الملك يأخذها من رئيس الحكومة ووزير الدفاع المسؤول ، وأنا أشير بالذى أعرفه ويدخل فى اختصاصى ... وأنا لم أقصر فى حاجة ...

الرئيس ــ لما جيت رئيس حكومة هل عملت تعبئة ؟

المتهم ــ الحكاية كانت ايقاف القتال ... ايقاف كارثة ...

الرئيس ــ هل طلبت هذا ؟

المتهم ــ الذى طلب العمل على هذا هو وزير الدفاع ...

الرئيس ــ لماذا لم تسأله ؟

المتهم ــ سألته قال ان الجيش المصرى يتحمل المعركة لوحده..

الرئيس ــ ايه السبب ؟

المتهم ــ انفراد الجيش هو السبب ...

الرئيس ــ هل كان الجيش الثانى أقوى فى العدد ؟

المتهم ــ اللى فهمته ان الجيوش الأخرى ما عملنش حاجة ... وان الضغط واقع على الجيش المصرى وحده ...

الرئيس ــ ما سببه ؟! البلاد اللى تعدادها ٢٢ مليون وامكانياتها أكثر من البلد الأخرى اللى تعدادها مليون مش قادرة تقف ليه ؟ بصرف النظر عن باقى الجيوش .. هناك

سبب رئيسى جعل الجيش لا يمكنه الوقوف ...
ورئيس الحكومة واجبه أن يعرف السبب ؟؟

المتهم ــ أنا أمامى السبب الذى قلته ...

الرئيس ــ سبب الكارثة ايه ؟ بلد تعدادها كده وامكانياتها قد كده ... المفروض موارد البلاد كانت تكفى للاطمئنان ولكن عدم الاطمئنان لازم يكون لأن هناك أسباب تانية...

المتهم ــ أنا أقول لحضراتكم ما حصل ... الذى قيل لى أن الجيش فى هذه الحالة ... عاوز حل سياسى فوراً ...

الرئيس ــ أنا كرئيس حكومة اتى الى وزير الحربية وقال لى الموقف كذا وكذا لابد أن أبحث الأسباب !

المتهم ــ يعنى ايه ؟

الرئيس ــ يعنى الميزانية قد كده والامكانيات قد كده لابد أن هناك سببا رئيسيا هو الذى جعل الجيش المصرى لايقف فى المعركة ؟

المتهم ــ ده مش اللى يتعمل فى ساعتها انما اللى يتعمل هو انقاذ الجيش ... ولذلك اتصلت بمستشار السفارة الأمريكية فالسفير لم يكن موجودا . واتكلمنا كلام عام نفذت من خلاله الى أن اسرائيل مدللة والى انهم لا يطلبون من البلاد العربية الهدنة الا حين تكون الحالة محرجة . ولذلك قال لى لو عرضنا وقف القتال تقبلوه ؟ قلت لو عرضت وقف القتال جديا نقبل على شرط أن تتعهدوا الا تفاجئنا اسرائيل .. وفى ساعة أتى الرد وعقدت مجلس الوزراء وعرضت عليه الأمر ، وأخبرته بكل هذا .

الرئيس ــ يعنى قدرت تصل الى هدنة ... فهل كان تاريخ أو ماضى اليهود يدل على انهم يحترموا العهود ؟ وهل اتخذت الاجراءات الكفيلة بحيث لو نقض اليهود الهدنة تكون مستعدا فى هذه الفترة ؟

المتهم ــ احنا خرجنا على الاعتمادات الممكنة لتعزيز الجيش ..

الرئيس ــ المسألة مش مسألة اعتمادات ... محل الامكانيات والموارد والجبهة الداخلية كان يجب أن يعبأوا لتعزيز الجيش ...

المتهم ــ لتعزيز الجيش المفروض أولا توفير السلاح ، واحنا ليس لدينا معامل سلاح واحنا اعتمدنا المال لشراء الأسلحة وهذا هو أهم الوجوه .

الرئيس ــ اشتريتم أسلحة ؟

المتهم ــ احنا عملنا الاعتمادات ، والوزارة هى التى تقوم بالشراء والتعاقد وتواريخ الورود . وجت امتى ! مش فاكر وأنا وقتها وأنا رئيس الوزراء لم أقصر فى شىء .

الرئيس ــ كان الواجب عليك ان تتبين الموقف . أنا لو كنت رئيس ديوان كان يجب على الدراسة الجدية للموقف ..

المتهم ــ عمرى ما جانى حيدر وشكا لى ، وكان دائم الاتصال بالملك ، معتزا بهذا ، شديد النفور أن يتصل به أحـــد غيره ... والنقراشى حب يروح جبهة القتال فمنعــه الملك ...

الرئيس ــ وانت رئيس الحكومة هل حيدر وزير الحربية منعه الملك من الذهاب الى ميدان القتال ؟

المتهم ــ أيوه ...

الرئيس ــ هل كان يتصل بالملك مباشرة دون اذن منك ؟

المتهم ــ أيوه استنتج أنه لابد كان يتصل به لكن مفيش حاجة ظاهرة امامى ...

الرئيس ــ لما كنت رئيس حكومة وهو وزير ... هل كان يتصل مباشرة بالملك ؟

المتهم ــ أشوفه فين ده كان وزير وياور ...

الرئيس ــ حيدر كان ياور ؟

المتهم ــ أيوه ..

الرئيس ــ لما شفت الواقعة دى لماذا لم تقدم استقالتك ؟

المتهم ــ أنا ماشفتش جديد ... ماعنديش حاجة مرسومة..

الرئيس ــ دول كانوا بيتخطوك ... مش مهمتك تقـــديم الاستشارة دى ؟

المتهم ــ فى حدود المتبع والجارى ... اذا أتت لى مسائل لازم أعطى فيها الرأى .

الرئيس ــ واذا لم يطلب اليك ... ألا تسأل ؟

المتهم ــ ازاى ؟.. لازم أسأل لأكون مستعدا ... والعمــل اليومى بتـــاع الحكومة يفوت على ... وفيه مكاتبات وطلبات ... هذه الأشياء تمر على ... وكذلك القوانين الواردة من البرلمان .

الرئيس ــ بعد أن وافقت على الهدنة وأوقف القتال فى الميدان ... ايه الاجراءات التى اتخذت بالنسبة للقوات ؟ هل نزلتها أو سبتها هناك ؟

المتهم ــ الذى أعرفه هو انها تنزل بالتدريج ... وأهم شىء كان يعنينى فى هذا الوقت هو تخليص قوات الفالوجا لأن كان معاها أغلب سلاح الجيش ..

الرئيس ــ أتعرف أين وزعت هذه القوات ؟

المتهم ــ لا أعرف ... ولا يستطيع رئيس الحكومة التدخل فى التفصيلات ...

الرئيس ــ ما صدرتش أوامر بتوزيعها فى مناطق معينة ؟

المتهم ــ لا ...

الرئيس ــ كنت وزير الداخلية مع قيامك برئاسة الوزراء ... فهل فيه أجراءات اتخذتها بالنسبة للأمن الداخلى فى البـــلاد ؟

المتهم ــ يعنى ايه ؟

الرئيس ــ يعنى اجراءات لصيانة الأمن الداخلى لتأمين الجبهة بالنسبة للقوات الموجودة فى الميدان ...

المتهم ــ لقد اتخذت كل الاجـــراءات التى يقتضـــــيها الأمن الداخلى ...

الرئيس ــ زى ايه ؟

المتهم ــ أنا بذلت كل جهدى لصيانة الأمن ...

الرئيس ــ أضرب لنا مثل على اجراء معروف ؟...

المتهم ــ البلاد كانت فى حالة سكينة ، والحكومة قادرة على القيام بواجباتها فى التموين وفى كل شىء ...

الرئيس ــ هل للمدعى أسئلة ؟

البكباشى محمد التابعى ــ نريد أن نعرف ما دار فى الجلسة السرية ؟

المتهم ــ مضابط الجلسات السرية موجودة وكل ما سمعته فى وقتها أن حيدر أكد للمجلسين أن الجيش مستعد .. وان الاستعداد على أتمه وان واحدا من النواب ــ ولعله فكرى أباظة ــ قال أنا سمعت ان الجيش مستعد ... فقال له حيدر ايوه ... وسمعت ان الكل كانوا بيحملوا رئيس الحكومة على دخول الحرب ..

حضرات القضاة : يؤسفنى أنه لايمكننى أن أستمر هكذا بدون محام .

الرئيس ــ المفروض انك تعـــاون المحكمة على اداء واجبها فى تحقيق العدالة ؟

المتهم ــ هذا آخر ما لدى .

الرئيس ــ (ينادى على الشاهد الأول الفريق محمد حيدر) ثم حضر الشاهد .

الرئيس ــ قل ((أقسم بالله العظيم أن أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول وكيل ..))

(وأقسم الشاهد اليمين)

الرئيس ــ كنت وزير حربية عندما أعلنت الحرب ودخلتمصر فلسطين فكيف دخلت مصر الحرب ؟

الشاهد ــ لما قام الصهيونيون بالاعتداء على عرب فلسطين .. حصل تطوع من المصريين للدفاع عن العرب ... وحصل ان بعض ضباط الجيش أرادوا أنهم يتطوعوا لدخول فلسطين للدفاع عن الانسانية ... ورأينا معاونة هؤلاء الاخوان ، وحتى انهم يبقوا فىامكانهم بعد انتهاء مأموريتهم ليعودوا للجيش عاوناهم فى الاحالة على الاستيداع وفعلا احيل البعض منهم على الاستيداع ... ولما علمت أن احمد عبد العزيز يرغب فى التطوع لدخول فلســـطين أحضرته وأفهمته أنه لابد أن يقود القوة الموجودة . ولكى نجنب الجيش دخول حرب فلسطين عملنا على اخراج عساكر فى الأجازة الحرة ولبسناهم لبس عرب فلسطين

وزودناهم بالأسلحة وغيرنا لون المدافع ودخلوا تحت رئاسة الصاغ أحمد عبد العزيز وبعد ذلك حصل انني علمت بأن الجيوش ستدخل ليلة ١٥ مايو .

الرئيس ـ علمت من مين ؟

الشاهد ـ ذكر فى الجرائد ان الجيوش حتدخل ... بعد ذلك حصل أن ضباط هيئة أركان الحرب اجتمعوا .

الرئيس ـ بناء على ايه . بناء على ما يكتب فى الجرائد ؟

الشاهد ـ أنا قلت لهم ادرسوا الموقف فدرسوا الموقف ورأوا أن الجيش تسليحه ناقص ويلزمه الكثير من المهمات العسكرية وان الجيش ما يدخلش أرض فلسطين محارب وقلنا لرئيس الحكومة ...

الرئيس ـ يعنى اتخذتم هذا الموقف بناء على معلومات الجرائد ولم يكن فيه تشاور بين الحكومات المختلفة ؟!

الشاهد ـ حصل قبل كده انى علمت انه كان حصل اتفاق بين ملك مصر ورؤساء الدول العربية فى اجتماع حصل فى انشاص بأنهم يدخلوا فلسطين وذلك فى سنة ١٩٤٧ .

الرئيس ـ ألم يؤخذ رأى العسكريين ؟

الشاهد ـ لم يجتمع العسكريون ولم يؤخذ رأيهم .. بعد ذلك لما تقدم تقرير من أحد الضباط وعلمت أن هذا التقرير يحتوى على بيانات مفصلة عن حالة الجيش ابلغت رئيس الحكومة بهذا .

الرئيس ـ كان مين رئيس الحكومة ؟

الشاهد ـ كان النقراشى باشا وقد طلب رئيس الحكومة أن يسمع هذه البيانات من القواد أنفسهم .

الرئيس ـ كان مين فى الجلسة التى اجتمعت ؟

الشاهد ـ هيئة أركان حرب الجيش وقائد القوة فى العريش وأظن بعض ضباط رياسة الجيش التى تمثل فيها الأسلحة المختلفة . فطلب النقراشى أن يسمع أراءهم وحضر الاجتماع وأذكر أن السيد ابراهيم عبد الهادى حضر أيضا هذا الاجتماع وقال الضباط بياناتهم للمرحوم النقراشى .

الرئيس ــ البيانات اللى قالوها عن ايه ؟

الشاهد ــ عن حالة الجيش والنقص فى الأسلحة .

الرئيس ــ البيانات كويسة أو وحشة يعنى تشجع على دخول الحرب ؟

الشاهد ــ لا أبدا كانت كلها تقول بتعــــذر دخول الجيش فى الحرب وبأن حالة التسليح فى الجيش سيئة .

الرئيس ــ هل قدروا عاوزين فترة قد ايه للاستعداد لدخول الحرب ؟

الشاهد ــ لا . . .

الرئيس ــ كان يوم ايه الكلام ده ؟

الشاهد ــ لا أذكر تماما يجوز يوم ١٠ مايو .

الرئيس ــ دخلتم الحرب يوم كام ؟

الشاهد ــ يوم ١٥ مايو ولقد حضر المرحوم النقراشي والسيد ابراهيم عبد الهادى . والنقراشى تكلم فى الموضوع ولكن ابراهيم عبد الهادى لم يتكلم بل كان يستمع .

الرئيس ــ قال ايه النقراشى ؟

الشاهد ــ رغم سماعه للبيانات قال لابد من دخول الحرب وأظن كما أذكر انه أيضا علم المواوى بهذا وانه قال له لا تخش هذا الموقف لأن المواوى كان بيشرح له الحالة وهذا ما حصل على ما أذكر .

الرئيس ــ بصفتك كنت وزير حربية ، المفروض ان الذى يقرر دخول الحرب هو مين ؟ هل هو وزير الحربية أو روتين الحكومة ؟

الشاهد ــ بعد ما يعــــرض الجيش رأيه ، رئيس الحكومة ومجلس الوزراء يجتمعوا ويقرروا ثم يعرض الأمر على البرلمان .

الرئيس ــ كان فيه مجلس دفاع أعلى موجـــود والمفروض يؤخذ رأيه فى دخول الحــرب ويعرض هذا الرأى على مجلس الوزراء فما الذى حدث ؟

الشاهد ــ مجلس الدفاع الأعلى كان منحل ولم ينعقد .

الرئيس ــ القانون كان قائم ؟ .

الشاهد ــ نعم القانون كان قائم ولكن المجلس حل لما أنا اتعينت في أواخر سبتمبر ، والانجليز كانوا موجودين فى الجيش لغاية فبراير وبعد ذلك حصل موضوع فلسطين فى مايو .

الرئيس ــ يعنى الضباط تقدموا ببيان عن الحالة السيئة ورئيس الحكومة بالرغم من ذلك قال لابد من أن ندخل الحرب وكان قراره هذا قبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ أيوه . . . اظن .

الرئيس ــ بعد كده عرض على مجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ هل نوقش الموضوع فى مجلس الوزراء وهل قيل رأى الضباط ؟

الشاهد ــ أنا لا أذكر جيدا كل الكلام اللى قيل .

الرئيس ــ يعنى نوقشت الحالة فى مجلس الوزراء بصراحة ؟

الشاهد ــ لا أذكر . . . هوه واخد باله أن الجيش عنده ذخائر وأسلحة ولكن مقدار حاجة الجيش قد ايه وما هو مدى ما تستلزمه حرب فلسطين فهو لا يدرى .

الرئيس ــ امال ازاى أدخل الحرب وأنا راجل سياسى مش لابد آخد رأى العسكريين وهوه سمع رأى العسكريين ووافقوا ببيان واضح على عدم دخول الحرب . فهل بين رئيس الحكومة رأى العسكريين بوضوح أم لا ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ هل وافق مجلس الوزراء على دخول الحرب ؟

الشاهد ــ وافق .

الرئيس ــ بالأغلبية أو بالاجماع ؟

الشاهد ــ بالاجماع .

الرئيس ــ ايه اللى حصل بعد كده ؟ هل عرض الوضع قبل اعلان الحرب على الملك ؟

الشاهد ــ يعرض على القائد الأعلى طبعا .

الرئيس ــ مين اللى عرض ، رئيس الحكومة والا مين ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

الرئيس ــ لما ابتديتوا المعركة ولمستم النقص الموجود فى الجيش .. والجيش مش قادر يقوم بمهمته ..

الشاهد ــ بدأت المعركة وكان الجيش له الشرف فى أن أحرز بعض انتصارات وبعدين مشى لغاية اسدود وبعدين حصل ما حصل وما هو معروف من أن جيش الأردن وعلى رأسه جلوب باشا انسحبوا من اللد والرملة وحصل أن مجلس الأمن بالذات قرر وقف اطلاق النار فأوقف اطلاق النار .

الرئيس ــ هل تعرف موقف السيد ابراهيم عبد الهادى بصفته كان رئيس ديوان ؟ كان موقفه ايه بالنسبة لدخول الحرب ؟ هل كان رأيه اننا ندخل الحرب ؟

الشاهد ــ أنا أقسمت يمين ولازم أقول الحق ... أنا لم أناقشه .

الرئيس ــ هل تقابلت مع الملك السابق ؟

الشاهد ــ لا . الأخبار كانت تبلغ الى رئيس الحكومة ثم الى رئيس الديوان ثم الملك .

الرئيس ــ هل كنت تعلمه بالحركات يوما بيوم ؟

الشاهد ــ ده رئيس الحكومة هو المسئول انه يبلغ الملك بواسطة رئيس الديوان .

الرئيس ــ هل عمل مجلس الوزراء على تعبئة موارد الدولة للحرب ؟

الشاهد ــ أنا على أى حال أذكر كل ما سمعته أو أتذكره .

الرئيس ــ هل عبئت جميع الموارد للحرب ؟

الشاهد ــ عملوا على هذا لكن ببطء وكانوا بيشوفوا يجيبوا الحاجات دى من بره .والا بواسطة جماعة بيجيبوا من مخلفات الجيش أو أو الى آخره .

الرئيس ــ لما اجتمع رئيس الحكومة مع الضباط وقال لازم ندخل الحرب هل كان هذا قرار نهائى ؟

الشاهد ـ هو قال كده .

الرئيس ـ هل ده كان رأيه لوحده ؟

الشاهد ـ لابد أن يكون أخذ هذا الرأى من القائد الأعلى .

الرئيس ـ هو قرر هذا قبل سماع رأى العسكريين ؟

الشاهد ـ هو قرر هذا على الرغم من سماعه كل أقوالهم .

الرئيس ـ أثناء الحرب فى فلسطين هل كانت السراى تتدخل فى العمليات وكانت تصدر الأوامر انهم يتحركوا للاستيلاء على حته ثانية قبل أن يكملوا أو يؤمنوا الأولى . هل كان يحصل هذا ؟

الشاهد ـ بيحصل .

الرئيس ـ عن أمر مين ؟

الشاهد ـ كلكم تعرفوا أن السراى كانت بتتصل بالضباط والجيش .

الرئيس ـ الملك نفسه كان يتصل بالمواوى ؟

الشاهد ـ لا أعرف مين الأشخاص اللى كانوا بيتصلوا بالملك .

الرئيس ـ انت كنت وزير حربية ومتتبع المعركة من الأول .

الشاهد ـ كان فيه أعمال تعمل من ورايا .

الرئيس ـ هل كانوا بعد ما يستولوا على مستعمرة من المستعمرات وقبل ما يؤسنوها يروحوا سايبنها ويتقدموا الى خطوط أمامية ؟

الشاهد ـ فى المستعمرات اللى جوه يمكن كان بيحصل ده علشان يقتحموا المستعمرات اللى أمامهم ودى حاجات يقدرها القائد بالطبع .

الرئيس ـ وهل القائد كان بيقدر الحاجات دى بنفسه ؟

الشاهد ـ دى حاجات لم ألمسها بنفسى ولكنى أعرف أن هناك بعض تدخلات مش فى فلسطين بس بل وفى كل ناحية .

الرئيس ـ لما جه ابراهيم عبد الهادى رئيس للحكومة بعد مقتل النقراشى هل اجتمع معاك علشان يعرف الموقف بالنسبة للجيش فى فلسطين ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

الرئيس ــ هل اتخذ من الاجراءات ما يكفل سلامة الجيش هناك ؟ مثلا هل هو أعطى تعليمات خاصة لتعزيز القوات التى كانت هناك ؟ يعنى هل مدها بالمساعدة ؟

الشاهد ــ هذه مسألة عامة كانت تتخذ من يوم ما دخـــل الجيش فلسطين .

الرئيس ــ هل المتهم طلب الهدنة ؟ ابراهيم عبد الهادى قرر انه وهو رئيس للحكومة طلب الهدنة ؟

الشاهد ــ مجلس الأمن هناك فى أمريكا هو اللى قرر الهدنة .

الرئيس ــ هل اجتمعت به ؟

الشاهد ــ لا . لم أجتمع .

الرئيس ــ هل للمتهم سؤال يريد توجيهه الى الشاهد ؟

المتهم ــ أنا قلت أقوالى وأقوالى عند حضراتكم وأنا مش فى حاجة لأن أسأل أسئلة .

الرئيس ــ المفروض انك تسأله اظهارا للحقيقة اذا أردت . بعد ما عقدت الهدنة أمرت بعودة جزء من القوات من فلسطين؟

الشاهد ــ لما وجدنا أن خطوط الجيش المصرى طويلة رأينـا العمل على تقصيرها يعنى القائد قصر خطوطه ورجع الى خط غزه .

الرئيس ــ لما عقدت الهدنة سحب جزء من القوات ونزل مصر؟

الشاهد ــ بعد الهدنة ؟

الرئيس ــ أيوه .

الشاهد ــ بعد الهدنة وبعد قرار مجلس الأمن مانزلتش قوات. وكل ما فى الأمر أن القـــوات رجعت الى غزة ورفح والعريش .

الرئيس ــ لما استقرت الأمور . قوات الفالوجا لما نزلت وديتوها فــين ؟

الشاهد ــ قوات الفالوجا بس لما انتهت الهدنة .

الرئيس ــ قوات الفالوجا لوحدها ؟ هل فيه قوات ثانية ؟

الشاهد ــ قوات الفالوجا نزلت علشان الوعى القومى فى مصر

لأنها دافعت عن نفسها مدة طويلة وأنزلت باليهود خسائر فتقرر أن ترجع الى بلدها لتستريح .

الرئيس ــ هل وزعت هذه القوة لما نزلت مصر ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ هل استقرت القوة فى مصر كوحدة واحدة يعنى ماراحتش حته ثانية ؟

الشاهد ــ دى اورط أورط وكل لواء يأخذ الأورطة اللى تبعه.

الرئيس ــ يعنى .. جزء منها فى شرق القنـــال . وجزء فى أسيوط .. فى منقباد ..

الشاهد ــ دا عمل رئيس هيئة أركان حـــرب الجيش وهو مسئول عن كل النظام بالجيش وتوزيع قواته .

البكباشى محمد التابعى ــ هل يجوز لرئيس الوزارة ورئيس الديوان حضور لجنة الضباط ؟

الشاهد ــ رئيس الحكومة طبعا يقدر يحضر .

الرئيس ــ ورئيس الديوان ؟

الشاهد ــ أيوه .

البكباشى محمد التابعى ــ لماذا حضر رئيس الديوان ؟

الشاهد ــ هل أنا الذى أسأل ؟ أنا حالف يمين .

الرئيس ــ ايه أثر حضور رئيس الديوان ؟

الشاهد ــ لابد وان الملك وهو القائد الأعلى عاوز يعرف ... وهو جاى مش بكيفه ولكنه لم يتكلم .

الرئيس ــ هوه عرف الموقف والحالة العسكرية قبل دخـول الحرب فهل أبلغ ذلك للملك أولا ؟

الشاهد ــ لا .

البكباشى محمد التابعى ــ ما هى رغبة الملك ؟

الشاهد ــ رغبة الملك كانت دخول الحرب .

البكباشى محمد التابعى ــ لماذا كان مصرا على دخول الحرب ؟

الشاهد ــ أنا استنتج وأنا حالف اليمـــين ويجوز استنتاجي يكون غلط ! هل أنا دخلت فى نفسه ؟!

الرئيس ــ الملك السابق جمع رؤساء الدول العربية فى قصر انشاص ليه ؟

الشاهد ــ هوه جمعهم فى قصر انشاص لدخول حرب فلسطين .

الرئيس ــ هل كانت الحكومة تعلم أو لا تعلم ؟

الشاهد ــ لا أذكر هذا وهو جمعهم من غير رئيس الحكومة ما يعرف .

البكباشى محمد التابعى ــ هل وصل تقرير من موسى لطفى بخصوص عدم استعداد الجيش ؟

الشاهد ــ هذا هو ما جاء من أجله المرحوم النقراشى وحضر اجتماع اللجنة .

الرئيس ــ هل بصفتك وزير حربية أوضحت الموقف للناس المسئولين ورئيس الحكومة ورأيك ايه ؟

الشاهد ــ أنا قلت له فقال أنا عاوز أسمع هذا من الضباط .

الرئيس ــ تعتقد مين المسئول عن دخول الحرب ؟ مين الأفراد المسئولين عن دخول الحرب ؟ انت كنت وزير حربية ولابد انك لمست كل هذا ..

الشاهد ــ القائد الأعلى وهو الملك .

الرئيس ــ هل يعنى الحكومة اعترضت ــ يعنى مثلا مجلس الوزراء شايف انه لا يمكن دخول الحرب ؟

الشاهد ــ كام قرار حصل . يعنى الملك عاوز ولا بد لرئيس الحكومة أن يعمل بقرار الملك .

الرئيس ــ يعنى بيعمل بطلبات الملك ؟

الشاهد ــ قرر هذا بناء على موافقة مجلسى البرلمان ــ النواب والشيوخ .

الرئيس ــ هل حضرت اجتماع مجلس النواب ؟

الشاهد ــ ما حضرتش .

الرئيس ــ يعنى رئيس الحكومة ...

الشاهد ــ حصل بينى وبين النقراشى فى مجلس الشيوخ مشادة فيما يختص أيضا بحكاية فلسطين لأنه دافع عن

هذه الوجهة فى موضوع يختص بحرب فلسطين وهنا قمت وطلبت منه أن لايتكلم لأنى أنا لابد أن أشرح فحصلت مشادة انفض مجلس الشيوخ من أجلها ورفعت الجلسة لكى لا تستمر المناقشة .

الرئيس ــ كنت عاوز تشرح ايه ؟

الشاهد ــ كنت عاوز أقول ايه اللى حصل لأن النقراشى كان رأيه بالعكس .. يعنى بعكس رأيى .

الرئيس ــ قال بالعكس والا لأ ؟

الشاهد ــ فعلا قال بالعكس .

الرئيس ــ هل كان مجلس الشيوخ موافق ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ يعنى يعتبر ان مجلس الشيوخ موافق دون ان يسمع النقراشى كل الموقف على حقيقته ؟!

الشاهد ــ الذى أذكره انه قال الموقف على حقيقته . النقراشى كان يشرح الموقف من الوجهة السياسية وقال انه لايصح أن يترك الدول العربية تدخل فى فلسطين وهو يفضل واقف .

الرئيس ــ يعنى ماشرحش لهم الناحية العسكرية ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

البكباشى محمد التابعى ــ الجيش ماكنش مستعد ومع ذلك دخل الحرب . من المسئول عن هذا ؟ سبق أنك أجبت عن هذا فى التحقيق .

الرئيس ــ من هم الأفراد المسئولون عن دخول مصر حرب فلسطين ؟

الشاهد ــ الملك قبل كل شىء ، تبع رئيس الحكومة .

الرئيس ــ لوحده ؟

الشاهد ــ يعنى اذا كان الملك له مستشار يبقى المستشار ينقل الرأى من رئيس الحكومة للملك .

البكباشى محمد التابعى ــ هل أفهم من هذا أن المسئولين عن دخول الحرب هم فاروق ثم رئيس الديوان ابراهيم عبد الهادى ثم رئيس الحكومة النقراشى ؟

الشاهد ـ الكلام الذى قلته ان الملك هوه المسئول وبعد ذلك سئلت سؤالا فقلت بالطبع أن مستشاريه الاثنين هما رئيس الحكومة ورئيس الديوان ولا بد أن يكون أخطر بوجهة نظرهما فى هذا الموضوع .

البكباشى محمد التابعى ـ ما الذى عمله رئيس الحكومة ورئيس الديوان لعدم وقوع الحرب ؟

الشاهد ـ يجوز رئيس الحكومة له الأغلبية البرلمانية وطبعا رئيس الديوان كان ينتمى لهذه الناحية ، وبما لو كانت الأغلبية البرلمانية ترفض دخول الجيش فى الحرب لرجع الملك عن موقفه .

البكباشى محمد التابعى ـ هل البرلمان فعل ذلك ؟

الشاهد ـ لا أعرف اذا كان البرلمان فعل هذا أو لا . هذا رأى تقديرى .

البكباشى محمد التابعى ـ هل الشاهد حضر فى الجلسة السرية فى مجلسى النواب والشيوخ ؟

الشاهد ـ أظن .

البكباشى محمد التابعى ـ أى جلسة ؟

الشاهد ـ لا أذكر .

المتهم ـ أنا سمعت ان المضابط موجودة والمحاضر موجودة شوفوها .

(وهنا قلب المدعى العام فى الأوراق التى أمامه)

الرئيس ـ هل أوضح فى المضابط ان الموقف العسكرى كان فى حالة سيئة ؟

البكباشى محمد التابعى ـ لأ .. أوضح أن الجيش مستعد !

الأستاذ مصطفى الهلباوى ـ الجلسة السرية كانت فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

البكباشى محمد التابعى ـ (قدم بيده محضرا) هذا هو محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ وقد أوضح فيه رئيس الحكومة وقتئذ أن الجيش مستعد والقوات العربية كلها تستطيع سحق القوات الصهيونية ولم يقل أن الجيش مش مستعد لا فى مجلس النواب ولا فى مجلس الشيوخ .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ــ عبارة النقراشى نصــها (وختم دولته بيانه بقوله : ان الجيش المصرى كفاية ، وأسلحته وافية وذخيرته متوفرة وان الذى يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له كل عدته) .

البكباشى محمد التابعى ــ مثل هذا الكلام قيل أيضا فى مجلس الشيوخ .

الرئيس ــ (للمتهم) هل لك كلام ؟

المتهم ــ أرجو أن تعفونني . . . أنا يكفينى أن أقول ان فى هذه الأوراق أضعاف أضعاف ما يشرح هنا اذا اطلعتم عليها .

الرئيس ــ احنا عاوزين نتكلم بخصوص الادعاء المنظور أمامنا . يعنى تقصد ايه ؟

المتهم ــ أنا لا أقصد شيئا . كل ما أريد أن أقوله ان ربنا يعينكم وتقرءوا هذا الورق كله وتشوفوا ايه اللى فيه علشان تعرفوا ان التحقيق لو أخذ مداه وأخذ حظه كانت الأمور توضع أمامكم مستوفاه كاملة . لما تشوفوا حضراتكم . .

الرئيس ــ نشوف ايه بالذات . . . حدد ؟

المتهم ــ لم أطلع على محضر لجنة الجيش .

الرئيس ــ المحضر موجود .

المتهم ــ حضراتكم شوفوه . وأنا مكتفى بأنكم تشوفوه والأمر لكم ولذمتكم .

الرئيس ــ عاوزين نسمع ؟

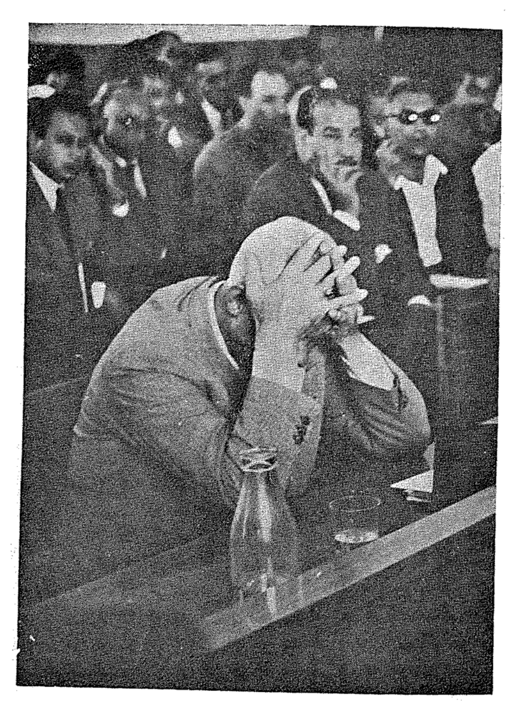
البكباشى محمد التــــابعى ــ مذكرة مرفوعة لحضرة صاحب السعادة رئيس أركان حرب الجيش .

الموضوع : ((موقف القوات المصرية فى العريش)) .

الموضوع الأول : تمام اعداد القوات المصرية بقـــدر المستطاع من حيث المعدات واصلاحها والعربات الموجودة حاليا . .

((ان حالة القوات الاحتياطية . .))

((ستضطر العمليات الحربية . .))



اكتشف ضعفه بعد طول ظلمه ...
« ان المظلومين كانوا دائما أقوى من الظالمين »



الشاهـد الفريق محمد حيدر وهو يدلى بشهادته

بعد ذلك تكلم عن العربان ((تنحصر الصعوبة الرئيسية الآن ...)) للخدمة العاملة

الرئيس ـ هل المتهم عاوز يسأل حاجة ؟

المتهم ـ أنا تركت الأمر لكم .

الرئيس ـ لازم تساعد المحكمة ؟

المتهم ـ أنا تقدمت بكل استعداد لمساعدة المحكمة .

الرئيس ـ انتهى كلام الشاهد . هل معكم تقرير المواوى ؟

البكباشى محمد التابعى ـ موجود .

الرئيس ـ هل ممكن نسمع جزء منه ؟

المتهم ـ أنا مش قادر أطلع على حاجة أبدا . أنا تركت الأمر لكم مش لحد ثانى .

البكباشى محمد التابعى ـ سأتلو تقرير السيد اللواء أحمد على المواوى فيما يختص بالادعاء الخاص بزج الجيش فى حرب فلسطين .

((استدعيت من العريش على ما أذكر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ للوقوف على رأيى فيما يختص بدخول الجيش حرب فلسطين فحضرت حوالى الظهر وقابلت رئيس أركان حرب اللواء عثمان المهدى فأخبرنى أن الوزير حيدر سيحضر بعد قليل وحوالى الساعة ١٤٠٠ حضر الوزير فطلبنى فأفهمته الموقف بمنتهى الصراحة وهو أن الجيش لا يصلح مطلقا للدخول فى أى معركة كانت ، وعرضت عليه فى احدى مرات زيارتى لمصر أن يحضر للعريش بنفسه ليرى الحالة ماثلة أمامه بعد أن رآها رئيس أركان حرب السابق ابراهيم عطا الله وبالفعل حضر فلم يجد أى شيء فى الأسلحة صالح على الاطلاق للدخول فى المعركة فذكرته بالموقف الذى رآه بنفسه بالعريش وما سمعه من جميع ضباط الأسلحة فيما يختص بالحالة السيئة التى عليها الجيش فأخبرنى بأن دولة رئيس الوزراء سيحضر بعد قليل فاذكر له ما تقول وفى حوالى الساعة ١٦٠٠ تقريبا حضر دولة الرئيس النقراشى باشا ومعه رئيس الديوان السابق ابراهيم عبد الهادى فدخل

مكتب الوزير ومعه الوزير وبقى ابراهيم عبد الهادى بمكتب الياور منتظرا حتى ينتهى الرئيس من المناقشة فى الموقف وطلب لذلك رئيس أركان حرب بالنيابة اللواء عثمان المهدى منفردا ثم بعد ما سمع رأيه طلب مدير العمليات اللواء موسى لطفى بوجود عثمان المهدى والوزير ، ثم طلبنى فدخلت فوجدت دولة النقراشى على رأس المجتمعين وهم : الوزير محمد حيدر واللواء عثمان المهدى واللواء موسى لطفى فجلست بجوار اللواء موسى لطفى فسألنى قائلا أنا أحب أعرف رأيك فى حالة الجيش وامكان دخوله الحرب فى فلسطين فأخبرته أن الجيش لا يصلح مطلقا للدخول فى أية معركة مهما كانت حالتها ومهما قيل عن اليهود من ضعف فان جيشنا تنقصه كافة المعدات وأهمها الأسلحة التى يستعملها الجنود فى المعركة فالبنادق بحالة سيئة لقدمها وانثناء البعض وتلف الششخنة ، والرشاشات الخفيفة لا تقل عنها تلفا ، أما الأسلحة المضادة للدبابات والهاون والجرارات فهى غير ميسورة ، وأما الذخائر فتكاد تكون معدومة . لأن الجيش لم يتيسر له أمر تدريب عساكره على ضرب النار السنوى التدريب الكامل فأجرى تدريبا جزئيا بعشرة طلقات بدلا من نحو مائتى طلقة وكسور ، وبهذا لا يمكن للعسكرى أن يصل للكفاءة المطلوبة منه فى الميدان، وأما عن الضباط فنقص ذخيرة الطبنجة حرمتهم من التدريب عليها اطلاقا وأصبح لا يدرى كيفية استعمالها فى الدفاع عن نفسه بها ، هذا من جهة الأسلحة والذخائر بسلاح المشاه ، والأمر اشد وانكى منه فى **المدفعية والفرسان وباقى الأسلحة ، وأما عن الأسلحة المساعدة كخدمة الجيش فلم يكن لديها وحدات نقل تكفى لتحريك نصف كتيبة وأما عن مستشفى الميدان فلم يكن فى معداته وتحركاته قادرا على شيء بالمرة ! فسياراته تالفة وشاهدها رئيس أركان حرب والوزير بالعريش بنفسه وتنقصه كل المعدات الطبية والعساكر المدربين من التمورجية والضباط الأطباء وعموما فسيارات الجيش بالوحدات لم تصل**

فى صلاحيتها الى أكثر من عشر فى المائة أو خمس عشرة فى المائة ، وأذكر أنه أرسلت الينا من محلات أفرينو ومن السيارات التى أخذت من الشعب بالاستيلاء .. أرسلت أول دفعة ١٥٠ سيارة لورى من مصر الى العريش فلم يصل منها الى القيادة أكثر من ٢٥ سيارة والباقى ظل بالخارج واقفا برسم الطريق من مصر الى العريش . ولما عرضنا الـ ٢٥ سيارة هذه على الصيانة لفحصها لم نجد منها ما يصلح للاستعمال الا ١٥ سيارة استعمالا تحت المتوسط ! وفى الدفعة الثانية أرسل تقريبا مثل هـذا العدد فكان نصيبنا منه فى النهاية لا يزيد عن اثنتى عشرة سيارة وكانت للأسف جرارات المدافع والأسلحة المضادة للدبابات عاجزة كل العجز عن السير خارج طريق الأسفلت ، بل ان الكثير منها توقف عن السير على الأسفلت نفسه ، وشاهد ذلك كل من ابراهيم عطا الله ومحمد حيدر عند زيارتهما للعريش أما العربات المدرعة فكانت حالتها كحالة الجرارات بل أشد وأنكى ! وهذه الحالة أيضا رآها الوزير ورئيس أركان حرب ، ويؤسفنى أن أذكر انه لم يكن لدى أى وحدة بالجيش ولا بالخدمات الطبية أى فنطاس لنقل المياه للجنود فى المعركة .

أما عن حالة التدريب فى الجيش فانى أقول لك يا دولة الرئيس وأنا اعمل فى صميم التدريب بالعمليات الحربية من رتبة صاغ الى الآن تقريبا .. أقول بصفة جازمة ، أنه ليس هناك تدريب بالجيش بالمعنى الذى يوصل الكفاءة للدخول فى الحرب ، ذلك أن البعثة العسكرية التى اختارتها الحكومة لتدريب الجيش وضعت هدفا واضحا لعملياته ؟ وهو أن هذا الجيش هو فقط للأمن الداخلى وليس للحرب وعلى ذلك بنوا تدريباتهم على هذا الهدف الواضح وعلى هذه القشور من التدريبات جنوا جناية عظمى على الجيش وشاركهم رجال العهد فى ذاك الوقت وقد كانت تجرى مناورات سنوية للجيش ولكن لم تعمل مناورة للجيش فى خلال العشر سنوات التى قضتها البعثة فى الجيش ! ويمكننى أن أقول لك يا دولة

الرئيس انه لم يحضر من ضباط وصف وعساكر هذا الجيش أى مناورة من رتبة بكباشى فما دون وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون مثل هذا الجيش اداة حرب . وأرجو أن كان رئيس أركان حرب أو وزير العمليات يعارضاننى فى شيء مما ذكرت فليدلوا بآرائهم امامى فلم يبد أحد أى اعتراض على كل ما ذكرت فخاطبنى دولة الرئيس قائلا اسمع يا مواوى انجلترا نفسها لم تدخل الحرب مستعدة تمام الاستعداد ولكن هـــذا لم يمنعها من الدخول والاستمرار فى الحرب والانتصار فى النهاية وقلت له ذكرت لك يا دولة الرئيس ان المبدأ الأساسى لتكوين الجيش ولتكوين كفاءته للحرب هدمته البعثة العسكرية رأسا على عقب بأن جعلت هدف الجيش هو الأمن العام فقط وساعدتها الحكومات كلها على ذلك وظهرت انجلترا بمظهر الدولة القوية التى تحمى مصر من كل اعتداء كما أظهرت أن حالة مصر المالية لا تسمح بالوصول بهذا الجيش الى المستوى المطلوب من اى جيش مستقل كأحد الجيوش الأوروبية مثلا وعلى هذا الاعتبار كانت جميع الحكومات تستخدم الجيش وهو فى أهم أوقات تدريبه ، فى الانتخابات وفى درء اخطار الفيضانات وفى المظاهرات والطاعون والكوليرا والجراد وما الى ذلك من الخدمات التى لم تجعل من الجيش اداة للحرب بل اداة بوليسية وفضلا عن ذلك فان انجلترا لديها المصانع الكافية لامدادها بالذخائر والأسلحة والمعدات بل ان لديها فى مستعمراتها الخاضعة للتاج ما يكفل كل طلباتها من جيوش كاملة بمعداتها لائقة لأن تدخل الميدان فى أى وقت شاءت ، وأما نحن فان معداتنا وذخيرتنا لم تهيئنا فى مصر لأن نصل الى الكفاءة المطلوبة من عسكرى مستجد فكيف يذهب مثل هذا الجيش مع هذه الحال الى الميدان .

اذكر انى أجريت مشروعا لمناورة تستغرق ثلاثة أيام وكانت هذه العملية تبعد حوالى السبعين كيلومترا من العريش . وبدأت فى الصباح الباكر فأذهلنى ما رأيت — وكان هذا من بضعة ايام من حضورى لدولتكم — وذلك

انى وجدت الطريق الأسفلت ملىء بالسيارات اللورى والركوب والجرارات والعربات المدرعة والمدفعية فكانت النتيجة الحتمية أن قائد القوة حين بدأ يعطى تعليماته وأوامره لم يجد فى أرض المعركة لا الفرسان ولا المدفعيـــة ولا الأسلحة المضادة للدبابات حيث انها كانت واقفـــة فى الطريق فكيف نقارن بجيش بريطانيا . فقال اســـمع يا مواوى : مصر تتزعم الدول العربية وهـــذه الدول أعلنت ــ وعلى رأسها الملك عبد الله ــ دخول فلسطين للحرب فكيف تقول ان جيشنا لا يصلح للحرب فقلت له انى أشرح لك الحقيقة المرة التى عليها جيشنا وأما الاخوان فلهم تقديرهم فقال لى يظهر انك متهيب فقلت له انى ضابط وحضرت معارك بالسودان والحجاز ولم تكن الحرب جديدة على .. لكن أنا أخشى فضـــيحة مصر وجيشها فقال تأكد أننا سنمدك بكل شىء وأراد أن ينهى المناقشة حينما لم يقو على اقناعى ، ويظهر أن النيـــة مبيتة تماما على دخول الجيش الحرب ، فقال يالله بينا نشوف الموقف على الخريطة فى غرفة العمليات بتاعتكم .. فقام وقمنا معه وتقابل معنا ابراهيم عبد الهادى على الباب ويظهر انه سأل النقراشى باشا فى هذا الوقت عن رأيى فيظهر أخبره بأنى متهيب فقال ابراهيم عبد الهادى: لا تتهيب فليس أمامك من اليهود ما يستحق الذكر .

ودخلنا غرفة العمليات وهناك على الخريطة كانت دوائر زرقاء كبيرة وصغيرة تحدد مستعمرات اليهود من كبيرها الى صغيرها فأخذ القائمقام على الشافعى يشرح الموقف معتبرا أن كل ذلك كان فى جانبنا وان اليهـــود ليسوا الا عصابات مفككة ، وكان يحضر شرح الموقف على الخريطة كل لواءات الجيش وكبار ضباطه وهـــذه هى كل المناقشة التى دارت بينى وبين دولة النقراشى والعبارة التى ذكرها ابراهيم عبد الهادى بعد خروجنا انه يحبذ رأى النقراشى باشا فى الدخول للحرب . وهذه أقوالى .

لواء بالمعاش
المواوى

١٩٥٣/٩/٢٥

المتهم ــ هل هو قال أنا حضرت الاجتماع ؟
البكباشى محمد التابعى ــ قال قعدت فى غرفة الياور .
المتهم ــ لو كان تمكن الدفاع من حضور هذا الاجتماع لأمكن أن يذكر للمواوى مين اللى كان بيقول له ما تخافش .
الرئيس ــ هل لك كلام ؟
المتهم ــ ماليش كلام أبدا .
الرئيس ــ هل لك كلام بالنسبة للادعاء الثانى . أو معرفة خاصة به ؟
المتهم ــ أنا سبق ان قلت لا فائدة من الكلام .
البكباشى محمد التابعى ــ الادعاء الثالث :

((أتى أفعالا من شأنها افساد اداة الحكم وذلك بأنه فى خلال الفترة ما بين ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨و٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية أشاع حكم الارهاب بأن اعتدى على الحريات العامة وتزعم حركة اعتقالات واسعة النطاق للتنكيل بالمواطنين بأن أمر أعوانه بتعذيب طائفة كبيرة وأشرف بنفسه على تنفيذ أوامره وكلها اجراءات لم يكن يقتضيها أمن أو سلامة البلاد اللهم الا دافع الانتقام والتشفى مخالفا بذلك أحكام الدستور الذى كان قائما وقتذاك)) .

الرئيس ــ **(للمتهم)** . نحب نستوفى بعض النقط ؟
المتهم ــ اسمح لى .. اعفينى .
الرئيس ــ موش عاوز تساعد المحكمة ؟
المتهم ــ أنا بشوف ان دفاعى ناقص علشان كده تركت الأمر لكم .
الرئيس ــ لماذا لم توكل محامى عنك . نحن أطلقنا لك الحرية فى هذا ؟
المتهم ــ وهى مسألة محامى .. دى مسألة اجراءات أيضا . أنا أترك أمرى لضمائركم .

الرئيس ــ أظن أوضحنا من قبل أن محكمة الثورة لا تسمح لمتهم أن يأخذ كل هذه الحقوق ، نجيبه نحاسبه وبعد خمس دقائق نحكم عليه ولكن الثورة كريمة بما فيه الكفاية وقد أعطتك الحق فى أن توكل محاميا للدفاع عنك وقلت انك ستدافع عن نفسك أليس كل هذا كرما ؟

المتهم ــ أنا لا أنكر مطلقا أن للثورة هذا الحق ، انما أنا أقول ان الثورة للناس كلهم وانتم للناس كلهم ، فحقى مطلوب منكم .. وقلت انه علشان أقوم بواجبى فى تسهيل عمل المحكمة يجب أن تعطونى حقا .. اعطونى حقا واسمعوا تحقيقا وأدلة واعطونى الفرصة .

الرئيس ــ هذا تحقيق كامل .

المتهم ــ معلهش .

الرئيس ــ ايه اللى ناقص ؟

المتهم ــ كثير . أنا غاية ما هناك انتهيت الى أن قلت انه حقيقة من حق محكمة الثورة ان تحكم فى ثوان ، ولكن ما دمتم اخترتم ان تعلنوا الاتهام على الناس أصبح من حقى أن تكون محاكمتى أمام الناس .

الرئيس ــ معنى هذا أن نتخذ اجراءات زى اجراءات المحاكم العادية ونحاكم ابراهيم عبد الهادى فى سنة وأن نوقف الثورة سنة !!

المتهم ــ بذمتى ما قصدت الى هذا .. وما عملت اليه .. يعنى هو أنا ناقص .. دا أنا بقالى أربع سنين فى غلب ، يعنى أزودها سنة ليه .

الرئيس ــ انت أظن ممتنع عن الاجابة على الأسئلة ؟

المتهم ــ انا حاولت أعاون فى كشف الحقيقة .. مش قادر .. ما أقدرش أبدا .. مضطر .. يا يسمح لى بدفاع وأما لا يسمح لى بدفاع .

الرئيس ــ المحكمة أعطتك الفرصة وأنت رفضت .

(ثم استدعى الرئيس الشاهد الأول .. فحضر الشاهد السيد رجب) .

الرئيس ـ قل « والله العظيم أقول الحق .. والله العظيم أقول الحق . والله العظيم أقول الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول وكيل » .

الأستاذ مصطفى الهلباوى ـ هل وقع تعذيب عليك خلال سنة ١٩٤٩ ؟

الشاهد ـ نعم وقع تعذيب على .

الهلباوى ـ اشرحه للمحكمة ؟

الشاهد ـ باسم الله أستغفر الله .. يا حضرة الرئيس .. عن أبى بكر رضى الله عنه .

الرئيس ـ مش عاوزين خطب عاوزين وقائع .. عاوزين تفصيلات .

الهلباوى ـ أنا بسأل كيف اعتقلت وكيف عذبت ؟

الشاهد ـ سمعت رسول الله .

الهلباوى ـ كيف حصل اعتقالك وتعذيبك ؟

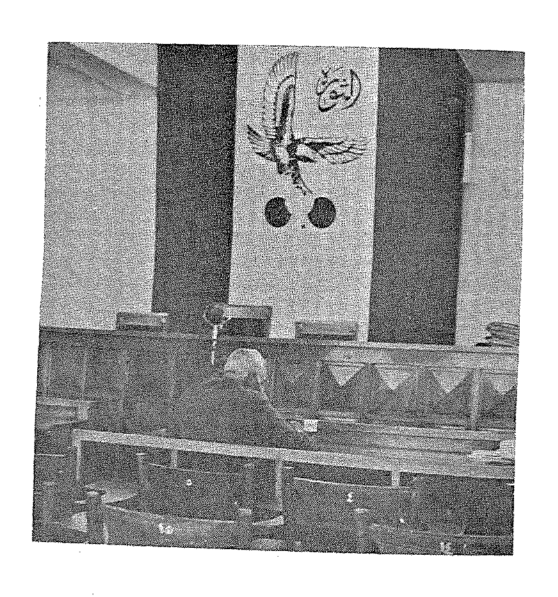
الشاهد ـ فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ فى الساعة ١٢٫٣٠ تقريبا وأنا نائم على سريرى ، فوجئت بدخول قوة كبيرة حوالى خمسة أو ستة ضباط .

الرئيس ـ ضباط جيش أو بوليس ؟

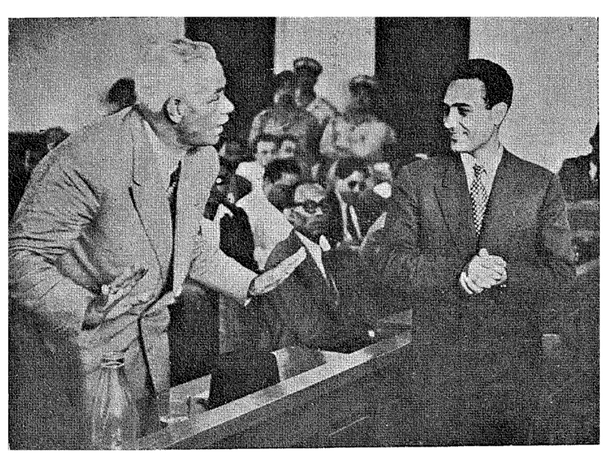
الشاهد ـ بوليس بالملابس الرسمية .. وأنا فى سريرى صوبوا مسدساتهم نحوى وأمرونى بأن لا أحرك غطائى . ووقف منهم اثنان بجوار السرير وصوبوا غداراتهم نحوى والباقون ظلوا يفتشون فى الحجرة وينقبون . وبعد هذه العملية كشفوا الغطاء وأمرونى بالقيام من على السرير وخرجونى .

الرئيس ـ عاوزين كلام عامى تشرح فيه الوقائع ، مش عاوزين قصة . تكلم كما تتكلم تماما مع واحد صاحبك .

الشاهد ـ خرجت من الحجرة ونزلت الشارع واذا بى أجد قوة فى ثلاث سيارات وركبت معهم فذهبوا بى الى قسم السيدة زينب ومكثت فى القسم ١٧ مايو و١٨ مايو وحوالى الساعة الواحدة أمرونى بالخروج من القسم ، فذهبت الى حضرة الضابط فأمر بوضع القيود فى يدى وكان هناك الصاغ عبد المجيد العشرى .



« وما ربك بغافلٍ عمّا يعملُ الظالمون ،
إنما يؤخرهم ليومٍ تَشْخَصُ فيهِ الأبصار
مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤوسِهِم لا يرْتدّ إليهِم
طرفهم وأفئِدتهم هواء »



الشاهد السيد رجب يروى وقائع التعذيب

الرئيس ــ ضابط بوليس ولا جيش ؟

الشاهد ــ ضابط بوليس ، فصحبني وأركبني معه فى السيارة وذهب بى الى الداخلية وصعد الى مجلس الوزراء وتأخر هو وسلمنى الى اسماعيل المليجى .

الرئيس ــ من هو اسماعيل المليجى ؟

الشاهد ــ شقيق ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ــ هل هو ضابط ؟

الشاهد ــ نعم كان لابس رسمى .

الرئيس ــ بوليس ولا جيش ؟

الشاهد ــ لا أعرف . أنا اعرف انه كان لابس بدلة رسمية فأخذني وأجلسنى فى قاعة المجلس وأخذ يحدثنى ويقول : هل تعرفنى ؟ .. فقلت نعم . قال شفتنى ؟ قلت له : شفتك فى أثناء الدعاية الانتخابية مع شقيقك فقال هل أنت من الاخوان ؟ .. قلت له نعم . فقال : هل تعرف عصام الشربينى ؟ قلت له ما أعرفش عصام . قال : انت تعرفه . قلت له أنا لا أعرفه ولا أعرف شكله ايه . وفى الواقع أنا لا اعرف عصام الشربينى .

بعد هذا أدخلنى الى حجرة ابراهيم عبد الهادى وبعدين ابراهيم عبد الهادى قال : هل انت من الاخوان ؟ قلت : نعم . فقال : تعرف عصام الشربينى ؟ .. قلت لا أعرفه . وقلت بيشتغل ايه . قال عصام فى الطب ثم قال : قول أعرفه . اتكلم بالعجل الساعة الآن ١٫٢٠ أنا أعصابى متوترة .. تعبان .

قلت هذا كل ما أعرفه . **قال انت تعرفه . قلت لا أعرفه . قال : اتكلم انك تعرفه قلت ما أعرفوش . وفى هذه الأثناء سمعت منه ألفاظا كان لها وقع شديد فى نفسى** قال انت حتتكلم والا لأ قلت له ما أعرفش حاجة علشان أقولها .. قال تعرف مين من الاخوان ؟ انت يظهر موش حتيجى بالطريقة دى . فيه طريقة ثانية تخليك تتكلم وتقول كل حاجة **وبعد هذا أمرنى بالخروج فاخرجونى الى قسم السيدة زينب وذهبت الى هناك واخرجونى**

من القسم ومعى عسكرى يدعى فتحى عامر صحبنى الى المحافظة ودخلت أول حجرة فى ممر على اليد اليسرى فوجدت هناك الصاغ العشرى فما أن رآنى حتى ضربنى بكلتا يديه واحدى قدميه فوقعت صريعا على الأرض وأخذ يضربنى برجليه وحذائه وأمر باحضار الفلقة ! وبعد ذلك قلعونى جميع ملابسى وكان موجود فاروق كامل وعسكرى أسمر .

الرئيس ـ كان فاروق صناعته ايه ؟

الشاهد ـ ضابط .

الرئيس ـ ضابط بوليس ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ والعسكرى شكله ايه ؟

الشاهد ـ كان شكله أسمر نحيف متوسط الطول . وجاء رجل لابس ملكى قائم بأعمال كتابية وكان يمسك رجلى بالفلقة والعشرى بكرباج قصير غليظ ! وأعيدت هذه العملية مرارا حتى أصبت بالاغماء . وقال لى انت حتمشى معانا وحتتكلم والا لأ . انت تعرف عصام الشربينى قلت له لأ ما أعرفوش وفى أثناء الضرب جاء شخص يدعى محمد الشريف .

الرئيس ـ ملكى أو عسكرى ؟

الشاهد ـ ملكى . قال لى أنا شاب زيك كلنا نعمل لمصلحة الوطن اتكلم علشان ننفع الوطن ثم قال لى أنا نسيب الشيخ عبد المعز عبد الستار قلت لا أعرف شيئا . . قال الكلام اللى بيقولوه لك قوله . قلت له الكلام اللى أعرفه قلته . ثم أخرجونى وأعادوا التعذيب مرة أخرى . . وبعد ذلك جاءنى شخص ممتلىء الجسم أبيض اللون فى وجهه قطع حمراء قال لى قوم يا سيدى . وتعمد أن يلطعنى فى الحيطة والعمود الفقرى بتاعى خبط فى الحائط فكنت أنا أتجنب الحائط ، فقال لى انت عاوز تعمل مرشد قلت له لا مش عاوز أعمل مرشد ولا حاجة ، أنا لسه

طالب قال موش عاوز تتكلم ليه قول انك تعرف الشربينى .
وقالوا حنوريهولك بين اثنين وقول انك تعرفه . وفى
هذه الأثناء ، الاثنين شالونى ومشيت فى طرقات المحافظة
ووجدت ثلاثة وفى الوسط واحد زيى شكله ظاهر عليه
انه متعذب وقالوا لى هو اللى فى الوسط ده . فلما قلت
لا أعرفه ، أخذنى الشخص الممتلىء الجسم وتكررت عملية
الضرب ورجلى كانت بتنز دم وحالتى كانت متعبة وخلعوا
جميع ملابسى ونزلوا بالكرباج على جسمى الى أن تصنعت
الاغماء وكل شوية يعيدوا هذه العملية ويقولولى حانخليك
كده ... ثم **أخذونى فى الحجرة المقابلة وقالوا ادخل
كلم الباشا . فوجدت ابراهيم عبد الهادى فى الحجرة
وقال انت يا ولد موش عاوز تتكلم ليه . انت تعرف
عصام الشربينى ؟ .. قلت له لا أعرفه ، فأمرهم ومعهم
فاروق كامل وضربونى وقالوا اتكلم .. ورجعونى
لابراهيم عبد الهادى فقال احنا حنشرحك . وأعادونى
هكذا حوالى خمس مرات . وأثناء ذلك كان أخوه
اسماعيل المليجى واقفا على باب الحجرة وقال : لم ينزل
من عينه ولا دمعة ، وبصق على وجهى .. قال مش
حتقول ؟ قول اللى بيقولك عليه** . وظللت أتردد على
حجرة ابراهيم عبد الهادى والعشرى فى عملية التعذيب
حوالى سبع مرات . وأرسلونى الى قسم السيدة زينب
ثم فى حوالى ٢٨ مايو أرسلت الى سجن مصر وخرجت منه
فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ـ عصام الشربينى مين .. تعرفه ؟

الشاهد ـ لا أعرفه .

الرئيس ـ هل كان ذلك بدون تحقيق معك ؟

الشاهد ـ بعد التعذيب حولونى على سجن مصر ثم خرجونى
من سجن مصر وخرجت مرتين : أمام اسماعيل عوض مرة
وكان مشغول وقالوا تعالى الساعة الخامسة .. ودونى
قسم الأزبكية ورجعت بالليل . وقالوا اسماعيل عوض

مشغول وبعد ذلك رجعت مرة ثانية وأدليت له بالأقوال بوجود أحمد طلعت وقال قول ياسيد وقول على كل حاجة واتكلم .

الهلباوى ــ هل وقع عليك كشف طبى ؟

الشاهد ــ لم أعرض على أطباء .

الهلباوى ــ وبعد الحادث ؟

الشاهد ــ اصابة فى الذراع واصابة فى الساق اليسرى وظفر فى القدم اليسرى مخلوع وبعض جروح فى القدم اليمنى واليسرى .

الرئيس ــ يعنى ازاى ؟

الشاهد ــ جابوا عصايا وضربوا على يدى فعقد الدم وضربونى تانى فحصل ما حصل .

الرئيس ــ **(للمتهم)** . هل عندك كلام ؟

المتهم ــ أنا قلت موش حناقش شىء .

(وانتهت مناقشة الشاهد السيد رجب . ونودى على الشاهد الدكتور أحمد الملط) .

الرئيس ــ احلف اليمين .. قــل **((والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحــق والله على ما أقول وكيل)) .**

الشاهد ــ والله العظيم أقول الحق . والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول وكيل .

الهلباوى ــ هل اعتقلت وعذبت خلال ١٩٤٩ ؟

الشاهد ــ نعم .

الهلباوى ــ اشرح هذا للمحكمة ؟

الشاهد ــ اعتقلت فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وكان الاعتقال لصلتى بالدكتور سيد الجيار . وكان رئيس الحكومة فى ذلك الوقت الرئيس السابق ابراهيم عبد الهادى ، وهو الذى حقق معى .

الرئيس ــ فين حقق معاك ؟

الشاهد ــ فى المحافظة .

الرئيس ـ هل كان المتهم رئيس حكومة ووزير داخلية ؟
الشاهد ـ أيوه . وأدخلونى عنده .. أخذونى ليحققوا معى وسألنى عن اسمى قلت الدكتور أحمد الملط قال ماتقولش دكتور . قلت اسمى كده . قال انت اتعلمت الفلسفة دي من امته . قلت هذه ليست غريبة . قال لى الشارة اللى فى صدرك دي ايه ـ وكنت وقتئذ رئيس بعثة الهلال الأحمر ـ هل تطوعت مع الاخوان ؟ قلت للأسف . **قال رحت مع مين قلت له مع هيئة وادى النيل العليا فقال لى لفظ استحى أن أذكره** . ثم قال شيل يا طلعت فشال الشاره وقطع الجاكته ولا زالت عندى هـذه الجاكته وقال تعرف حاجة عن مالك .. ايه صلتك بالدكتور الجيار ؟.. قلت زميلى قال انت كنت مشترك فى تهريب مالك لابد انك تقول فين مالك . قلت لا أعرف شيئا عن مالك قال انت كذاب قلت له أنا موش كذاب . واذا كان الدكتور الجيار متهم بتهريب مالك اسألوه واذا كان قال الدكتور الجيار ان لى يدا فى تهريب مالك اسألوه برضه . قال انته موش حتنطق قلت له يا دولة الباشا ليس عندى أى شيء . هل أنا اعتقلت فى أيام الدكتور الجيار . الدكتور الجيار معتقل والبوليس قال أى حد ييجى جنب العيادة لابد أن يعتقل . قال أحسن لك تنطق ثم قال ناوى عليك تعمل راجل .. **خده ياطلعت فأخذونى الى حجرة البوليس السياسى وكان نصيبى فى طريقى اليها ضربة من اليمين ولكمة من الشمال حتى وصلت الى الحجرة . وبمجرد أن دخلتها وجدت قدمى من ورائى تزحف فوقعت على الأرض فجاء العسكر وربطوا الجلد على رجلى ساعة ونصف اغمى على فيهـا مرتين وكل مرة أفوق عشان أضرب ثانية ! فقال ابراهيم عبد الهادى هيه موش ناوى تنطق لا تؤاخذه الحمار بيدافع عن نفسه أقله ما يرفس . ثم نطق حضرته بكلمة آسف أن أقولها ورددت عليه تانى بأن قلت** له أنا رجل وأبويا الله يرحمه

كان راجل فقال وكمان بتنطق يا كلب . ظلت هذه الحالة كل ليلة يأخذونى من قسم السيدة الى المحافظة وأدخل على ابراهيم عبد الهادى علشان يسألنى ما عندكش حاجة فأقول لا . . . فيقول خذوه فيأخذونى ويضربونى حتى انقضى على فى سجن السيدة سبعة أيام ، ثم ذهبت الى سجن الاستئناف . وكل ليلة انقل من سجن الاستئناف الى قسم السيدة لنفس السؤال ونفس الجواب ونفس العلقة ! وفضلت على هذا الحال حتى قدمت الى اسماعيل عوض وكيل النيابة . فلما دخلت عليه الحجرة قال لى اسمك ايه ؟ . . قلت له قبل ما تقول اسمك ايه عاوز أرتاح شويه قبله لأن رجلى تعبانه شوية وعاوز اسبيرين بص لطلعت وقال خده علشان دماغه تعبانه . واخذت لنفس الحجرة وضربت ! ثم قال اسمك ايه قلت له آسف مش حاقدر أتكلم ورجعونى السجن . وبعد كده أعادونى اليه فقال لى . . اسمك ايه ؟ اسمع يا ابنى يظهر انت راجل طيب فقلت له دماغى بتوجعنى ورجلى فقال لى حاتفضل كده تتعذب طول ما انت موش عاوز تتكلم فقلت له اذا كان هذا صحيح وتعدنى ان مافيش ضرب أنا حاتكلم . أخذ المحضر اللى هوه عاوزه وفضلت من غير تعذيب حتى حصل ان وجد فى المصحف بتاعى ورقة صغيرة مكتوب فيها التحقيق اللى تم ووقعت فى يد أحمد طلعت وجابنى نفس الليلة وكان كلامه : يا ابنى احنا حنشطب عليكم اعتقلنا فلان وفلان . . انت عاوز تعمل أديب زى طه حسين . ثم قال : **حكمنا عليك بخمسين . جلدة وضربت فعلا** أما عن معاملتى داخل السجن فقد حصل انهم أدخلونى فى حجرة بمفردى ثلاثة أشهر ونصف ما فيش فيها غير برش وجردلين واحد لأتبول فيه والآخر للشرب وأما الأكل فأروانة الصبح الساعة ١١ صباحا وأروانة الساعة ٥ مساء . . ومن العجيب أنه فى شهر رمضان كنا نطلب منهم فطور علشان كنا صايمين فيقول عبد الغفار حلمى مأمور السجن : والله يا أولادى انتم زى أولادى تماما أنا هنا موش قادر أعمل حاجة . هذه أوامر رئيس الوزراء واخيرا كنا نأخذ أروانة الساعة

١١ صباحا ونأكلها فى الفطور واروانة الساعة ٥ مساء لنأكلها فى السحور حتى الشبشب اللى كنت باستعمله علشان أدخل بيه دورة الميه وكنت أضعه تحت دماغى علشان دماغى ما تبقاش معلقة وأنا نائم . جاء مرةالمفتش وأصدر أمره باخراج الشبشب فلما ناقشته قال لى غير مسموح بوجود شباشب هنا ! هذا علاوة على عدم الراحة فى النوم من ناحية البق والوساخة .. رحت لرئيس السجن واشتكيت له فقال لى يا ابنى هذه أوامر فان كنت يا ابنى متضايق من عدم السماح لك بالشبشب وخصوصا انك كنت بتضعه تحت دماغك علشان ترتاح أنا من رأيى انك تتنى طرف البرش تنيتين والا ثلاثة ... وهددت بأنى ان لم أعط حقى سأضرب عن الطعام . وبعد ذلك سمح لنا ببطاطين . مرضت بالملاريا فى هذه الفترة ولم يسمح لى بلبن زبادى ولم يعطونى كينين وعلى كل حال ان لم تصدقونى فعندكم الطبيب كمال قاسم موجود اسألوه .

هذه أمثلة بسيطة من عدة أمثلة كلها تعسف واضطهاد واذا سمحت لى المحكمة أن أتكلم بتوسع شوية أكون شاكرا . كثير من الاخوان عذبوا أنا مثلا اعتقلت داخل بيتى الساعة الواحدة صباحا وفى بيتى اخواتى وزوجتى التى لم يسمح لها بأن تلبس هدومها ! وقطعوا السرير والكتب .. **عندى حاجات أكثر من هذا فمثلا فى بيت مالك دخل البوليس السرى البيت وتقدمت أم مالك بشكوى علشان لها بنات اتبهدلوا . وكان معى فى قسم السيدة شيخ اسمه أحمد المنشاوى اعتقل هذا الشيخ بسبب أنه كان يجمع نقودا لمساعدة أولاد المعتقلين من الاخوان .. ضرب هذا الشيخ أثناء اعتقاله كما ضرب زميل له فى السجن ومن ضمن الضرب .. ضربة على مؤخرة رأسه وعينه وهذا الشخص اسمه جمال فوزى . وعبد الفتاح ثروت ضرب حتى أصيب بالجنون . ومصطفى كمال عبد المجيد ضرب واستغاث بابراهيم عبد الهادى وهو معلق فى قسم مصر القديمة .**

وحيثيات الحكم فى قضية سيارة الجيب تثبت هذا وتثبت كيف كان يعذب فئة من الناس دون مبرر أرجوكم أن تطلعوا عليها .. وقد حقق ضابط اسمه عبد الفتاح رياض واستدعى من المحافظة وقال أنا المسئول عن السجن لازم أشوف طلباتهم ايه . فمثلا مرة طلبت من الراجل بتاع السجن أن يأمر لى برغيف ويجيب لى بصلة علشان تفتح نفسى .

الهلباوى ـ هل عرضته على الطبيب ؟

الشاهد ـ نعم .

الهلباوى ـ كيف هذا ؟

الشاهد ـ كان ممنوع عنا الاتصال بأى أحد وأريد أن أحفظ حقى فى انى ما زلت مريضا بأذنى بسبب تعذيبى وقد ذهبت الى الدكاترة حسن فريد والبربرى وعلى المفتى فلم يجدوا علاجا لها .

الرئيس ـ هل المتهم يريد أن يستجوب الشاهد ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ « ترفع الجلسة على أن تبدأ بالنظر فى سماع أقوال باقى الشهود فى الساعة الرابعة من مساء نفس اليوم ».

محضر

الجلسة الثانية المستمرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة الرابعة بعد الظهر بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الثلاثاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٠ محرم سنة ١٣٧٣) .

استؤنفت القضية الأولى المتهم فيها السيد ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ــ **باسم الله وباسم الثورة ، نفتتح الجلســـة الثانية المستمرة من جلسات محكمة الثورة .**

هل الشاهد عبد الكريم منصور موجود ؟

البكباشى محمد التابعى ــ موجود .

الرئيس ــ اذن يستدع الشاهد المذكور ، وليتل الادعاء الرابع.

البكباشى محمد التابعى ــ الادعاء الرابع :

((أتى أفعالا من شأنها افساد اداة الحكم وذلك انه فى خلال عام ١٩٤٩ هيأ لأعوانه الأسباب التى يسرت لهم قتل المرحوم الشيخ حسن البنا وعمل على تضــــليل التحقيق بقصد افلات الجناة من العقاب)) .

(حضر الشاهد السيد عبد الكريم منصور) وحلف اليمين ونصه : **((والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول وكيل))**

وكيل النيابة ــ ما معلوماتك عن التدبير والتيسير لجريمة قتل المرحوم الشيخ حسن البنا ؟

الأستاذ عبد الكريم منصور ــ **أولا** لم يعتقل الامام الشهيد مع انه اعتقل من هو أقل منه شأنا ، وكان المسيطر على الاعتقالات والذى يصدر أمر الاعتقالات وعلى علم بها تمام العلم هو الحاكم العسكرى فى ذلك الوقت . . . وهو المتهم ! المسألة عجيبة جدا وأثارت عندنا الشكوك حتى ان الامام الشهيد كتب فى أخبار اليوم انكم بعدم اعتقالى تقتلوننى . دى مسألة كانت عجيبة جدا . المتهم وهو الذى يعتقل الأفراد العديدة من الاخوان المسلمين من رؤساء كبار وصغار لا يعتقل رئيس الجماعة والذى ينسب اليه باطلا تلك الاتهامات التى يقولها . مسألة كانت عجيبة جدا فى هذا الموضوع والمسئول عن هذا هو المتهم لأنه هو الحاكم العسكرى ، ولا يوجد أى مبرر لذاته قد يقال انه ترك الشيخ حسن البنا كمصيدة يمسك بها الاخوان ولكن مثل هذا الكلام ليس له سند . .

الرئيس ــ اذكر حقائق ولا تعلق .

الشاهد ــ ان جميع أسماء الاخوان عندهم ، من أعضاء مكتب الارشاد ومن أعضاء الجمعية العمومية يعنى جميع أسماء الاخوان أخدوها عندهم . هم لم يعتقلوا جميع الاخوان علشان يدوروا على اللى مش عارفينه ، هذه مسألة يمكن قبولها ولكن على أى حال فهى موضوع تقدير عدالتكم . المسألة الأخرى انهم أخذوا سلاحه من عنده وكان عبارة عن مسدس صغير وكان عنده كمان حارس حكومى أخذوه منه ، ولكن مافيش مبرر اطلاقا أن زعيم مثل الشيخ حسن البنا ياخذوا منه سلاحه لأنه السلاح الذى يدافع به عن نفسه ! جأرنا بالشكوى لأن المعلومات كانت ترد الينا بأن الحكومة كانت تدبر القتل ، خصوصا فى جنازة النقراشى كانوا بينادوا براس حسن البنا . كنا نشكو لكل من يقابلونا من رسل المتهم ونطلب اعادة السلاح الينا . وهذا ثابت فى التحقيقات على لسان الدكتور الناغى فقد أوصل للمتهم شكوى الامام الشهيد بشأن نزع سلاحه .

الرئيس ـ هل السلاح ده كان مرخص ؟

الشاهد ـ أيوه كان مرخص . وهذا السلاح لم يعط الا لضرورة والضرورة لم تزل قائمة فى هذا الوقت ، ولو فرض أن الأشخاص العاديين ينزع سلاحهم الا انني اعتقد أن زعيما كبيرا وزعيما وطنيا لا يصح أن يعامل اطلاقا بمثل هذه الطريقة ؟ بأن يجرد حتى من مسدس صغير نزعا ، وعند المتهم علم بهذا كما شهد الشهود وثبت من التحقيقات ، ومع ذلك لايتخذ من جانبه أى اجراء فى هذا الشأن . بل تمادى فى هذا السبيل ونحن نعتقد انه هو الآمر بذلك . وأكثر من هذا ، فان الامام الشهيد أرسل خطابا للحكومة يقول فيه . أرجو اعطائى سلاحى الذى سبق أن رخصتم لى به ، وان لم تسمحوا فعينوا لى حارسا يحرسنى بسلاحه ويكون مسئولا عن حياتى والا فانى أحمل الحكومة مسئولية اغتيالى . هذا خطاب أرسله الامام الشهيد الى الحكومة .

الرئيس ـ ايه صلتك بالمرحوم حسن البنا ؟

الشاهد ـ زوج شقيقته .

الرئيس ـ وانت تعلم كل هذا علشان صلتك دى به ؟

الشاهد ـ نعم . ولأنى كذلك كنت أقيم معه كما هو ثابت فى التحقيقات .

الرئيس ـ استمر .

الشاهد ـ أكثر من هذا فان الامام الشهيد كان قد ذهب الى مصطفى مرعى وترك أخاه عبد الباسط تحت. فالحارس الخاص بمصطفى مرعى مسك عبد الباسط ولقى معاه سلاح . ولما وصلت المسألة الى مصطفى مرعى ـ وهذا ثابت فى التحقيقات ـ أخذ المسدس الصغير وسلمه الى الامام الشهيد . وثانى يوم فى الصباح اعتقل ، يعنى بمجرد ماعلم مصطفى مرعى ان مع عبد الباسط سلاح ليحرس شقيقه ثانى يوم مباشرة اعتقل عبد الباسط شقيق الامام الشهيد . هناك وقائع عديدة . كذلك أخذت السيارة الخاصة بالامام الشهيد دون مبرر ، وهذه السيارة لا صلة لها اطلاقا بأموال الاخوان المسلمين وليست لها علاقة اطلاقا

بالهيئة لأنها عبارة عن سيارة قديمة اشتراها صهرى الامام الشهيد على أقساط شهرية من مرتبه . وكانت هذه السيارة قد اشتراها الامام الشهيد ليركبها فأخذت منه بدون مبرر . ليه ؟ علشان الانسان وهو راكب سيارته الخصوصية اذا حصل أى ضرب فالسواق يقدر يجرى لكن لما يكون مش راكب سيارة خصوصى يبقى سهل اغتياله . خلاف ذلك اعتقلوا جميع أشقاء الامام الشهيد مع أن منهم من هم من غير الاخوان المسلمين وكان هذا معلوم للبوليس السياسي وانه كان لبعضهم مثل جمال البنا دوسيه خصوصى فى القلم السياسى وثابته فيه انه ليس من الاخوان المسلمين . اعتقلوا جميع أشقاء حسن البنا ليجرد هو من الحماية وزيادة على ذلك كان الامام الشهيد يريد الانتقال فكان مؤشرا على جواز سفره بعدم التصريح له بالسفر لأية دولة اجنبية ، كان مؤشرا بالخط الأحمر على جواز سفره وعلى ملفه الخاص بادارة الجوازات والجنسية. وزيادة على ذلك أخذت الحكومة تعمل على بقائه فى القاهرة ليسهل اغتياله لأنها استخدمت الأستاذ مصطفى مرعى كأداة صيد ، لأن مصطفى مرعى اتصل بصالح حرب وقال له : أنا عاوز أفاوض الامام الشهيد ، وأخذ الأستاذ مصطفى مرعى بأساليب ملتوية ممقوتة يعمل على ابقاء الامام الشهيد فى القاهرة موهما اياه بأسلوب بهلوانى بأن الحكومة ستلغى أمر الحل وتتصالح مع الاخوان المسلمين وتعود الأمور الى ما كانت عليه ..

الرئيس ــ قلت فى كلامك انه اتبع طرق ملتوية ، فايه الطرق الملتوية دى ؟

الشاهد ــ أيوه حاقول لكم يا فندم ، فهو كان بيوهم الامام الشهيد انهم جادون فى أن يعيدوا الاخوان المسلمين ، ولكنه كان بيقول له بس لو سمحت تكتب لى بيان يثبت حسن نيتكم ، وكان مصطفى مرعى يقول ألفاظ للامام الشهيد، وكان الامام الشهيد يعارض فى ألفاظ ملتوية كان يكتبها أو يمليها مصطفى مرعى ، فيقوم يقول له دى مسألة بسيطة اذا كان ده ثمن اعادة الاخوان واذا كان ده

ثمن التفاهم مع الحكومة فايه المانع من كتابته ، وبمجرد ما كتب هذا البيان أخذه مصطفى مرعى وأعطاه لرئيس الحكومة وعدل فيه وجابه للامام الشهيد ، وقعد يقول له اللفظ ده يدخل واللفظ ده لا يدخل ، وهكذا قعد يعدل فى البيان ، وبعد ذلك بمجرد ما أخذ البيان منه أعطاه لقاتل النقراشي وقال له . شوف الشيخ حسن البنا أهو أصدر بيان ضدك وقعد يستثير به المتهم القاتل وكان من نتيجة هذا الأسلوب الذى أتخذه مصطفى مرعى فى هذا البيان أن قاتل النقراشي قعد يتكلم كلام فارغ كتير ... وأصبح أداة مطواعة فى يد التحقيقات يقول مايمليه عليه المحقق ورجال البوليس السياسى ، خلاف كده فان أعمال التعسف كان الأستاذ يلفها لمصطفى مرعى، وكان مصطفى مرعى بدوره يلفها لرئيس الحكومة فى ذلك الوقت . ولكن بلاش الكلام فى الموضوع ده دلوقت ،

ونيجى لمصطفى مرعى نشوف حكايته ايه ؟ لقد كانت أعماله دليلا على خبث السريرة وخبث النية وان مصطفى مرعى كان يقف موقفا غير كريم ، فاحنا نجد أن هذا الرجل كان يفترى على الامام الشهيد بأقوال لم تصدر منه اطلاقا ، فيكتب فى التحقيقات أقوالا علم الله أن الشيخ حسن البنا برىء منها تماما .

لم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن الشهود اللى استشهد بهم مصطفى مرعى مثل صالح حرب — وهو ليس من الاخوان — كذبه فى أقواله مما يدل على أن هناك نية خبيثة وان هناك مسألة مبيتة .

ثانيا — ان الامر لم يكن مقصودا منه المفاوضات لأنه لو كانت المسألة مقصود منها المفاوضات كان يقال ان مصطفى يكون صريح فى عباراته أما وقد ثبت من أقوال مصطفى مرعى فى التحقيقات انها أقوال كاذبة فهذا دليل على أن هناك أمرا مبيتا بينه وبين المتهم . زيادة على ذلك فقد أخذ مصطفى مرعى ...

الرئيس — ما تحل عن مصطفى مرعى شويه !!

(ضحك)

الشاهد ـ هذه وقائع ! أخذ مصطفى مرغى بيانا وأنا لا أسميه بيانا لأن الامام الشهيد لم يكتبه بل هو من املاء مصطفى مرعى وقال له انه سينشره علشان يقدر يعيد الجماعة ولكن هذا البيان لم ينشر الا فى صبيحة الاغتيال ليتخذ أداة للتشهير بالشيخ حسن البنا وذلك ليبعدوا الجريمة عن الفاعلين الأصليين ويلقوها جزافا على الآخرين ... وهناك وقائع كثيرة أخرى لمصطفى مرعى وكلام كثير ولكنى أتركه الآن جانبا . وأحب أن أقـــول ان الامام الشهيد مات وهو غير راض اطلاقا عن هذا الرجل . وهذا الكلام ماجاش على لسان الاخوان المسلمين ... جاء هذا الكلام فى التحقيقات ، فقد أثبتت التحقيقات أن بعض الشهود قالوا عن مصطفى مرعى ان الشهيد مات وهو غير راض عنه وانه كان يشكو مر الشكوى من أسلوب هذا الرجل . والآن لنترك هذا الرجل جانبا وان كان الكلام عليه كثيرا . الرقابـة كانت فى الأول ظاهرة وبعدين بصينا ...

الرئيس ـ تقصد أى رقابة ؟

الشاهد ـ أقصد الرقابة الحكومية . بصـــينا لقينا الرقابة الحكومية مريبة جدا ... كان الأول المخبر أو الكونستابل يمشى معانا ولكن فى آخر الأيام نبص نلقاهم محوطينا بعربيات ويتبعونا من طريق لآخر ولذلك اعتقـــدنا أن المراقبة عبارة عن مسألة مدبرة . أولا فكرنا ألا نخرج من البيت أبدا وبعدين أردنا أن نسافر فأرسلنا خطابا للحكومة نطلب فيه التصريح لنا بالسفر عند رجل عجوز اسمه الأســتاذ النبراوى له عزبة فى بنهــا . فبمجرد ما وصل هذا الخطاب ...

الرئيس ـ هل الخطاب ده أرسل للداخلية ؟

الشاهد ـ نعم أرسل للداخلية وفيه أقوال فى هذا ... وهذا الجواب من أهم الوثائق لما اكتنفه من ظروف وأوضاع ، فلما راح به الرسول حولوه الى المحـــافظة ولما قرأوه قالوا له : لا ارسله فى البوسته ، فلما أرسل ـ وطبيعى أى شىء متعلق بالامام الشهيد وهو زعيم ـ لا يستطيع ضابط أن يتصرف فيه الا بعد الرجوع الى الرئاســة

يعنى الحاكم العسكرى أو وزير الداخلية أى المتهم . اتصل فؤاد شيرين اللى هو المحافظ بالمتهم وقال له جانى جواب بيقول فيه كذا وكذا وأنا عاوز أرد عليه فقال له : لا ترد عليه ! فقال المحافظ ازاى ده الجواب جاى لى من الشيخ حسن البنا فلازم أرد عليه . فقال له يا أخى ازاى انت ترد عليه ده انت حتيجى لك جوابات كتير لا ترد عليها ! وهذه نقطة دقيقة جدا . والشاهد فى هذا ، شيرين محافظ القاهرة فى ذلك الوقت . وطبيعى رجل مثله لا يكذب،وبمجردماوصل هذا الخطاب الىالحكومة منعته من السفر بطريق آخـــر . وذلك بأن اعتقلت الحكومة الرجل اللى حيروح له ، اعتقل الرجل هو ومعظم أفراد أسرته ليمنع الشيخ من السفر وهذه مسألة دقيقة جدا . ان هذا الرجل مسن فاشمعنى لما الشيخ حسن البنا يحب يروح له تقوموا تعتقلوه علشان تعطلوا ســـفر المرحوم الشهيد ! لقد كان هذا ردا ايجابيا على الخطاب يعنى كان ردا فعليا على الخطاب وان لم يردوا عليه كتابة ولكن المتهم لم يطمئن الى هذا الاجراء اذ كان يخشى أن يذهب الامام الشهيد الى شخص آخر ، ولذلك راح كلم زكى على وقال له خلى الشيخ حسن البنا . .

الرئيس ــ مين زكى على ؟

الشاهد ــ زكى على كان وزير دولة فى ذلك الوقت فاتصل به وقال له : قل للشيخ حسن البنـــا يقابل المعتقلين يوم الاثنين . ازاى احنا كنا بنطلب المقابـــلة وأنتم كنتم بترفضوا التصريح لنا واشمعنى بعد ما بعتنا الجواب تقولوا لنا روحوا يوم الاثنين وطبيعى هذا ثابت أيضا فى أقوال زكى على واعتقد انه يشهد بذلك ، فلماذا تأخر الى الآن ؟!

الرئيس ــ ايه الفكرة من كل هذا ؟

الشاهد ــ الفكرة هى انهم يأخروه عن السفر . خلاف كده ، كنا رافعين قضية فى مجلس الدولة ببطلان مذكرة عبد الرحمن عمار وبطلان أمر الحل . رفعنا الأمر الى القضاء وقد حكم فى هذه القضية ببطلان ما جاء فى هذه المذكرة وقالت المحكمة عنها انها مخالفة لقوانين البلاد ودستورها

وقد حدث مرة واحنا داخلين مجلس الدولة ــ وطبيعى أنا عارف اجراءاتالمحاكم اذ كانوا يفتشون شنط المحامين على الباب وذلك حسب الاجراءات العادية ــ حدث أن فتشتنا الحراســـة المختصة يعنى البوليس المختص ، التفتيش الذى يفتش لكل انسان ، وبالطبع نحن لا نمانع فى التفتيش ، ولكن حدث أن واحدا جاء لابسا أفنديا يعنى ملكى مش رسمى قال دول ناس خطيرين وأنا لازم أفتشهم ، فوقف وقعد يفتش تفتيش عجيب ويدور بين الفخاذ ويدور بين كذا وكذا . .

الأستاذ الهلباوى ــ أرجو من المحكمة أن تطلب من الشاهد أن يسرد الوقائع المتصلة تماما بهذا الموضوع .

الشاهد ــ أنا شخصيا أرتبت ! وأعتقد أن هذا ليس تفتيشا عاديا !وأفتكر انهم خافوا انه يكون من الجائز عندنا درع أو صديرى حديد . حاجة عجيبة جدا . . تفتيش بين الفخاذ من هنا ومن هنا وتحسيس من هنا ومن هنا . أردت أن أعرف من يكون هذا الشخص وذلك بمجرد أن دخلت ، لأن قلبى أوجس خيفة ، لأن قلب المؤمن دليله وقد سبق لى أن دخلت كثيرا مجلس الـــدولة وكنت أفتش فلم أشك من أحد، اشمعنى هذا الشخص هو الذى أشكو منه . السبب هو أن قلبى أوجس منـــه خيفة فدخلت جوه وعرفت ان هذا الرجل يقول عنا اننـــا ناس خطيرين فقلت كيف هـــذا وأنا أعتبر من رجال القضاء وأقصد من ذلك التحقيق مع هذا الرجل وكلمت رئيس الحرس فى هذا الموضوع فقال لى طيب لما أشوفه وأذكر انه قال لى عندما عاد أن هذا الشخص له صـــلة بالدماطى مدير مكتب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت .

الرئيس ــ مين الدماطى ؟

الشاهدــ من قبل الوزير . .

الرئيس ــ وزير مين ؟

الشاهد ــ ابراهيم عبد الهادى على ما اعتقد .

على ان الشيخ المرحوم الشهيد كان قلبه رحيما . ولما كنت قد تكلمت مع رئيس المجلس فى هذا الموضـــوع

أمام المحامين فى الجلسة فقد انتهى الموضوع وذبا لأن رئيس القوة اعتذر ورجانا ألا نثير المسألة ووقت مقتل الامام الشهيد اتضح ان هذا الرجل بالذات كان واقفا بين اثنين آخرين فى وقت الحادث ..

الرئيس ـ هل شفت الحادث ؟

الشاهد ـ انا كنت موجود فى ذلك الوقت .. ولما تبينت الأمر لقيت ثلاثة واقفين فى وشى وكان هذا الشخص معهم ولكن كان مغير زيه فكان فى الأول افندى ولكنه هذه المرة لابس جلابية . المسألة عجيبة انا استشهدت برئيس القوة فى التحقيقات .. وطبعا مافيش بينى وبينه ضغينة اطلاقا .. ولم اشتك منه وكان وقت التفتيش داخل المجلس ابص الاقيه غير الحقائق .. يا حضرة الضابط ليه تغير الحقائق ؟ مين أوحى لك بهذا ؟ .. ابص الاقى كلامه فى التحقيقات يدل على الكذب والافتراء .

الرئيس ـ الحاجة المادية اللى فيها ، عاوزين نعرفها ؟

الشاهد ـ هذه ماديات .. أنا أقول انه ليست بينى وبين هذا الرجل ضغينة .. أنا قلت انه يجب اخذ أقوال المجلس والمحامين ولكنهم أهملوا ذلك ، وبعد كده جه رسول للامام الشهيد من الليثى .

الرئيس ـ مين هو الليثى ؟

الشاهد ـ كان موظف فى الشبان المسلمين قال ان الدكتور الناغى قابل المتهم فى الصباح ودار بينهما كلام وقال لليثى فيه أخبار سارة . روح انده للامام الشهيد وانا مش حاقلع هدومى لغاية ماتجيب لى الخبر بعد الظهر فقال الليثى طيب ما نروح له فى البيت أحسن ما دام الخبر سار . قال لأ . وهذا ثابت فى التحقيقات . الح الليثى بناء على الحاح الناغى الذى هو قريب المتهم ونادى الامام الشهيد وحدد له ميعادا فى الساعة الخامسة .

الرئيس ـ فين ؟

الشاهد ـ فى جمعية الشبان المسلمين ، فذهبنا الى جمعية الشبان لنتقابل مع قريب ابراهيم عبد الهادى لنتلقى

منه الخبر السار . وكنا فاكرين المسألة مهمة جـدا ، وبالطبع أنا لا أتدخل فى الجزئيات . طبيعى كان فيـــه رقابة .. تبعتنا الرقابة وحدث الاغتيال فى مكان أو منطقة حكومية . ازاى ده ؟! الشبان المسلمين جمعية بجانبها مصلحة المجارى .. وفيها عدد كبير من الحراس ... والمقتول على بعد حوالى عشرة أمتار من مبنى هــذه الحراسة . يعنى الحادث وقع فى مرمى الحراسة ذاتها ولما يكون فيه واحد واقف يقدر يشوف على امتداد بصره يعنى الحارس يبقى شايف كل حاجة ، وكان فيه أربع حراس واقفين بجانب الحيطان ، وخلاف هذا نجد انه من جهة الشمال تقع مصلحة الكيمياء ومصلحة المجارى ومصلحة التشريع الاقتصادى وبعد ذلك جمعية الاسعاف وكلنا نعرف أن المنشآت الحكومية عليها حراس ومن الناحية الأخرى المقابلة تقع مصلحة الشهر العقـــارى وبجانبها توجد شركة .. وهذه المنشآت كلها عليها حراس .. كما توجد فى الأمام قهوة بلدى عليها حراس كذلك . أنا عاوز أتكلم من الناحية العامة . ايه اللى يخلى عسكرى مجارى المياه يتنحى ويكذب ؟ لازم تكون هناك سلطة عليا مهيمنة يعنى مش حكاية محمود عبـــد المجيد بل دى سياسة عامة تسيطر على الكل من فوق . فقال الشيخ حسن البنا ..

الرئيس ـ الواقعة حصلت ازاى ؟

الشاهد ـ فيما يختص بالواقعةاحنا طبيعى نزلنا.وكماقلت لعدالتكم كنا نريد أن نأخذ سيارة فعند الساعة الثـامنة الا عشر دقائق انصرف الدكتور الناغى وبعد شويه طلبنا تاكسى واعتقد أن هذا التاكسى كان منهم وبعدين التاكسى مشى شوية حوالى ســتة متر ، ثم وقف وسمعنا الضرب من الخلف .. أى ان الجناة كانوا مطمئنين ..

الرئيس ـ مش فاهم . هل الضرب جه من التاكسى ؟

الشاهد ـ احنا ركبنا التاكسى ومشينا حوالى ستة متـــر وبعدين جه اثنين من الجوانب بمسدسات .

الرئيس ـ التاكسى لغاية دلوقت كان ماشى ببطء لسه ؟

الشاهد ــ بعد ما مشى ستة متر وقف .

الرئيس ــ يعنى هل أمر التاكسى بالوقوف ؟

الشاهد ــ لا أبدا المسألة اللى فى دماغى ليه التاكسى يقف ! المفروض ان أى سواق اذا سمع ضرب رصاص فانه يدوس على البنزين ويجرى بسرعة خصوصا اذا كان الضرب من الخلف يعنى مجرد ما السواق يشوف أى خطر يدوس على البنزين ويجرى ولكن سواق التاكسى ده ما عملش كده !

وحصل ان الامام الشهيد وثب من مكانه واناهجمت وحصلت شبه معركة . ولم تكن هذه مفاجأة لنا لأننا كنا نعرف اننا سنضرب بمعرفة رجال الحكومة . ومما يدل على صحة ألاعيبهم أن الحراس لم يشهدوا بل كانوا يكذبون ولكن يستفاد من أقوالهم أن الاغتيال لم يكن مفاجأة !! فأنا هجمت على الشخص اللى أمامى فكانت مفاجأة لأنى كنت قاعد محل الأستاذ والأستاذ قعد مخلى . فلما جه الجانى يضرب الأستاذ ، شاف وشى غير وش الأستاذ حب يفتح الباب فرحت هاجم عليه وحصلت معركة وأتى الجانى ووضع المسدس فى صدرى فهجمت عليه فراح طالق طلقة من المسدس فجت هنا **(وأشار الى موضع الاصابة فى صدره)** حصلت شبه معركة وعندئذ فتحوا الأبواب علشان يشوفوا الحكاية ايه . . الامام الشهيد وثب عليهم ثم تطورت المسألة وأصبحت المعركة فى الشوارع . .

الرئيس ــ يعنى نزل فى الشارع ؟

الشاهد ــ أيوه نزل وجرى وكانت معركة !

الرئيس ــ وبعدين فروا ازاى ؟

الشاهد ــ ركبوا سيارات وتفرقوا وانا كنت مضروب بالنار داخل السيارة .

الرئيس ــ هل كانت فيه سيارة موجودة ؟

الشاهد ــ كانت فيه سيارة واحدة .

الرئيس ــ ماكانش فيه ناس اطلاقا ؟

الشاهد ـ مافيش ناس اطلاقا ولا حاجة وثبوت التهمة من الناحية الحكومية ثابت وذلك واضح من التلاعب اللى عملوه . فقد عملت الحكومة أفعالا تعتبر الدليل الأول لهذا التلاعب .

مسألة نمرة العربية هذه ثابتة من أقوال الشهود ، الجزار عمل ما عمله مع الليثى وحماه على تغيير أقواله! ونفرض جدلا أن الليثى كذب مع انه صديقى واعتقد فيه الصدق ، ييجى واحد اسمه حسنى عباس مدرس فى الجامعة ويقول انا شفت نمرة العربية وكتبتها وانا متأكد منها ١٠٠٪ وكنت واقف بجانب فانوس النور . فلما نبحث عن هذه النمرة نجدها فى المنصورة ! لماذا تعمل هذا يا حسنى يا عباس المسألة أوجدت ريبة عندنا . .

الرئيس ـ هل انت تحلل ، احنا عاوزين وقائع ؟

الأستاذ الهلباوى ـ لا نريد من الشاهد أن يسترسل كثيرا فى حديثه عن الجزار لأن له وضعا فى القضية .

الشاهد ـ نحن وصلنا الى ما بعد الحادث . البوليس السياسى يقول انه لم ينتقل الى مكان الحادث . أحد أمرين أما أن يكون قد انتقل واما الا يكون قد انتقل . فاذا كان قد انتقل وينكر ذلك فهذه مسألة لها قيمتها ، واذا لم يكن قد انتقل فلماذا اذن لم ينتقل فى حادث لزعيم له قيمته؟ كذلك مسألة تشييع الجنازة تدل أيضا على ان الحكومة أو المتهم ضالع فى ارتكاب الجريمة . فقد حدث القتل وترك الرجل وقالوا نرسل الجثة مباشرة الى المدفن واشترطوا أن تمشى الجنازة الساعة الثامنة قبل أن يراها الناس . خلاف هذا كان أى انسان ييجى يؤدى واجب العزاء يعتقل . وقد خرجت الجثة دون عزاء ودون أن يكون معها انسان والا اعتقل . ثم أرسلت الجثة الى المسجد للصلاة عليها ووقف والد الشهيد العجوز وحده أمام ابنه المقتول لكى يصلى عليه . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل انهم حاربوا الجثة حتى فى القبر . فقد وضعوا عليها حراسة قوية جابوا عليها فرقة عسكرية وكانت هذه الفرقة تبول على المقبرة ! كنا نتضرر من وجود هذه القوة ولكن هكذا كانت حرمة الميت عندهم وهو فى

القبر . أنا شاهد اثبات واحب ان أقول : انهم عملوا معى العجب . فأنا مجنى على واعتبر شاهدا . لقد وضعونى فى حجرة وما حدش من أقاربى يشوفنى وقد اتخذت معى أعمال العسف وهذه مسألة يعاقب عليها القانون بالطبع وكان أقربائى يمنعون من زيارتى وكانوا لا يكفون عن تعذيبى وكنت أقول لهم لماذا تعذبونى بهذا الشكل . لقد استهدفت لأعمال تعسفية لدرجة أن ذراعى كسر وأصبح يؤلمنى وكان أى انسان يريد أن يدلى بالشهادة لا يعرف حكايتى يقول لو كان الشاهد الأول يعذب بهذا الشكل كان يتنحى ولا يصرح به ولقد اعترف الجناة فى سوهاج ، ولكن أحدا لم يستطع أن يقول انهم اعترفوا بشىء ولقد وضعونى فى أودة فى المستشفى من غير حرس وكنت اقعد طول النهار من غير أكل وخلاف هذا أردت أن أهرب بجلدى من المستشفى وطلعت منها وكنت عامل قبلها عملية وسبب ذلك أعمال الجور والعسف التى كان يتبعها معى رجال البوليس .

الأستاذ الهلباوى ــ ان الأقوال التى يدلى بها الشاهد لا تخص القضية !

الرئيس ــ ولكنها تخصه هو .

(ضــــحك)

الأستاذ الهلباوى ــ لقــــد سألتك فى البــــداية عن معلوماتك بخصوص التدبير والتيسير فى جريمة القتل ؟

الرئيس ــ هل فيه أسئلة أخرى يريد المدعى أن يوجهها الى الشاهد ؟

الأستاذ الهلباوى ــ لا .

الرئيس ــ هل المتهم يحب يسأل الشاهد ؟

المتهم ــ لا .

الرئيس ــ هل عند الشاهد وقائع مادية ملموسة ؟

الشاهد ــ نحن كنا نشعر فى هذا الوقت بكل عسف . كانت تستخدم معنا كل وســـائل التعذيب فهم عرفوا كيف يوجدوا جوا من الارهاب .

الأستاذ الهلباوى ــ فيه ادعاء خاص بالتعذيب . والآن هل عندك وقائع أخرى ؟

الشاهد ــ ان أى واحد كان يشهد بالحق يقوموا يعذبوه .

الرئيس ــ هل عندك وقائع ؟

الشاهد ــ وقت ما كنا فى قسم الجراحة بالقصر العينى كان الضباط يتشفوا فينا ويقولوا لنا ألفاظا غـــير نظيفة . وللشاهد أن يبين لعدالة المحكمة ، وان يضع تحت نظر عدالة المحكمة الوقائع التى من شأنها أن تبصركم بالأمور ولن تجدوها فى الأوراق . فمثلا مسألة فلسطين كان الرأى فيها للامام الشهيد ان الجيوش المصرية ...

الأستاذ الهلباوى ــ الادعاء محدد .

الشاهد ــ اذا أردتم أن أدلى ببعض بيانات فى المسائل الأخرى فمفيش مانع .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ــ ممكن نسأل المتهم بعض أسئلة ؟

المتهم ــ استميح حضراتكم أن التزم الصمت ، ولتفصـــلوا فى قضيتى كما ترون والله معكم .

البكباشى التابعى ــ الادعاء الخامس :

أتى أفعالا من شأنها افساد أداة الحكم وذلك انه فى غضون سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وقت ان كان رئيسا للديوان ورئيسا للوزارة ساهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مشروع اصلاح اليخت المحروسة رغم اقراره بعــــدم جدوى هذا الاصلاح . وبذلك تم اعتماد مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه بصفة مبدئية لذمة ذلك الاصلاح ، ولم يكن هدفه سوى تحقيق رغبات الملك السابق والفـــوز برضائه فساعد على تقويض دعائم الحكم الصالح والزج به الى ناحية الفساد .

الرئيس ــ ينادى على الشاهد السيد جرجس عبد الله .

(حضر الشاهد وحلف اليمين) وهذا نصه : ((أقسم

بالله أن أقول الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول شهيد » .

المدعى ــ وظيفتك ايه ؟

الشاهد ــ مراقب عام الميزانية بوزارة المالية .

البكباشي التابعي ــ متى طلب فتح أول اعتماد للمحروسة ؟ أذكر لنا الوقائع .

الشاهد ــ هذا الطلب لما قدم لم يكن فى عهدى ولا أذكر التواريخ .

الرئيس ــ انا عاوزك تفترض اننا ماعندناش فكرة عن الموضوع من أساسه .

الشاهد ــ انا لما اتكلم فى هذا الموضوع احب اتكلم عن اللى شفته وانا لم أتناول هذا العمل من أوله بل الذى تناوله من الأول هو عبد الشافى باشا عبد المتعال ومن بعده الدكتور توفيق يونس . والذى أذكره انه كان جه طلب وقت ان كان النقراشي باشا رئيسا للوزارة بفتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لاصلاح اليخت المحروسة .

الرئيس ــ مين اللى طلب فتح هذا الاعتماد ؟

الشاهد ــ السراى .

الرئيس ــ الطلب جاى من السراى بامضاء مين ؟

الشاهد ــ واضح ذلك طبعا فى الجواب ولكنى لا أذكره .

الأستاذ الهلباوى ــ هل تذكر التاريخ ؟

الشاهد ــ لا .

الأستاذ الهلباوى ــ التاريخ كان فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ .

الشاهد ــ وقتها كنا مقدمين على حرب فلسطين، وكنا نفكر فى حكاية حرب فلسطين . واذكر ان النقراشي باشا فى ذلك الوقت قال ان الوقت مش مناسب خصوصا وانهم طالبين الفلوس بالدولار . فقال اعملوا لى جواب بالرفض وفعلا كتب الجواب على الجواب اللى جاى من السراى .

الرئيس ــ هل كتب الجواب بالموافقة ؟

الشاهد ــ لا . وهو قال فيه انه ما عندوش دولارات . سكتت الحكاية بعد ذلك . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٩ على ما أذكر

جاء الى المالية خطاب يقول : ذللوا العقبات . ثم جاء خطاب من السراى يقول : لقد اتفقنا مع الناس اللى حيعملوا العملية على أن يقسطوا المبلغ على ثلاث سنوات وأنا نسيت أقول حاجة هي ان المليون جنيه كانت مطلوبة بالدولارات . وبعد ذلك النقراشى باشا وافق على أن يأخذه على ثلاثة أقساط ويقدر يأخذه من مبلغ التعويضات . وعلى أثر ذلك حصل ان عبد الشافى بك كلم وزير المالية حسين فهمى وقال له ان الطلب الأول كان فيه صعوبات ولازلنا نرى انه من الضرورى اصلاح اليخت ..

الرئيس ــ هل حسين فهمى كلم ابراهيم عبد الهادى ؟

الشاهد ــ ابراهيم عبد الهادى كان رئيس الوزراء ولما حسين فهمى كلمه قال له طيب سيب الحكاية دى ليه . كنا وقتها بنعمل تعديلات فى الميزانية وكان الوقت انتهى وعاوزين نقدم التعديلات للبرلمان . فذهب اليه حسين بك فهمى وكلمه فقال له المتهم الظاهر انه لا مناص من أن ندبر هذا المبلغ . هذا ما قاله ابراهيم عبد الهادى وما أقوله هو من واقع ما شفته وما سمعته من عبد الشافى . بناء على ذلك أدرجنا مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه قيمة القسط الأول ، وكانت التكاليف مليون جنيه وأحيل الموضوع الى مجلس النواب فالشيوخ فحصلت فيه مناقشة فى اللجنة المالية كانت نتيجتها انهم قرروا الا يصرف هذا المبلغ الا بعد أن يطلب الى خبراء جدد ، بحث هذا اليخت ليروا اذا كان أحسن يشتروا يخت جديد ، أم الاصلاح أفضل؟ وقد وضعنا هذه التأشيرة فعلا .

الرئيس ــ هل كان ده رأى اللجنة ؟

الشاهد ــ نعم بعد ذلك فى الفترة من ديسمبر سنة ١٩٤٩ جه طلب من السراى يقول نحن نريد ان نرتبط مع الجماعة الطلاينة اللى شافوا اليخت وقدروا تكاليف الاصلاح . فعملت مذكرة ..

الرئيس ــ يعنى لم تطرح فى مناقصة ؟

الشاهد ــ لا لم تطرح وعبد الشافى باشا باعتباره وزير المالية عمل مذكرة لمجلس الوزراء فوض فيها الأمر لمجلس

الوزراء اذ كان يرى أن تقوم بهذا الاصلاح الشركة أو أن يعلنوا عن ذلك فى مناقصة . وبعد ذلك سقطت الوزارة ثم أتت وزارة النحاس باشا . وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ رفع الأستاذ زكى عبد المتعال المذكرة الأصلية الى مجلس الوزراء مع مذكرة من عنده .

الرئيس ــ يعنى قرار اللجنة المالية كان فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

الشاهد ــ كنا وقتها نعمل تعديلات الميزانية فى مايو أو يونيو سنة ١٩٤٩ والطلب جه فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

الرئيس ــ ده الدور لغاية ما جت وزارة النحاس ؟

الشاهد ــ نعم وزكى عبد المتعال رفع مذكرة له مع المذكرة الأصلية وقال فى مذكرته لا مانع من الارتباط بالمليـــون جنيه وقد صدر القرار فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ ووافقت الوزارة النحاسية على الاصلاح .

الرئيس ــ هل يريد المتهم أن يوجه أسئلة للشاهد ؟

المتهم ــ لا أناقش أبدا لأنه لغاية الآن المسألة زى ما تركتهـــا لحضراتكم .

الرئيس ــ بالنسبة لهذا الادعاء مش عاوز تناقش الشاهد ؟

المتهم ــ موقفى هو هو لم يتغير .

الأستاذ الهلباوى ــ ما هو السبب فى اعتقادك الذى جعـــل وزارة المالية تغير رأيها فى سنة ١٩٤٨ وفى سنة ١٩٤٩ مع ان الظروف كانت واجدة ؟

الشاهد ــ الذى تناول هذا الموضوع بالبحث ، عبد الشافى عبد المتعال وكيل المالية وقتئذ وحسين فهمى . انما انا لم أبحثه .

الأستاذ الهلباوى ــ الشاهد سئل هذا السؤال صراحة وكانت اجابته صريحة فى هذا الصدد ، قال . اذا لوحظ ان رئيس الديوان فى سنة ١٩٤٨ وهو المتهم الذى طلب من المالية الموافقة على الاصلاح وفتح الاعتماد ، أصبح فى سنة ١٩٤٩ رئيسا .. فهم لماذا تغير موقف وزارة المالية وعلى ضوء هذا يمكن تفسير تغيير وزارة المالية لفكرتها سنة ١٩٤٩ عنها فى سنة ١٩٤٨ .

الشاهد ــ هذا استنتاج .

الرئيس ــ الاعتماد فتح فعلا فى سنة ١٩٤٩ يعنى ووفق على المبلغ مش كده ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ ولما الوزارة النحاسية جت الحكم ماجبتش خبراء ؟

الشاهد ــ نعم .

الأستاذ الهلباوى ــ ما هى التكاليف النهائية للمشروع ؟

الشاهد ــ ١٫٣٢٠٫٠٠٠ جنيه .

الأستاذ الهلباوى ــ زادت بعد كده ؟

الشاهد ــ أيوه زادت الى ١٫٤٥٠٫٠٠٠ جنيه .

الرئيس ــ هل كان هذا الاعتماد وقت حرب فلسطين ؟

الشاهد ــ كان بعد الحرب يعنى كان فى التشاطيب بتاعتها .

الرئيس ــ هل دفع هذا المبلغ من الميزانية العامة ؟

الشاهد ــ نعم .

الرئيس ــ هل كان عندكم فلوس زيادة ؟

الشاهد ــ الميزانية كانت معجزة بحوالى ١٦ مليون جنيه .

الرئيس ــ الاجراء الذى تم بالشكل ده مخالف للوائح المالية ؟ يعنى مش مفروض انه تتقدم فى مناقصة عامة ؟

الشاهد ــ كان الواجب ذلك ولذلك فهو تجاوز عن كل هــذه الاعتبارات .

المتهم ــ أنا سبق قلت لحضراتكم ان هــذا ثابت فى الأوراق الموجودة . فلو ان الورق يبقى تحت نظركم . .

الرئيس ــ عاوز ايه بالضبط ؟

المتهم ــ أولا قانون الميزانية لم يصدر فى وقتى . هذا المشروع اتفق فيه على خبراء عالميين يشوفوا اذا كان الاصلاح أحسن أم لا . ثانيا يكون بمناقصة عامة . ثالثا يكون بالجنيــــه .

الرئيس ــ هل كان بمناقصة عامة من وزارة المتهم ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

المدعى ــ اللجنة المالية بمجلس النواب لما طلب منها اعتماد المبلغ وضعت قيودا .

المتهم ــ لو استجبتم لى وفتحتم صدوركم ..

الرئيس ــ انت اللى مش عاوز ..

المتهم ــ لا مش انا اللى مش عاوز ، وانما انا بقول ان الدفاع الناقص زى الدفاع الوحش بل وأشر من عدم الدفاع .

الرئيس ــ انت اللى مش عاوز محامى . احنا أعطيناك فرصة لتختار محامى .

المتهم ــ يا سيدى مش ممكن ..

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) ــ المحـــامى بتاعك اللى تنحى قال : انه غرق فى الورق ؟

المتهم ــ أنا أرى ..

الأستاذ الهلباوى ــ أجيب الأوراق لكم ؟

المتهم ــ هل تنتهز انى واقف موقف معين وتقوم .

الأستاذ الهلباوى ــ الجواب الذى تلوته ثابت فى المحضر وهو جواب الشاهد .

المتهم ــ الشاهد ماله ؟ انت رايح فين بالشاهد .

الرئيس ــ الشاهد يوضح حقائق .

المتهم ــ يعنى لما الشاهد يتكلم عن محضر مجلس النواب ويكون كلامه ناقص يبقى أحسن والا لما تكون جميع الأوراق تحت أيديكم أحسن ؟

الرئيس ــ لقد أثبت فى تقرير اللجنة المالية أن يعلن فى مناقصة عامة وان أحسن العطاءات هو الذى يقبل والا ايه ؟

المتهم ــ اعطنى الفرصة ..

الرئيس ــ انت مش عاوز تتعاون وتساعد نفسك .

المتهم ــ اعطنى الفرصة فأنا لا أختلق ولا أتصنع،ده أكثر من ٢/٣ الجارى أمامى أعرف انه مش صحيح أعمل ايه أمرى الى الله .

الرئيس ــ عاوز تسأل الشاهد ؟

المتهم ــ أبدا ربنا يعينكم .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس ــ هل السيد حسين فهمى موجود ؟

البكباشى التابعى ــ لا فهو مسافر فى انجلترا .

الرئيس ــ هل المدعى عنده كلام ؟

البكباشى التابعى ــ لا .

الرئيس ــ هل المتهم عنده كلام ؟

المتهم ــ لأ .

الرئيس ــ (والآن ترفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة)

(رفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والنصف مساء ثم أعيدت فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .

الرئيس ــ والآن لننظر فى الادعاء السادس .

البكباشى التابعى ــ الادعاء السادس :

« استغل نفوذه دون مراعاة الصالح العام »

وذلك انه فى خلال السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ أثنــاء توليه سلطات عامة (وزيرا ورئيسا للديوان ورئيسا للوزارة) أستغل نفوذه فى انشاء ورصف .

١ ــ الطريق رقم ١٥٧ فى جزئه المار بأرضه بناحية بنى عبيد لغير ما مقتضى سوى صالحه الشخصى ودون أن تتخذ الاجــراءات التى تستلزمها اللوائح والقوانين .

٢ ــ الطريق رقم ١٣٢ فى جزئه الموصل من شربين الى دمياط مارا ببلدته الزرقا مراعيا صالحه وصالح ذويه معطلا تنفيذ المشروع الأصــلى

الذى نفذ بعد اتمام ما هدف اليه . وبذلك حمل الخزانة العامة تكاليف كانت فى غنى عنها .

وهذا الادعاء ينقسم الى قسمين أو شطرين :وهو عبارة عن مذكرات كتبتها مصلحة الطرق والكبارى عن الطريق رقم ١٥٧ والطريق رقم ١٣٢ ، وبينت فيها المراحل المختلفةالتى سنرى فيها هذا المشروع،والمذكرات موجودة فى الدوسيهات والملفات ، وبناء على ذلك لم يستدع أى شاهد اكتفاء بهذه المذكرات واستنادا على الأوراق الرسمية المستخرجة من ملفات ومستندات مصالح حكومية .

الرئيس ــ ما رأى المتهم ؟

المتهم ــ الادعاءات غير صحيحة ولا أعتقد ان هناك موظفا يأخذ على مسئوليته أن يقرر أن ..

الرئيس ــ طيب طيب .

البكباشى التابعى ــ شهود النفى موجودون الآن فى المحكمة خارج القاعة وهم . حسين رأفت ونجيب اسكندر واحمد عبد الهادى .

المتهم ــ اذا كانت المحكمة تعتبرهم شهودها يبقى معلهش .. انا خلاص مش عاوز حد .

الرئيس ــ اذن يستدع الدكتور نجيب اسكندر .

حضر الشاهد المذكور وحلف اليمين وهذا نصه :

اقسم بالله أن أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ــ المتهم ابراهيم عبد الهادى يستشهد بك بالنسبة للادعاءالمقام عليه ، الخاص بدخول حرب فلسطين . فقد كنت وزيرا فى وزارة المرحوم النقراشى عندما أعلنت مصر الحرب على اسرائيل . فهل تقدر تقول لنا ايه هى المراحل التى مرت بها ؟

الشاهد ــ المراحل بحسب ما يعلق بذهنى هى ان البلد كلها كانت هايجه والعالم العربى كله كان يطالب بهذا ورئيس

الوزارة ــ النقراشى باشا ــ وقتها لم يكن من رأيه دخول الحرب ، وقد صرح بأنه لا يمكن أن يدخل الحرب ووراه الجيوش البريطانية وده ما قاله لنا فى مجلس الوزراء . وبعد كده بمده لا أذكرها ، الملك أمر الجيش بصفته القائد الأعلى علشان يتحرك لتأديب العصابات اليهودية .

الرئيس ــ يعنى الملك هو اللى أمر الجيش بالتحرك ؟

الشاهد ــ نعم هو اللى أمر الجيش بالتحرك لتأديب العصابات اليهودية .

الرئيس ــ كده على طول بدون أخذ موافقة البرلمان أو مجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ بالطبع هذا الطلب يستدعى التقدم باعتماد للبرلمان لأخذ موافقته عليه .

الرئيس ــ يعنى المسألة عرضت على البرلمان لطلب الاعتماد ؟

الشاهد ــ رئيس الحكومة بالطبع حيقول ايه المبررات لهذا الاعتماد .

الرئيس ــ يعنى لم يؤخذ راى البرلمان فى دخول الحرب ؟

الشاهد ــ الموضوع ماكانش محل مناقشة .

الرئيس ــ بصفتك عضــــو فى مجلس الوزراء .. ألم يعرض الموضوع على هذا المجلس ؟

الشاهد ــ لقد أعلن رئيس الحكومة رأيه لنا ونحن كنا موافقين بطبيعة الحال على الرأى الذى أبداه لنا .

الرئيس ــ كده كده بدون مناقشة ؟

الشاهد ــ اللى فى ذهنى اننا وافقنا على رأى رئيس الحكومة .

الرئيس ــ ألم تسألوا رأى العسكريين فى هذا الموضوع ؟

الشاهد ــ مش متذكر هذه النقطة ، وكل ما أذكره الآن اننا وافقنا على رأى رئيس الوزارة .

الرئيس ــ يعنى موضوع خطير زى ده ، رئيس الحكومة عاوز يدخل الحرب تقوموا توافقوا عليه على طول بالشكل ده ؟

الشاهد ــ البلد كلها كانت عاوزة تخش الحرب .

الرئيس ــ البلد عاوزة الحرب تقوموا تدخلوا كده على طول ؟

الشاهد ـ الذى قلناه فى مؤتمر الدول العربية اننا مش داخلين الحرب .

الرئيس ـ وايه كانت حالة الجيش ؟

الشاهد ـ بخصوص حالة الجيش قال حيدر ـ كما يجىء فى ذهنى ـ ان الجيش مستعد .

الرئيس ـ ورئيس الحكومة قال ايه ؟

الشاهد ـ مش متذكر التفاصيل . ولكن الذى أذكره ان رئيس الحكومة كان من رأيه عدم اعلان الحرب ـ كما أعلنه فى مؤتمر بلودان ـ ووافقنا على هذا الكلام بعد أن عدنا . وبعد ذلك أمر الملك بكذا وكذا . وكان أمر الملك هذا لقمع العصابات اليهودية التى تعتدى على السلطات الفلسطينية

الرئيس ـ ومجلس الوزراء وافق على هذا الطلب ؟ يعنى وافق على أمر الملك ؟

الشاهد ـ على كل حال انتهى الموضوع باحالة طلب الاعتماد الى مجلسى النواب والشيوخ .

الرئيس ـ أنا عاوز استوضح النقطة دى شويه . دلوقت الملك أمر الجيش بالتحرك ، وعرض الموضوع على مجلس الوزراء فاعتبر ان المسألة منتهية ما دام الملك هو اللى أمر بتحرك الجيش ؟

الشاهد ـ طبعا اذا وافق البرلمان على الاعتماد .

الرئيس ـ اذا وافق البرلمان على الاعتماد والا وافق على دخول الحرب ؟

الشاهد ـ أعتقد الاعتماد من أجل موضوع دخول الحرب لتأديب اسرائيل .

الرئيس ـ المفروض أن تؤخذ موافقة على دخول الحرب ثم يطلب الاعتماد اللازم !!

الشاهد ـ الواقع ان اسرائيل لم تكن فى نظرنا دولة يصح أن يعلن عليها الحرب ، بل كانت فى نظرنا مجموعة عصابات كانت تسطو على الأهالى وعلى هذا الأساس أمرت بعض فرق الجيش بالتحرك لتأديب هؤلاء العصاة . وهذا التأديب بالطبع يستلزم مبلغا من المال ، يجب أن يؤخذ

اذن به من البرلمان ، ولأخذ اذن من البرلمان بذلك ، يجب أن تبين الحكومة مبرراتها .

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) — يعنى الحكومة مقتنعة وموافقة على ذلك ؟

الشاهد — هى ماكانتش موافقة ، وانما وجدت أمام الأمر الواقع وتفسيرا لهذه النقطة سئل النقراشى باشا . .

الرئيس — دلوقت انت بتقول ان الحكومة اعتبرت اسرائيل عصابات لا يصح اعلان الحرب عليها ، وعلى هذا الأساس رأت انه مش من المستحب اعلان الحرب على فلسطين وفى نفس الوقت طالبة اعتماد ، فهل دخلت مصر أرض فلسطين بدون اعلان حرب ؟

الشاهد — أيوه ودى الصورة اللى فى ذهنى . وقد سئل النقراشى باشا عن الدافع الذى جعله يقبل الحرب فقال: ان الرأى العام كله كان يميل للحرب لتأديب العصابات اليهودية . وكان وقتها كل واحد يقول بعدم دخول الحرب يعتبر خائنا لبلاده . وهذا موضوع ثانوى على كل حال ، لأن الانسان يجب أن يحتمل فى سبيل رأيه الذى اعتنقه — ويراه مبنيا على مبدأ سليم — كل تضحية . وتاريخنا من سنة ١٩١٩ طول مدة الحركة الوطنية مبنى على هذا الأساس . ولقد كان من رأى النقراشى باشا انه اذا استقال فان معنى ذلك انه يكشف ضعف الجيش المصرى أمام الدول العربية فى الميدان اللى حايروح يحارب فيه .

الرئيس — وهل هو كان معتقد أو مؤمن بأن الجيش المصرى فى الميدان ضعيف ؟

الشاهد — استقالته على اى حال كانت ستفسر على هذا النحو ، لو انه استقال ولم يقبل الوضع اللى الملك جعله فيه أمام الأمر الواقع .

الرئيس — يعنى ده كان تفسير مش حقيقة . . يعنى تقصد تقول ان الاستقالة كانت تفسر على هذا الأساس فى حين ان الجيش كان قويا فى الحقيقة ؟

الشاهد — ده سؤال خاص بالجيش يمكن تسأل عنه حيدر

باشا الوزير المختص . فقد قال بصراحة ان الجيش مستعد بل وعلى أتم استعداد وانه كانت هناك اتصالات لا حد لها وقد كان يعطينا أخبار الانتصارات لدرجة لا حـد لها . واذكر ان حيدر فى وقت من الأوقات كان مرتبك من الموقف لغاية ما عبد الهادى رد فيه الروح عندما عرف ان الهدنة قبلت . اذ انتهز ابراهيم باشا فرصـة زيارة سياسى أمريكى فتناول معه الكلام فى هذا الموضوع رغبة منه فى تسوية الحالة وانقاذ الموقف بصورة كريمة ، وفعلا أعلنت الهدنة وتنفس حيدر الصعداء .

الرئيس ــ بس حيدر تنفس الصعداء ومجلس الوزراء لأ ؟!

الشاهد ــ مجلس الوزراء ماكانش لامس حالة الحرب .

الرئيس ــ يعنى المسئولية مسئولية حيدر بس ؟ يعنى مجلس الوزراء يعتبر خاليا من المسئولية ؟

الشاهد ــ ماليش دعوة ، مش مطلوب منى أن أتتبع الوقائع فى الميدان .

الرئيس ــ لما انتهت حرب فلسطين استمريتو فى الحكم ، مش كده ؟

الشاهد ــ أيوه .

الرئيس ــ لماذا اذن لم تحاسبوا حيدر عن المعلومات الخطأ والغش التى أوقع فيها مجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ الحقيقة ان الموضوع انتهى واحنا حمدنا ربنا على ذلك ، واظن اننا كنا نحتفل بكم فى عابدين احتفالا عظيما لعودتكم سالمين ولكنى لا أعرف من كان فى الحفلة وعلى اى حال كلنا كنا مشتركين فى هذا العمل .

الرئيس ــ انت بتقول ان حيدر كان يعطى معلومات خاطئة لمجلس الوزراء ؟

الشاهد ــ انا بقول ان المعلومات اللى كان بيديها لنا ، كانت كلها عن انتصارات متوالية فى الميدان ورغم هذه الأقوال كنت اشوفه مرتبك وانه أخذ نفسه لما أعلنت الهدنة .

الرئيس ــ طيب تكشفت لكم الحقائق واستمريتو فى الحكم من يناير لغاية يوليو سنة ١٩٤٩ والهدنة أعلنت فى ٧ يناير

وانتم قعدتم لغاية يوليه، فليه ما حاسبتوش الناس اللى غشوكم ؟

الشاهد ــ احنا نبهنا فى مجلس الشيوخ الى فساد الأسلحة فطردنا من المجلس .

الرئيس ــ عاوز تقول انكم ماعرفتوش ان الأسلحة فاسدة وانتم فى الحكم وعرفتوه وانتم خارج الحكم ؟!

الشاهد ــ لما وصلتنا أخبار فساد الأسلحة أثرناها باعتبارنا المسئولين عنها ، وهذه المسئولية ترجع الى رئيس الوزراء اذ هو المسئول الأول .

الرئيس ــ والوزير مسئول كمان فى الوزارة بالمشاركة .

الشاهد ــ أنا مستعد لتحمل المسئولية .

الرئيس ــ انا فهمت من كلامك دلوقت ان حيدر هو المسئول الوحيد ؟

الشاهد ــ حضراتكم عارفين انه لما حصلت الكوليرا كانوا يسألونى أنا باعتبارى الوزير المختص .

الرئيس ــ المتهم يحب يسأل الشاهد أسئلة ؟

المتهم ــ حضراتكم عارفين انى ماعدتش اسأل اسئلة .

البكباشى التابعى ــ هل تعلم ان هناك ضباطا اشتكوا من فساد الأسلحة ؟

الشاهد ــ لا أذكر .

البكباشى التابعى ــ هل تعرف حاجة عن الجلسة السرية التى حصلت فى مجلس النواب والشيوخ ؟ ايه اللى أثير فيها ؟

الشاهد ــ حيدر قال ان الجيش قوى والنقراشى كان يحيل عليه .

البكباشى التابعى ــ الثابت ان رئيس الوزراء كان يعطى البيانات الخاصة بالجيش .

الشاهد ــ رئيس الوزراء كان بيجيب المعلومات من مين ؟ ازاى يعرف عنده كام مدفع من اليمين أو من الشمال منين ؟ يبقى لازم أخذ المعلومات من حيدر نفسه .

البكباشى التابعى ــ هل تعرف ان حيدر اجتمع بلجنة الضباط ؟

الشاهد ـــ لا أعرف .

الرئيس ـــ مجلس الوزراء لما وافق على الحرب مش كان كل وزير مسئول فى حدود اختصاصه بمعنى ان وزير الصحة مثلا يكون مسئولا عن الناحية الطبية ؟

الشاهد ـــ أنا كنت مسئول عن المسائل الطبية وقد طلبت زيارة المنطقة فلم يؤذن لى بالزيارة .

الرئيس ـــ هل كنت تطلب اذن من رئيس الحكومة ؟

الشاهد ـــ لا من حيدر .

(انتهت شهادة الشاهد وانصرف)

الرئيس ـــ والآن ليؤذن بدخول شاهد النفى الثانى ، اللواء أحمد عبد الهادى :

حضر الشاهد المذكور وحلف اليمين وهذا نصه :

والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شيىء غير الحق والله على ما أقول شهيد .

الرئيس ـــ المتهم يحب يسأل الشاهد أسئلة ؟

المتهم ـــ لا .

الأستاذ الهلباوى ـــ فى أى تاريخ بداية ونهاية كنت حكمدارا لمصر ؟

الشاهد ـــ فى أواخر سنة ١٩٤٨ وعلى ما أذكر فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر مرســـوم تعيينى وأتانى كشف بأسماء أشخاص من الاخوان طلب الى اعتقالهم ، كما كلفت بغلق شعب الاخوان والقبض على الأسماء المطلوبة .

البكباشى التابعى ـــ وما سبب هذه الاعتقالات ؟

الشاهد ـــ كان السبب مصرع سليم زكى أول حكمدار مصرى وكذلك الحوادث الأخرى الثابتة فى المذكرة التى كتبها عبد الرحمن عمار ، وقت أن كان فيه ارهاب وحوادث قتل مثل مصرع الخازندار لأنه كان قد أصدر حكما .

الأستاذ الهلباوى ـــ عبد الرحمن عمار ، قال انه مش هوه اللى كتب المذكرة .

الرئيس ــ يعنى تفتكر انهم اعتقلوا الناس علشان حادث قتل سليم زكى ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ ايه سبب الحوادث ؟

الشاهد ــ قتل الخازندار .

الرئيس ــ يعنى فيه دوافع دفعت الناس الى ارتكاب الجرائم ؟

الأستاذ الهلباوى ــ وما سبب حل الجماعة ؟

الشاهد ــ لا أعرف السبب .

الأستاذ الهلباوى ــ كم كان عدد المعتقلين فى أيام النقراشى ؟

الشاهد ــ البوليس السياسى كان محضر كشف .

الأستاذ الهلباوى ــ هل كنت حكمدارا وقت أن قتل المرحوم حسن البنا ؟

الشاهد ــ أيوه .

الأستاذ الهلباوى ــ هل تم شىء فيما يختص بتجريده من السلاح ؟

الشاهد ــ نزع سلاحه ، شأنه فى ذلك شأن الاخوان المسلمين جميعا .

الأستاذ الهلباوى ــ هل تم شىء بخصوص قطع تليفونه ؟

الشاهد ــ لا أعرف شيئا اطلاقا .

الأستاذ الهلباوى ــ هل لديك معلومات عن سحب جواز سفره ؟

الشاهد ــ لا .

الأستاذ الهلباوى ــ هل انتقلت بوصفك حكمدارا للقاهرة الى مكان الحادث عقب وقوعه ؟

الشاهد ــ فى ساعتها .

الاستاذ الهلباوى ــ هل انتقل أحد من رجال القلم السياسى وهل أنتقل اللواء احمد طلعت ؟

الشاهد ــ لا .

الأستاذ الهلباوى ــ هل لديك معلومات عن وقائع التعذيب ؟

الرئيس ــ ممكن نسأل الشاهد سؤالا عن مقتل حسن البنا ؟ مين اللى كان مسئول عن مراقبة حسن البنا ــ ومعروف ان حسن البنا لم يعتقل ؟

الشاهد ــ بعد ما عينت حكمدارا صدر أمر الحل وتكلمنا فى اعتقال حسن البنا ــ انا وصلاح مرتجى ــ وقلنا ان المصلحة هى فى عدم اعتقال حسن البنا . وقد انضم الينا فى الرأى النقراشى اذ رأينا أن اعتقاله كان يحدث ثورة وضجة كما ان وجوده خارج المعتقل كان يعطى لنا فرصة للتفاهم معه .

الرئيس ــ هل تمت معه مفاوضات قبل الحل ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ ولماذا لم تحددوا محل اقامته ؟

الشاهد ــ لقد عينا مخبرين على منزله لمعرفة الذين يترددون عليه ، وقد شكا حسن البنا من ذلك فرفعنا المخبرين عنه .كان يمشى وراءه موتوسيكل ولكنه طلب رفعه كذلك فرفعناه ، كذلك كنا واضعين كونستابل لمراقبته وبعدين تبين لنا ان المراقبة ليست مجدية .

الرئيس ــ ألم يكن هناك تنظيم لعملية المراقبة ؟

الشاهد ــ من الجائز ان القسم السياسى كان يراقبه ؛ وعلى أى حال فلم تكن المراقبة من ناحيتى . لأنها كانت قد انتهت قبل مقتله بشهر .

الرئيس ــ بصفتك حكمدار مسئول عن أمن القاهرة ، هل كنت ترى من المصلحة مراقبته ؟

الشاهد ــ لا .

الرئيس ــ أمال ايه كان سبب مراقبته ؟

الشاهد ــ تنفيذا للامر العسكرى الصادر فى ذلك الوقت .

الرئيس ــ وأين كنت يوم مقتله ؟

الشاهد ــ كنت فى منزلى . ولما ابلغت بالحادث انتقلت مباشرة فوجدت مأمور قسم عابدين وبضعة ضباط ، وكانت الساعة حوالى الثامنة والنصف .

الرئيس ـ الم تستطيعوا أن تستدلوا على شيء فى هذه المنطقة الحية وخصـــوصا الجريمة حصلت أمام مبنى الشبان المسلمين ؟

الشاهد ـ فى العالم كله وفى الأمم المتحدة تحصل حوادث زى دى ولا يستدل على القاتل .

الرئيس ـ هل كان الشارع فاضى ساعتها ؟

الشاهد ـ لا أعرف . وقد بذلنامجهوداكبيرا ، ولكن لم يتقدم لنا شهود غير الليثى الذى تقدم للنيابة، وهوه اللى أتى بحسن البنا الى جمعية الشبان المسلمين ومعروف عنه انه مرشد.

الأستاذ الهلباوى ـ هل طلبت من مأمور قسم عابدين شيئا عقب الحادث ؟

الشاهد ـ طلبت منه البحث .

الأستاذ الهلباوى ـ هل طلبت منه الاطلاع على المحضر ؟

الشاهد ـ طلبته لارساله إلى البوليس .

الأستاذ الهلباوى ـ هل صودرت جريدة المصرى فى اليوم التالى الحادث ؟

الشاهد ـ لا أعرف ذلك على وجه التحقيق .

الرئيس ـ ومين اللى كان وزير الداخلية وقتها ؟

الشاهد ـ ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ـ ايه الاجراءات التى حصلت يعنى لو قتل شخص معروف فى الشارع الساعة ٨٫٣٠ مساء ، فايه الاجراءات التى تتبع ؟

الشاهد ـ عملنا كل الاجراءات الممكنة ، والنيابة جت فى ساعتها واحنا فى الحقيقة كنا فى حالة ذعر ؟

الرئيس ـ ليه كنتم فى حالة ذعر ؟

الشاهد ـ خوفا من حصول ثورة،ويفلت الزمام لموت حسن البنا ولكن الحمد لله ماحصلش شيء لأننا اتخذنا احتياطنا كما اتخذنا اجراءات حازمة وقدروا الاخوان يفهموا ذلك.

الرئيس ـ انت مش قلت انك أعتقلت كل الاخوان ؟

الشاهد ـ مش كلهم ده بس بعضهم .

الأستاذ الهلباوى ـ هل تعرف شخص اسمه الناغى ؟
الشاهد ـ أنا ما شوفتوش وانما سمعت عنه فى التحقيق .
الأستاذ الهلباوى ـ هل تعرف المرحوم البكباشى محمد وصفى وهل انتقل الى مكان الحادث ؟
الشاهد ـ أيوه اعرفه ولكنى لا اجـــزم بأنه انتقل الى مكان الحادث .
الرئيس ـ وما دخله بهذا الحادث ؟
الشاهد ـ أنا ما اعرفش وانا ليلتها قعـــدت الى الصباح فى مكتبى .
الأستاذ الهلباوى ـ هل انتقل أحد من البوليس السياسى ؟
الشاهد ـ أيوه وأظن انه أمين السعيد وفى كل الدول نرى أن البوليس السياسى ينتقل .
الأستاذ الهلباوى ـ احمد طلعت قال انه لم ينتقل ومنع رجاله كمان من الانتقال .
الشاهد ـ هل انت قرأت التحقيق ؟ أنا مش مسئول عن احمد طلعت .
الرئيس ـ وايه كانت أوامر وزير الداخلية ؟
الشاهد ـ اللى اتصل بى المرحوم عبد الرحمن عمار وكيل الداخلية . وذلك بخصوص حالة الزمن وتشييع الجنازة
الرئيس ـ المفروض ان وزير الداخلية هو اللى يتصل بك أولا ؟
الشاهد ـ وكيل الوزارة المختص اتصل بى وتفاهمت معه على تشييع الجنازة من منزل حسن البنا وتحملت المسئولية .
الرئيس ـ تقصد مسئولية عدم وجود مشيعين ؟!!
الشاهد ـ لا فاجئنا شيعنا الجنازة بدرى قبل حضور الاخوان .
الرئيس ـ هل القلم السياسى له مكاتب فى المحافظة ؟ وهل كان بيجيب فيها المتهمين ؟
الشاهد ـ طبعا .
الرئيس ـ لما كان واحد بيصرخ كنت بتسمعه ؟
الشاهد ـ لا .

الأستاذ الهلباوى ــ وهل كان ابراهيم عبـــد الهادى يحضر التحقيق فى المحافظة ؟

الشاهد ــ أحيانا كان يحضر .

الأستاذ الهلباوى ــ وهل كان يحضر أثناء التعذيب ؟

الشاهد ــ لم أعلم انه حضر تعذيب أحد .

الأستاذ الهلباوى ــ ألم يحضر تعذيب الملط أو السيد رجب ؟

الشاهد ــ الواقع اننى لم اسمع صراخا لأن مكتبى كان بعيدا .

الرئيس ــ ألم تسمع كلاما أو حديثا عن التعذيب ؟

الشاهد ــ سمعت فى المحكمة انهم قالـــوا ان البوليس كان يعذبهم . ولكنى أنا مسئول امام الله وأنا أؤدى الشهادة أننى لم أسمع فى المحافظة أى صراخ ولم أعلم بالتعذيب .

الرئيس ــ وهم كانوا بياخدوا المتهمين فى أى الأود ؟

الشاهد ــ لم أعرف ما كان يدور .

الرئيس ــ ألم تكن تمر وتشوف حاجة أبدا ؟

الشاهد ــ لقد كانت مهمتى أن يعرض الضباط أوراقهم على فى مكتبى . وكان ضباط القلم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية ، وللسراى وللوزارة . وانا اللى عملته انى قطعت الاتصال بالسفارة .ونقلت الضباط اللى كانوا بيقوموا بهذا العمل .

الأستاذ الهلباوى ــ تبين ان هناك متهمين كانوا مصابين . فبم تعلل أصابتهم هذه ؟

الشاهد ــ وايه لازمة التعليل ؟ ده أنا شاهد .

الرئيس ــ ومين كان رئيس القلم السياسى ؟

الشاهد ــ كان احمد طلعت وكانوا بيتصلوا بكل الجهات . وكانوا مســئولين منى ، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات .

الرئيس ــ وايه اللى كان مخليك راضى بالوضع ده ؟

الشاهد ــ أصل ده نظام قديم وساروا عليه .

الرئيس ــ وزير الداخلية لما كان بييجى كان بيدخل مكتب مين ؟ .

الشاهد ـ كان بيدخل المكتب اللى كان فيه تحقيق .

الرئيس ـ وايه القضية اللى حضر التحقيق فيها ؟

الشاهد ـ قضيـة النقراشى وقضية ضرب اقسام البوليس بالقنـابل ...

الرئيس ـ وقضية حسن البنا ألا تستدعى حضوره ؟

الشاهد ـ يمكن كان عنـده مشاغل . وفيه كمان قضايا كان بيحضرها زى قضية حامد جوده وقضية نسف المحكمة.

الرئيس ـ وهل حضر فى قضية احمد الملط ؟

الشاهد ـ لا أعرف ان كان حضرها أم لا .

(وعلى أثر ذلك انتهت شهادة الشاهد وانصرف) .

البكباشى التابعى ـ فاضل شاهد واحد كان المتهم برضه قد طلبه وهو **حسين رأفت .**

الرئيس ـ ليؤذن للشاهد بالحضور .

(حضر الشاهد المذكور وحلف اليمين وهذا نصه : والله العظيم والله العظيم والله العظيم أقول الحق ولا شىء غير الحق والله على ما أقول شهيد) .

البكباشى التابعى ـ ما وظيفتك ؟

الشاهد ـ وكيل وزارة الداخلية .

البكباشى التابعى ـ نريد أن نعرف متى وفى أى عهـد نقلت مديرا للدقهلية ؟

الشاهد ـ كان ذلك فى عهد النقراشى والسيد ابراهيم عبـد الهادى .

البكباشى التابعى ـ عاوزين نعرف رحت فين وجت منين وايه السبب فى نقلك من مديرية الدقهلية ؟

الشاهد ـ نقلت منها فى مايو سنة ١٩٤٩ مديرا لادارة اللوائح والرخص بوزارة الداخلية بدرجة مدير عام .

الأستاذ الهلباوى ـ ايه السبب ؟

الشاهد ـ حاولت أن أعرف السبب الحقيقى لهذا النقـل .. ولكنى لم أستطع أن أعرف سبب ذلك . انما الظروف

التى كنت فيها ربما تنير الطريق . فقد حصل بينى وبين أعضاء النواب والشيوخ السعديين خلاف ، وصل الى رئيس الحزب الذى كان رئيسا للحكومة فى ذلك الوقت — وهو السيد ابراهيم عبد الهادى — وكان الخلاف بسبب قرب موعد الانتخابات ، وكانوا قد قرروا انتخابات جديدة لفترة خمس سنوات أخرى . وكانت لهم طلبات غير معقولة فأنا كنت بأخر لهم هذه الطلبات .

الرئيس — طلبات زى ايه كده ؟

الشاهد — زى نقل مدرسين الالزامى من هنا الى هنا مثلا .

الرئيس — بس بالنسبة للمدرسين الالزامى ؟

الشاهد — لا فيه حاجات تانية زى نقل النظار والخفراء والعمد والمشايخ .

الرئيس — وزى ضباط البوليس مثلا ؟

الشاهد — هم كانوا بيقولوا انهم يريدون أن يهيئوا أنفسهم لمعركة الانتخابات ، وأنا كنت أقول لهم انتظروا . والسبب الثانى : ان الذى كان يقوم بعملى فى ذلك الوقت ، هو وكيل المديرية . فلما رجعت من الاجازة قال لى انه طلب منه أن يعمل كشف تعديل الدوائر الانتخابية ، وكان النواب يتدخلون فى هذا الموضوع .

الرئيس — هل من اختصاص المدير تعديل الدوائر ؟

الشاهد — نعم وكذلك المختصين . والباشا كان يتدخل كثيرا فى هذه الحالات وجاب بلاد وطلع بلاد . فلما قلت للوكيل لماذا عملت هذا التعديل قال الأمر لك زى ما تحب تقدر تغير فيه . وفى أثناء المناقشة علمت انه أرسل صورة من التعديل الى رئيس الديوان .

الرئيس — يعنى هو عمل التعديل من نفسه وأرسله الى رئيس الديوان ؟

الشاهد — الوزارة طلبت عمل الكشوف .

الرئيس — وايه اللى دفعه ليرسل صورة منه لرئيس الديوان ؟

الشاهد — يجوز ان أعضاء الشيوخ والنواب طلبوا ارسال صورة منه .

الرئيس ــ أليس من المفروض أن يكون رئيس الديوان بعيــدا عن الحزبية ؟

الشاهد ــ هذا هو ما حدث .. ورئيس الديوان كلمنى فى هذا الأمر وقال لى ابحث الدوائر بنفسك . وكان فيه وشايات ضدى لهذا السبب .

الرئيس ــ وهل لبيت هذه الطلبات ؟

الشاهد ــ الواقع ان السيد ابراهيم عبد الهادى كان بيطلب منى طلبات ماكنتش باستطيع أن ألبيها له .

الرئيس ــ زى ايه ؟

الشاهد ــ هو كان بيتضايق منى ، وكان يؤلمه أن يسمع عنى انى ماشى بالقانون ! كان يؤلمه أوى انه يسمع عن واحد انه عامل قانونى مع انه هو قانونى ! هذه الظروف يظهــر كانت تؤلمه . وأذكر انه اتصل بى مرة بالتليفون وقــال لى انت اعتقلت عندك أد ايه من الاخوان؟ فقلت له سبعة. فقال لى سبعة والا سبعين ؟ هــــل انت مستنى لغاية ما يجوا يقتلونى .

الرئيس ــ هل كان هذا الحديث بالتليفون ؟

الشاهد ــ نعم من مكتبه وكان وقتها رئيسا للوزارة .
بعد كده قال لى انت بتطبطب على المتهمين ؟ قلت امال اعمل ايه قال : روح شوف اخوانك بيعملوا ايه واعمل زيهم . فقلت له فى حدود القانون . فقال لى كل حاجة قانون قانون .

الأستاذ الهلباوى ــ هل عندما نقلت كان النقل فى حركة عامة ؟

الشاهد ــ نقلت لوحدى فى يوم عيد جلوس وكنت حاضر بلبس التشريفة .

البكباشى التابعى ــ وهل العمل واحد ؟

الشاهد ــ من ناحية المركز الأدبى ، هذه الوظيفة تعتبر أقل من وظيفة مدير الدقهلية .

الرئيس ــ هو رئيس ديوان وانت مدير . وانت رئيسك وزير الداخلية، فهو ليه بيتدخل كرئيس ديوان ، مع انه ليس له الحق فى ذلك . وبخاصة فى تعديل الدوائر .

الشاهد ـ يمكن كان يتدخل باعتباره من أعيان الاقليم . واظن ان السيد ابراهيم عبد الهادى قد استشهد بى وقال اننى أتيت على رأس وفد من أعضاء مجلس المديرية لطلب رصف طريق الزرقا ! واللى حصل بالضبط : انه فى جلسة من الجلسات بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٨ تقدم اقتراح من واحد من أعضاء مجلس المديرية، يقول فيه اننى اقترح أن نرصف الطريق من المنصورة الى المنزلة الى المطرية مارا بمحلة منشاه ودكرنس والمنزلة والمطرية ، لأن الطريق فعلا فى أيام الشتاء لا يمكن المرور فيه خصوصا أنه طريق تمر فيها المحصولات والأرز وغير ذلك . فأنا رحبت بهذا الاقتراح وقلت انه جدير بالنظر ، وانه يحسن أن نتكلم بشأنه مع المسئولين فى مصر . فذهبنا الى مصر وقابلنا السيد ابراهيم عبد الهادى وهو رئيس الديوان ورجوناه أن يتصل بوزير المواصلات المختص ، ويتكلم معه فى هذا الموضوع . ولا أذكر اذا كان قد اتصل بوزير المواصلات أو لم يتصل . وفى نفس الوقت طلب بعض أعضاء الوفد أن نتكلم عن مشروع آخر ، وهو رصف طريق الزرقا . فأنا وافقت وتكلمت معه فى ذلك . وبعد كده رحنا وزارة المواصلات ، ولكنى لا أذكر اذا كنت قد قابلت وزير المواصلات . ولكنى أذكر اننا قابلنا مدير مصلحة الطرق أو وكيلها ، وتناقشنا معه فى المشروعين الأول والثانى . ولكن بحثت مشروع البر الشرقى والبر الغربى وشفت محاضر مجلس المديرية فى ٢٩ فبراير . واحنا كنا رحنا بعد فبراير يعنى فى مارس فى حوالى ١٠ مارس على ما أذكر . ولقد وجدت فى نفس الملف أن مصلحة الطرق قد سبقتنا الى هذا القرار ، وتقدمت باقتراح نقل الرصف من البر الغربى الى البر الشرقى . ولما رحنا تأيد المشروع قبل أن نتكلم ، لأن طريق الزرقا فيه ١٧ بلدة وان مصلحة الطرق وجدت ان المصلحة فى هذا .

الرئيس ـ هل هذا كل ما تعرفه ؟

الشاهد ـ نعم .

الرئيس ـ فيه أسئلة من المدعى ؟

البكباشي التابعي ـ لا .

الرئيس ـ فيه أسئلة من المتهم ؟

المتهم ـ لا .

الرئيس ـ اذن لترفع الجلسة للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة السابعة مساء وأعيدت فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء)

الرئيس ـ قررت المحكمة :

أولا ـ سماع أقوال المتهم فى الادعاء الأول فى جلسة سرية .

ثانيا ـ استمرار نظر الدعوى لباكر ١٩٥٣/٩/٣٠ الساعة العاشرة صباحا لسماع المرافعات .

(ورفعت الجلسة فى الساعة الســـابعة والنصف مساء)

محضر

الجلسة الثالثة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الأربعاء ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢١ محرم سنة ١٣٧٣) .

استؤنفت القضية الأولى المتهم فيها السيد ابراهيـــم عبد الهادى .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثالثة من جلسات محكمة الثورة .

البكباشى محمد التابعى ــ المدعى :

قضــــاة الشعب :

لنرجع قليلا الى الوراء ــ الى ما قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ــ لنرى كيف كانت تحكم هذه البلاد العريقة الأمجاد ذات التاريخ العتيد . وكيف كان على رأسها ملك حكم عليه الشعب والتاريخ .. يعاونه حفنة من الوزراء محترفى السياسة ، جمعتهم والفت بين قلوبهم شهوة السلب بل السطو على خزانة الدولة واغتراف ما فيها . لا لمصلحة وطنية مرجوة ولكن لابتياع الضياع الواسعة والقصور الشائقة وتعاونوا مع المستعمر ليظلوا تحت ظلاله متمتعين بهذا النعيم العريض وهذا الكسب الحرام فما كانوا ليأتوا أمرا أو يحجموا عن فعل أو يتقلدوا مقاليد الحكم والسيادة ، الا بارادة ورضاء الاستعمار واذنابه.

كان هذا حقيقة حالهم! وحرصوا على أن يظهروا للشعب بمظهر الغيورين على مصلحة بلادهم ، المحافظين على حقوقها فاشتروا الذمم وأفسدوا النفوس .

بهذا حكمت البلاد الى ما قبل اليوم التاريخى الخالد .. بالثالوث المتحد المتكاتف ، المستعمر والملك السابق ومحترفى السياسة .. من رجال الأحزاب المنحلة جميعا الذين كانوا يتناوبون الحكم ويتقاذفون بالسلطان كل وفق هواه كأنه ميراث مخلف لهم . فلا عجب اذن اذ رأينا كيف ان الفساد بكل صوره وألوانه قد استشرى فى كل مرفق من مرافق البلاد، وامتدت جذوره فلم يترك ركنا من الأركان أو ناحية من النواحى الا بث فيها سمومه وأنبت جراثيمه . فأصبح من الأمور العادية : الرشوة والسطو على الخزانة العامة واستغلال النفوذ والاستثناء الصارخ الفاضح فى الوظائف العامة لحساب الأقارب والأذناب ، والعبث بالقوانين بل وبالدستور نفسه الذى يتباكون عليه الآن ، وامتهان الوزراء والغالبية العظمى من أعضاء البرلمان ، التجارة المحرمة فى السوق السوداء فى أقوات الشعب وأرزاقه وسلب الأموال العامة وغير ذلك مما لا حصر له ولا عد . كل هذه المثالب والمخازى كانت دستور العهد الأغبر .

ففى ظل الحياة النيابية وفى ظل أحزاب مصر جميعا التى تولت مقاليد الأمور فى تلك العهود السود ــ تلك الحياة النيابية التى يتباكون عليها الآن ــ ارتكبت فى ظلها جميع الأوزار والآثام والجرائم التى كانت ثمرة لهذا الفساد الذى زكم الأنوف .

فى ظل هذه الحياة اشترى الملك السابق قطارا سمى ((قطار الملذات)) بلغت تكاليفه ١٠٧ ألف جنيه .

وفى ظل هذه الحياة اشترت الدولة من الملك السابق المركب ((فخر البحار)) بمبلغ ١٦٨ ألف جنيه مع أنه كان قد اشتراها من مالكها بحوالى ٦٨ ألف جنيه ثم سلمت اليه بعد ذلك ليسخرها فى شهواته .

وفى ظل هذه الحياة أصلحت المحروسة وبلغت تكاليف هذا الاصلاح فقط مليونا ونصف مليون من الجنيهات

تقريبا مع ان الميزانية ـ كما قال السيد جرجس عبدالله مدير الميزانية فى حضرة المحكمة ـ بلغ العجز بها فى ذلك الحين حوالى ١٦ مليونا من الجنيهات . وفى ظل هـذه الحيـاة اغتصب هـذا الملك آلاف الأفدنة من أطيان المستحقين بوزارة الأوقاف .

وفى ظل هذه الحياة أقيمت أسوار شامخة لقصور هذا الملك وأخصها قصر القبـة وأنفق عليها ملايين الجنيهات .

وفى ظل هذه الحياة أعفى هذا الملك من دفع الضرائب المستحقة عليه وهى تبلغ ملايين الجنيهات .

وفى ظل هذه الحياة انعدمت الشخصيات وانمحت الأوضاع وطغى الملك السابق وبغى فلم يعترف بوضع من الأوضاع ، ولم يعرف رجل من رجالات الدولة حدوده واختصاصه ! فرئيس الديوان ليس له اختصاص محدد ـ وهو اسما موجود وفعلا غير موجود ـ ومجلس الوزراء لا صفة له فالوزراء لا يدرون هل تدخل القوات فلسطين أو لا تدخل ، ومن له حق اتخاذ الاجراء هل هو الملك ، أم البرلمان ، أم مجلس الوزراء ؟ وسمعتم بالأمس هـذا الكلام على لسان شاهد النفى الأول وهو وزير من وزراء العهد الماضى .

فأين كانت اذن هذه الأحزاب جميعا ، وأين كان أعضاء هذه البرلمانات ؟ موافقون ، موافقون !! ما يقوله زعيم الحزب ، هو الذى يسود . وما يطلبه الملك أمر لا مناص من طاعته مهما كانت الظروف ، ومهما تعارض الطلب مع ميزانية البلاد ، حتى ولو كانت فى حالة عجز .

فلا غرو اذن ان تأثرت اقتصاديات البـلاد بهذه التصرفات وأوشكت أن تنفذ خزائن الدولة التى كانت مهددة بين آن وآخر بالعجز عن دفع مرتبات موظفيها وهى خزانة هذا البلد الطيب ذى الأرض الذهبية وفير الخير والانعام .

هكذا كان الحال فى مصر يا قضاة الشعب قبل الثورة الكبرى فأبيتم أن تحكم مصر الفراعنة ، ومصر العرب ، ومصر الحديثة ، على هذا النحو الظالم .

ثرتم والشعب معكم ، والثورة فى الواقع منه وله .
كانت يا سادة سياسةالقادة الأحرار ،التخلص من المستعمر وتطهير البلاد من كافة ألوان الفساد الذى جثم على صدر الأمة دهرا طويلا ، فبدأوا على الفور بتحقيق هذه الأهداف ونهجوا بادىء الامـر نهجا طيبا ، فجاءت ثورة بيضاء جنبوها سفك الدماء على نحو لا مثيل له فى التاريخ . وسلكوا ازاء محترفى السياسة طريق المهادنة واللين لعلهم الى رشدهم يثوبون ، وكان من المأمول أن ينزووا ويتواروا عن الأنظار وحسبهم ما اجترحوا فى ماضيهم من سيئات .

ولكنهم ـ وقد جبلت نفوسهم علىالخطيئة وانطوت أفئدتهم على الشهوات ـ حملوا هذه المعاملة الكريمة الهينة على غير ما هدف اليه قادة الثورة وفسروها فى عرفهم بأنها ضعف ـ الا والله انهم الضعفاء المارقون ولكنهم لا يعلمون . وخـرجوا من أوكارهم ينفـثون سمومهم ويذيعون أفكارهم المريضة متظاهرين بالحدب على الشعب متباكين على كيـانه ! وكيانه فى أيد أمينة فلا أقل من أن يكون الرد الحاسم من جانب الثورة هو تشكيل محكمة الشعب .. محكمة الثورة ، ليجزى كل آثم بما أجرم ولتسجل فى قضائها التاريخى حكم الشعب على الخائنين !

والآن ـ وانتم جلوس الى مقاعدكم فى هذا المحراب ـ نقدم اليكم فريقا من هؤلاء المفسدين فى الأرض الذين أطعمتهم الثورة رحمـة فلم يقابلوا الحسنة بالحسنى وحاولوا أن يطعنوها ويحاربوها بأخس الأسلحة وأدنسها.

ونحن اذ نقدم اليكم اليوم المتهم ، فانما نقدم اليكم ركنا ركينا من أركان العهد الماضى ؟ قدم نفسه على انه كان بطلا فى صدر شبابه ! ونحن لا ننكر هـذا ولكنه انحرف اليوم ،عرفناه شابا ، لم تكن قد أقبلت عليه الدنيا بثرائها . فاثرى منذ أن أصبح وزيرا سنة ١٩٤٠ وبلغ مجموع ثروته ٩٩٠ فدانا خلاف المنقـولات التى تزيد قيمتها عن ثلاثين ألف جنيه .

نحن لا ننكر عليه زعامته وبطولته فى الماضى البعيد ولكنا فى الوقت نفسه لا نتجنى عليه . ان كل ما نقرره

هو حقيقة شهد بها شـــــهود أو تأيدت بوثائق سليمة فالدنيا غرور ، وحينما تقبل على الانسان يحرص على أن يمسك بها وينسى ماضيه وينساق مع حاضره فيسير فى ركاب الشهوات .

وللاسف هذا هو حال عدد كبير من رجالات العصر البائد . أين بيتان بطل فردان . هل شفع له ماضـــيه المجيـــــد ؟

اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ، لا ظلم اليـوم ان الله سريع الحساب .

قضـــــاة الشعب :

سمعنا ورأينا بالأمس شيئا عجبا ! ذلك أن الدفاع حينما وجد أن مركز موكله غير سليم وان أدلة الادعاء قبله قوية ، انسحب مدعيا انه لم يتمكن من الدفاع عن موكله ، مع ان واقع الأمر ان الأوراق والمستندات وكل ما طلبه وما لم يطلبه من هذه الأوراق ، كانت تحت يده وتحت تصرفه منذ اللحظة الأولى وعملت جميع الترتيبات التى تمكنه من الاطلاع فى يسر ، فكان يكتفى بالجلوس اليها ساعتين تقريبا ثم يخرج ! مع انه قرر لكم فى أول جلسة انه سيواصل ليله بنهاره وهو ما لم يحدث .

وان ما بدا من دفاع للمتهم من انه لم تسمع أقواله . . فمردود عليه بأن أمر التشكيل لا يمنع من اتخاذ هذا الاجراء فالمحكمة غير مقيدة بقيد من القيود على نحو ما هو معروف أمام المحاكم العادية أو المجالس العسكرية والا فلا معنى لمحكمة الثورة ، فللمحكمة أن تستجوب المتهم عند مثوله أمامها وتتخذ فى شأنه ما تراه بعد استعراض أقوال الشهود والأدلة الاخـــرى . ولكن الدفاع آثر من الغنيمة الاياب .

وسمعتم فى الجلسة على لسان كل من السيد رجب والدكتور احمد الملط كيف كان يجرى التحقيق معهما ومع غيرهما وكيف كانوا يودعون المعتقلات دون تحقيق ويعذبون ويطلب منهم ابداء أقوال معينة ، فأين هذا من التحقيق الذى تجريه المحكمة والذى يكون اقناعها منه

وهل هناك تحقيق أقوى من هذا التحقيق وأعدل ؟ من المعروف فى جميــع القوانين المدنية والعســكرية أن التحقيقات الأولى مقصود بها جمع الاستدلالات. وتكييف موقف المتهم وقيمتها أمام المحكمة معدومة الا فى أحوال شاذة نادرة . .

ولهذا فان ما أثاره دفاع المتهم كان على غير أساس . والغريب أيضا أن المتهــم يعلن انــه تــرك أمره لله وللمحكمة ، وانه لا ينوى الدفاع عن نفسه وبظل صامتا حينما يتكلم الشهود ضده . فاذا بدت له بعد ذلك ثغرة فى أقوال شاهد من الشهود نفذ منها ولو كانت ضيقة .

قضـــاة الشعب :

بعد هذه المقدمة أعرض الادعاء .

فمضمون الادعاء الثانى أن المتهم أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته فى الداخل والخارج وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد. لأنه فى خلال عام ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق فاروق عمل على تنفيذ أهوائه بالزج بجيش مصر فى معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها .

لقد كان المتهم يا سادة وقت نشوب الحرب رئيسا لديوان الملك السابق فاروق . فكان مستشاره الأول فى القانون والسياسة وكل ما يتصل بالمسائل العامة وكان أداة الاتصال بينه وبين الحكومة ورقيبا على كل تصرفاته السياسية والدستورية التى أؤتمن عليها . فعليه أن يشير ولو لم تطلب منه المشورة ، وعليه أن ينصح بل ويتدخل ليمنع كل ما من شأنه الاضرار بصالح البلاد .

فهل أخلص المشورة وأسدى النصح ؟ كلا . لقد نكص على عقبيه وخان الأمانة ولم يرع فى حق بلده الا ذاته وسار فى موكب النفاق مع المنافقين وعمــل على تنفيذ هوى فاروق ــ بدلا من أن يعمل لصالح الوطن ــ وعاونه فى الزج بالجيش فى اتون معركة هو غير مستعد لهـــا فجاءت بذلك شيئا ادا ، تكاد السموات يتفطرن منــه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا .

والادعاء اذيعرض هذه التهمة، انما يبسطها فى ايجاز من واقع الحقائق التى انبرت له وتكشفت أمامكم . فلا تحامل على المتهم ، ولا تحايل على سوق الأدلة ، وعناصر هذا الادعاء هى مجموعة من الحقائق كلها تمسك بالأخرى وتسندها فتكون واقعة واحدة لا يأتيها الباطل من أى ناحية من النواحى ، وامـــام حضراتـــكم المستندات وأقوال الشهود .

أما الحقيقة الأولى : فالجيش لم يكن مســـتعدا ، وآية ذلك ما قرره الفريق محمد حيدر وتأيد هذا بأقوال موسى لطفى مدير العمليات الحربية آنذاك فى التحقيق ، وبالتقرير الذى قدمه باعتباره مسئولا عن التدريب والعمليات ، والمودع أمام حضراتكم .

« ان موقف القوات المصرية بالعريش لا يسمح لها بالدخول فى المعركة بالنسبة للنقص الكبير فى مرتبها من العربات، ولأن الموجود منها وان كان صالحا للسير، الاأنه غير صالح للقتال .. الخ » ثم أوجز التقرير الصــعوبات الرئيسية التي تواجه الجيش وحصرها فى مسألتين :

ا ــ العربات والمعدات الفنية وهى مطلوبة فى الحال ولا يمكن تقديم القوات قبل الحصول عليها واعدادها للغرض المطلوب من أجله .

بــ الأسلحة والذخائر الموجودة حاليا لا تكفى للبدء فى العمليات . ويجب التأكد من وجود مورد ثابت مضمون لاستعاضة المستهلك، ولتسليح الوحدات التى سترسل للقتال والوحدات التى ستستدعى من الاحتياط للخدمة العـــاملة .

فالتقرير يشير بصفة أساســية الى وجوب توافر وسائل جيدة .

وقرر قائد الحمــلة ــ وهو الملم بشئونها ــ اللواء أحمد على المواوى فى أقواله : انه عند استدعائه فى اللجنة التي جمعت الضباط يوم ١٩٤٨/٥/١٠ اظهر فى صراحة تامة جميع ما يحتاج اليه الجيش ، وما كان يعانيه من نقص وصعاب . فقرر فى شهادته المودعة أمام المحكمة

(انه لا توجد وحدة ما فى الجيش كاملة المعدات والتسليح واذكر انى فتشت على الوحدات بمجرد وصولى وقدمت لرئاسة الجيش كشوفات بالنقص ، وهى مريعة وتجعل من الوحدات وحدات عاجزة تماما عن الدخول فى أى معركة) .

هكذا كان الحال يا قضاة الشعب قبل يوم ١٠ مايو عجز وعدم استعداد واصرار من جانب العسكريين على وجوب التريث ، ومع هـذا يؤمر الجيش بالدخول فى المعركة ويضرب برأى العسكريين عرض الحائط هـل يعقل أن يستعد الجيش بين يوم وليلة ؟

ولمصلحة من كل هذا ؟

أما الحقيقة الثانية : ففيها الاجابة على الاستفسار الأول ؛ وهى ان الجيش دخل الحرب لارضاء شهوة الملك ؛ وساعده وناصره فى تنفيذ هذه الشهوة ، المتهم ورئيس الحكومة السابق فكان أداة الاتصال بينـه وبين رجال الجيش والتأثير عليهم .

والعوامل التى جعلت فاروق يصمم على دخـول الحرب ، هى رغبته فى تزعم الدول العربية وكسر شوكة الجيش وارضاء سادته المستعمرين .

وفى هذا يقـول الفريق محمد حيدر فى التحقيق « واللجنة ـ لجنة الجيش ـ بينت للنقراشى الحالة . وعلى الرغم من معارضتها صمم على دخول الحرب ! وكان فى ذلك تحقيق رغبة فاروق بدليل حضور رئيس الديوان أى ان الأمـر كان من السراى وكان فاروق يريد أن يتزعم الدول العربيـة وهو الذى دعا رؤسـاءهم الى انشاص ، ولم تعلم الحكومة بأمر هذه الدعوة ؛ وأول من اشتهى دخول الحرب هو فاروق . والمسئولون عن تحقيق هذه الشهوة اثنان هما رئيس الديوان ابراهيم عبـد الهـادى ورئيس الحكومة النقراشى . ولو سمعنا كلام اللجنة وعملا به لأقنعا فاروق بوجهة النظر الصحيحة ولما دخل الجيش الحرب . ولكنهما عمـلا على تحقيق شهوته » .

كما أيد هـــذا القول اللواء احمـد على المواوى فى شهادته الموجودة فى الملف أمام حضراتكم ، وكذلك اللواء موسى لطفى .

كما ان فاروق رمى بدخول الجيش الحرب ـ وهو غير مستعد ـ الى كسر شوكة هذا الجيش واضعافه عامدا متعمدا ، لأنه أحس بيقظة الجيش وبأنه واقف له بالمرصاد وان روح الجيش أصبحت صدى لروح الشعب الذى بلغت قلوبه الحناجر ، وضاقت به نفسه من تصرفات فاروق واستهتاره وعبثه ، وأصبح السبيل للخلاص من فاروق بواسطة الجيش وحده . وقد قرر هذه الحقيقة اللواء موسى لطفى فى ص ١٠ من التحقيق المودع أمام حضراتكم .

ويؤيد هذا انه لما أعلنت الهدنة الدائمة وسحبت القوات من فلسطين حرم على معظمها الرجـــوع الى القاهرة وبقيت مشتتة شرقى القنال مدة طويلة ! وأرسل لواء الفالوجا الى منقباد .

والحقيقة الثالثة : يا قضاة الشعب فى هذا الادعاء ، ان المتهم عاون رئيس الوزارة السابق على تنفيذ رغبـــة الملك السابق . وذلك بالضرب برأى العسكريين عرض الحائط وتفهيم مجلس البرلمان امورا مخالفة للحقيقة .

ولقد سمعتم فى جلسة أمس من شاهد النفى الأول ـ الدكتور نجيب اسكندر ـ ان رئيس الحكومة لم يكن من رأيه دخول الحرب بعد ما رأى فى مؤتمر بلودان ، ومع ذلك يعلن فى جلسات الشيوخ والنواب يوم ١٢ مايو سنة ٤٨ أن الجيش مستعد .. وان جميع الدول العربية لديها من القوى ومن الامكانيات ، ما يساعد على تحطيم العدو ، وانه أعد للامر عدته فلا خوف ! وجاء بالحرف الواحد فى المضبطة السرية لمجلس النواب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .

« ان الجيش المصرى كفاية كاملة وأسلحة وافيـــة وذخيرة متوفرة ، وان الذى يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له عدته » .

فكان هذا غشا وتدليسا . وهنا أقف لأقرر حقيقة يعلمها كل من كانت له صلة بالحملة وبالقوات المسلحة ؟! ذلك ان رئيس الحكومة عندما شعر بتورطه فى الحرب وظهر له بجلاء صدق المخاوف التى أبداها له قائد الحملة ومدير العمليات ، من أن الجيش ليست له الحملة الكافية لنقل الجنود ، كان يقف بنفسه فى ميدان التحرير ومعه ضباط من المرور ومن الجيش ويصادر كل عربة تمر أمامه ويرسلها من فوره الى الميدان .

وثمة حقيقة أخرى قررها اللواء المواوى فى شهادته وهى ان الجيش استعان فى عملياته بعربات استأجرها من أحد المتعهدين هناك . فهل ثمة خديعة أكبر من هذه الخديعة وهل هناك اجراء أشد من هذا الاجراء ؟!

ان المتهم كان يعلم كل هذه الحقائق لأنه حضر اجتماع الضباط ، أو بالأحرى ألم بما دار فى هذا الاجتماع ، ولأنه ملاصق لرئيس الحكومة السابق وصديقه وصفيه ، فلا يخفى عليه سر من أسراره ، وهو نائبه فى الحزب وخليفته فى الحكم ، فهما متجاوبان فى التفكير متحدان فى الرأى .

فهل يعقل أنه لم يكن يعلم شيئا وانه لم يعرف ان البلاد مقدمة على دخول الحرب وانه شأنه فى ذلك شأن أى مواطن عادى .

أترك هـــذا لفطنتكم ولتقديركم وما أحسب ان الحقيقة خافية عليكم .

وأما الحقيقة الرابعة يا سادة فهى أن المتهم ذهب الى رئاسة الجيش بصحبة رئيس الحكومة فى ذلك الوقت ، فلم يلحقه وانما ذهب معه وألم بشكوى قائد الحملة . وقد انعقد اجماع كل من الفريق محمد حيدر واللواء موسى لطفى واللواء احمد على المواوى على أن المتهم حضر الى رئاسة الجيش وعلم بما دار فى الاجتماع العسكرى .. ذلك الاجتماع الذى صارح فيه المختصون رجال السياسة بحقيقة الحالة .

ولما لم يكن لرئيس الديوان أن يحضر مثل هـــذه الاجتماعات ، فلم يكن حضوره ـ وهو مستشار الملك والمتصل به والمنفذ لأوامره ـ الا ارضاء له وتنفيــذا لرغبتـــه .

ولم يكن حضوره لمقابلة رئيس الحكومة فى أمر من الأمور. والافماهو هذا الأمر الخطير الذى يجعله يذهب فى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ويبقى منتظرا لمـدة ساعتين ؟ ألم يكن فى الامكان الدخول اليه فى الحجرة أو انتظاره فى مكان آخر يلتقيان فيه ؟!

انما كان حضور رئيس الديوان على هذه الصورة يحمل فى طياته معنى الايحاء والتأثير ، فان الملك راغب فى الحرب وانه لا مندوحة من تنفيذ أمره .

أليس عجيبا أن يحضر رجل فى مثل مركزه ، وينتظر فى مكتب الياور ساعتين .. ألم يتململ ؟

اليس عجيبا أن يحاول التأثير على قائد الحملة ويردد نفس الكلمات التى سبق أن قالها له رئيس الحكومة وهى « لا تتهيب » .

أليس هذا هو أسلوب رئيس الحكومة مع اللواء موسى لطفى حينما بصره بسوء العاقبــة وحــذره من المسئولية التى سيتحملها فكان جوابه على حد قـــول الشاهد ان كلمه كلمة باردة وقال له أنتم تحت أوامرنا.

أليس هذا يؤيد ما رواه كل من الفريق محمد حيدر واللواء موسى لطفى واللواءاحمد المواوىمن أن المتهم كان يحمل رغبة سيده ومولاه فى التأثير على الضباط لدخول الحـــرب ! !

والحقيقة الخامسة : انه لم يكن الدافع لهذه الحرب، الدفاع عن الانسانية او منع الذبائح البشرية أو صون حقوق العرب بل كان ارضاء لشـــهوة ملك مستهتر بحقــوق بلاده وبدستورها ، تآمر مع أصدقائه المستعمرين ، فلم تتبع الاجراءات الصحيحة التى نصت عليها القوانين فى مثل هذه الأحوال ، والتى قصرت حق تنظيم الدفاع عن البلاد على مجلس الدفاع الأعلى والمنصوص عن كيفية تشكيله وواجباته فى القانون رقم ٣٧/٧٢ وأمامكم صورة منه .

فهل رأيتم جرما فى حق البلاد أخطر من هذا الجرم ؟! يدخل الجيش فلسطين دون أخذ رأى هذا المجلس،اللهم الا اذا كان هذا المجلس منحلا كما قرر الشاهد الأول من شهود الاثبات وهو ما لم يحدث .

والغريب يا سادة اننا بحثنا فى مجلس الوزراء عن محضر الجلسة التى تقرر فيها دخول القوات فلسطين فتبين لنا من واقع خطاب سكرتير عام مجلس الوزراء المؤرخ فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ان مجلس الوزراء لم يصدر قرارا فى هذا الشأن ولم يرد لهذا الموضوع ذكر فى محاضر جلسات المجلس .

أى ان الأمر تقرر شفويا .. وأى أمر .. الله أكبر الله اكبر على هذا الفساد .

فلا مجلس الوزراء عرض للموضوع بصفة رسمية ، ولا مجلس الدفاع الأعلى دعى لتقرير هذا ، ولا البرلمان أحيط علما بالحقيقة بل ضلل فعلا .. ورئيس الديوان تتبع كل هذا وعرف به ، وهى كلها اجراءات شـاذة وخطـيرة .

اما الحقيقة السادسة : فقد ترتب على كل هـذه الاجراءات المغرضة الفاسدة ــ التى عملت لحساب شخص واحد ارضاء لنزواته وشهواته واطماعه ، والتى لا يقرهاعرف ولا منطق ولا قانون ــ ان فقدت البـلاد آلاف القتلى من زهرة شبابها وأعز بنيها وعشرات الملايين من أموالها علاوة على ما لحق بهـا من اضرار بسمعتها والحط من كرامتها والتقليل من هيبتها .

وبين ايديكم بيان رسمى من وزارة الحربية موضح به مقدار الخسائر التى لحقتبالبلاد فى الأرواح والأموال.

ورب قائل :وما مسئولية المتهم باعتبـاره رئيسا للديوان وماذا كان فى مقدوره أن يفعل ؟

لقد كان فى مقدوره تبصير فاروق بخطورة الأمـر وجسامة النتائج . وقد كان فى مقدوره الاستقالة ،بل ان حسم الأمر وتجنيب البلاد دخول الحرب كان فى يده وفى يد رئيس الوزارة السابق اذ ان استقالتهما وتضامنهما

فى ذلك، كان من شأنه احراج الملك. ولا نجد فى هذا الصدد أوفق مما قاله شاهد الاثبات الأول حين سئل فى التحقيق .

ماذا كان فى مقدور رئيس الديوان ورئيس الحكومة أن يفعلا ، ليحولا دون تحقيق رغبة فاروق وتجنيب الجيش ويلات الحرب حتى يستكمل عدته ؟

أجاب : كان فى استطاعتهما تجنيب الجيش دخول الحرب خصوصا وكان النقراشى رئيس الحزب السعدى وابراهيم عبد الهادى ينتمى الى هذا الحزب بصرف النظر عن تقلده منصب رئيس الديوان فكانت الأغلبية البرلمانية فى جانبهما . وكانا يستطيعان التأثير عليها بما يحقق مصلحة الجيش ، لا بما يحقق شهوة الملك . وكان فى مقدورهما أن يستقيلا .. فلا يتحملان مسئولية هذا الاجراء الخطير وفى استقالتهما ما يحرج الموقف .

فابراهيم عبد الهادى خان الأمانة وكان من المنافقين فلم يوجه الملك الوجهة الصحيحة — رغم علمه بحالة الجيش — بل أيد الملك وأيد رئيس الحكومة عندما فرض على الجيش القتال .

وليس عجيبا يا قضاة الشعب ، ان نعلم — الآن — أن الملك السابق كان متحالفا مع المستعمر وانه كان يتظاهر بأنه ضدهم ، فى حين انه كان صديقا لبعض قوادهم ! فيردد الفريق محمد حيدر هذا القول ويضيف ان الملك زج بالجيش فى أتون المعركة بوحى من سادته وتحقيقا لهوى فى نفوسهم ، لأنهم ارادوا بالبلاد شرا لا خيرا .

لقد كانت حملة فلسطين مثلا أعلى للفساد السياسى وقد رأيتم المراحل المختلفة التى مرت بها ، وانها جاءت بوحى من الملك ولم يجرؤ انسان على وقفه عند حده .. سعى اليها لعدة عوامل : للزعامة ، ولارضاء النفس الشريرة .

هل يعقل أن تدخل البلاد حربا وهى على غير استعداد ارضاء للرأى العام ، وخوفا من ضياع الزعامة ؟ ألم يكن هناك من يبصر وينصح ؟ فاذا لم يقبل نصحه استقال

وصارح الشعب بحقيقة الحال بدلا من مغالطته ومخادعته؟ أهناك فساد أقوى من هذا الفساد ؟!!. ان هذه الحملة من بدايتها الى نهايتها هى عنـــوان للفساد الذى كان يسود مصر فى تلك الآونة .

قضـــاة الشعب :

ان من يقتل شخصا واحدا يجب فيه القصاص فما بالكم بمن قتل الآلاف ؟! وان من يبدد جنيها واحدا يقضى عليه بالسجن ، فما بالكم بمن تسبب فى تبديد عشرات الملايين ؟!!.

فعلى من تقع دية القتلى ؟ ألم يترك القتلى زوجات وأمهات ؟ أليس منهم اليتامى والفقراء والمساكين ؟ أليس الله بعزيز ذى انتقام .

التهمة يا قضاة الشعب ثابتة الدعائم وطيدة الأركان قوية البنيان لا يؤثر فيها ما زعمه المتهم فى الجلسة من انه هو الذى جنب الجيش الويلات وأنقذه من ورطتـه فالرد يسير ، وما تشرفت بعرضه عليكم الآن فيه الكفاية كل الكفاية لدحض هذا الزعم الفاسد .

يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا أنفسهم وما يشعرون .

وعندما انتهى البكباشى التابعى وقف الأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام فقال :

قضاة الشعب :

بمجرد أن تولى المتهم الوزارة فى آخر ديســمبر سنة ١٩٤٨ حرص على أن ينشر فى ربوع البلاد قاطبة موجة من الارهاب الأسود الباطش ، مدللا بذلك على استطاعته وقدرته كحاكم مستبد ظالم ، يستطيع أن يقهر هذا الشعب ويذله ، ويقضى على حرياته وأرواحه وركز فى سبيل تحقيق هذا الهدف الاجرامى جميـع أدوات الجهاز الحكومى فى ذلك الوقت ، فلم يعـد لحكومته حينذاك عمل الا فتح السجون فى جميع أنحاء البلاد ، ليلقى فى غياهبها المظلمة من أراد له سوء حظه أن يقع ، وينصب سخط المتهم وغضبه عليه ولم يكتف بهذه

السجون ، بل ألقى فى معتقلات جبل الطور وهاكستيب وغيرهما فريقا كبيرا من شباب الأمة ومثقفيها ، بطريقة جزافية. وبصورة جماعية شاذة بعيدين ــ بل منعزلين تماما ــ عن زوجاتهم وأخواتهم وآبائهم وأمهاتهم وأولادهم . لا يعرف هؤلاء جميعا عنهم حتى أمكنة القبور التى قبروا فيها وهم أحياء . بل لقد بلغ العسف والبغى والظلم بالمتهم ان أعد لهؤلاء المعتقلين قبورا فى معتقلاتهم ليدفنوا فيها اذا ماتوا قضاء وقدرا أو بالقتل !

ولقد عشنا جميعا يا سادتى القضاة فى هذا الجو الأسود الخانق الظالم ، وكنا نرى ونسمع كيف كان مجرد ضبط ورقة فى منزل معتقل يذكر فيها اسم صديق له أو قريب .. كيف كان هذا كافيا لاعتقال صاحب هذا الاسم وزوجته وأولاده جميعا .. بل لقد بلغ الطغيان والظلم بالمتهم ان أمر باعتقال أشخاص كانت كل تهمتهم عنده انهم زاروا قبر المرحوم الشيخ حسن البنا . كما أمر أيضا باعتقال شيخ طاعن فى السن يكاد يكون فانيا هو الشيخ النبراوى الذى اراد الشيخ حسن البنا أن يأوى لديه بمنزله فى قليوب بعد حل جماعته ، وان يحبس نفسه فيه بعد ان رفض المتهم أن يجيبه الى ما طلب ، بأن يصبح مصيدة كمصائد أنصاره من المعتقلين وأكثر من هذا يا سادتى القضاة كان مجرد حيازة شخص للقرآن الكريم فى منزله او معه كافيا وداعيا لاعتقاله !!

هكذا ــ وبمثل هذه الأساليب والاجراءات ــ كان الناس يعتقلون ويلقى بهم فى غياهب السجون ، لا لشىء الا لأن شهوة المتهم شاءت ذلك . لأن الأساس الذى كان المتهم يقيم حكمه عليه هو فرض الارهاب والطغيان على البلاد كائنة ما كانت صوره وأساليبه ، بلا وازع من دين أو قانون أو خلق .

وكنا نرى ونسمع أيضا يا سادتى القضاة ، كيف تركت زوجات وأخوات وأباء وأمهات وأولاد هؤلاء المعتقلين بلا عائل يعولهم وينفق عليهم فانقطعت عنهم بسبب هذه الاعتقالات موارد الرزق ، ومرتبات أو أجور

من كان يعولهم حتى اضطررن وهن المحصنات المحجبات أن يعملن فى المنازل كخادمات أو يستجدين الناس فى الطرقات .

وقد سمعتم حضراتكم بالأمس على لسان الشاهد السيد حسين رأفت وهو الذى استشهد به المتهم نفسه كشاهد نفى له ، قال هذا الشاهد لحضراتكم انه وقت ان كان مديرا للدقهلية وكان المتهم رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، سأله هذا الرئيس عن عدد من اعتقلهم ؟ فلما أجابه بأنهم سبعة هاج وثار عليه وعنفه بقوله انه كان يعتقد انه سيعتقل ٧٠ شخصا لا سبعة ، ولما سأله عما فعل بهم وقال له الشاهد أنهم أودعوا السجن فقط .. عنفه أيضا بقوله انه كان يجب عليه أن يفعل بهم كما يفعل سائر زملائه من المديرين فى المديريات الأخرى وليس بذلك الاعتقال . فلما حدثه هذا الشاهد عن القانون — وهو رجل قانونى — هاج وثار عليه أيضا وقال له : دائما القانون القانون مع أن المتهم مثل الشاهد رجل قانون ولذلك كان هذا المسلك من الشاهد هو وباقى التصرفات الأخرى التى لم ترض المتهم الذى يكره القانون ورجال القانون سببا من الأسباب التى دعت المتهم الى نقله من الدقهلية كحاكم لها ، الى وظائف الديوان العام بوزارة الداخلية !

أما ما قاله المتهم بالجلسة من لأنه أجرى هـــذه الاعتقالات تحت رقابة اللجنة القضائية التى شـــكلها فمردود عليه بأن هذه اللجنة لم تكن قضائية محضة كما سماها . اذ كان بها مدير الأمن العام أو وكيله وأن هذه اللجنة لم تظهر الى الوجود الا فى مايو سنة ١٩٤٩ أى بعد ان كان قد شبع اعتقالات حوالى ٥ شهور ، وان هـــذه اللجنة لم تكن لتصدر قراراتها الا بناء على بيانات تقدمها اليها ادارة الأمن وتحت مسئولياتها ، وهذا واضح من الكتاب المرسل لنا من السيد النائب العـــام الذى كان رئيسا لهذه اللجنة ، ومعروض على حضراتكم الآن بعض الأمثلة من واقع الملفات يستدل منها بجلاء كيف كان المتهم يحترم قرارات هذه اللجنة التى يعتصم بهـــا الآن فى دفاعه .

وأنا لا ندرى يا سادتى القضاة لحساب من ولمصلحة من كانت تجرى هذه الاعتقالات على هذه الصور السوداء؟ هل كانت لأن هؤلاء المعتقلين ممن كانوا يعاونون المستعمر الدخيل ؟ وهل كانوا ممن يطعنون الجيش المصرى فى ظهره ابان معركة فلسطين وذلك بتعاونهم واتصالهم بالصهيونيين ؟ أو هل كانوا ممن ينشرون تلك المبادىء الهدامة ليقضوا على النظام الاجتماعى للدولة ؟؟

لو كانت هذه الاعتقالات لهذه الأسباب ومثيلاتها .. لقلنا أن الرجل يريد أن ينقذ وطنه بالقضاء على هؤلاء الخونة الكفرة .

لكن أن تجرى هذه الاعتقالات على النحو الطاغى لا لشىء الا لمجرد شهوة المتهم وانتقامه ، وارضاء للمستعمر وسنده ومعاونه الأول الملك السابق .. لكن أن تجرى هذه الاعتقالات لهذه الأغراض المجرمة الدنيئة .. فهذا ما لا يقبله لا قانون ولا عدل ولا ضمير .

وقد استحضرنا لحضراتكم بعض ملفات هذه اللجنة وقد وضعناها تحت تصرف الحاضر مع المتهم بمجرد عثورنا عليها لكى يطلع عليها . ويتبين من هذه الملفات :

أولا — ان هذه اللجنة سبق أن قررت الافراج عن ستة أشخاص هم فائق نجيب البتانونى ، ورشدى أبو القوصى ومحمد حليم السيد سويف ومحيى الدين زهران وصلاح الدين فؤاد وعبد الحليم عبد الحميد بدوى وذلك فى جلسة ١٩٤٩/٦/٧ ، ولكن وزارة الداخلية لم تنفذ هذا القرار ، وصدر أمر عسكرى جديد باعتقالهم مرة أخرى فى ١٩٤٩/٦/١٢ مع ان قانون تشكيل هذه اللجنة يجعل قرارها نهائيا محترما . ولما كان هذا القانون يوجب عرض كل أمر اعتقال على هذه اللجنة فقد سارعت الحكومة بالافراج عن هؤلاء المعتقلين فى ١٩٤٩/٧/١٥ أى بعد حوالى أكثر من شهر من تاريخ صدور قرار اللجنة بالافراج . ولما عرض قرار الحكومة بالافراج ، على هذه اللجنة قررت بانتهاء المدة لسبق صدور قرار منها بالافراج .

ثانيا ـ ظهر لهذه اللجنة من بعض التقارير المتقدمة من السيد سعد الدين السنباطى انه أورد بها بيانات عن بعض المعتقلين غير صحيحة ، وذلك بعد ان كانت قد ندبت ضباطا آخرين لاعادة فحص حالات بعض المعتقلين . ومن الطريف فى هذا الصدد ان السنباطى كان قد أثبت فى تقرير له عن أحد الأشخاص انه يحوز جهاز استقبال لاسلكى فى منزله بدون رخصة ، وقدم ضابط آخر تقريرا آخر بأن لهذا الجهاز رخصة وقد استحضرنا لهذا النوع من تصرفات السنباطى ١٤ ملفا كمثال لصحة تقاريره !!

ثالثا ـ كما استحضرنا أيضا عدة ملفات لبعض المعتقلين الذين أرجأت اللجنة النظر فى أمرهم حتى تستوفى بعض البيانات عنهم ، فتراخت وزارة الداخلية فى تنفيذ هذه القرارات مدة بلغت شهورا ، بقى فيها هؤلاء الأشخاص معتقلين فلما وردت هذه البيانات للجنة أصدرت قرارها بالافراج عنهم .

ويلاحظ ـ يا سادتى القضاة ـ أنه بعد خروج المتهم من الحكم شكلت بجانب هذه اللجنة لجنة وزاريةفى وزارة الرئيس السابق حسين سرى وقد أفرجت اللجنتان معا عن جميع هؤلاء المعتقلين الا عددا قليلا جدا منهم ، أفرج عنهم فى وزارة الرئيس السابق مصطفى النحاس طبقا للبيانات المقدمة اليها ؟

لم يكتف المتهم يا سادتى القضاة بهذا الأسلوب فى التنكيل بالمواطنين واعتقالهم وتشريدهم وفرض سياسة القهر والبطش بالحريات ، بل اغرق وأسرف فى اسلوب آخر وهو أسلوب التعذيب الذى وصل الى حد القتل . ولم يكتف وهو يهيىء لأعوانه مقارفة جريمة قتل المرحوم حسن البنا على الوجه الذى سأوضحه عند حديثى عن الادعاء الرابع . لم يكتف بهذه الجريمة الشنعاء ، ولم تشبع شهوته من الدم المسفوك **بل انه بعد أن قتل الشيخ البنا فى ١٩٤٩/٢/١٢ قتل الضابط احمد فؤد عبد الوهاب بسنها فى ١٩٤٩/٣/٢٤ بيد رجال البوليس فى نفس الليلة التى قبضوا عليه فيها لاتهامه**

باغتيال رئيس الوزارة السابق المرحوم محمـــود فهمى النقراشى وهذا الضابط ـ يا سادتى القضاة ـ هو نفسه الذى سجلت عليه محكمة الجنايات فى قضية النقراشى أنه الرأس المفكر المدبر لقتله . ولذلك نرى أن رجـال البوليس فى عهد رئيسهم ووزيرهم المتهم ، يصدرون الحكم باعدام هذا الضابط قبل أن يسوقوه الى القضاء ليحكم عليه هو بهذا الحكم .. وواضح من أوراق هذه القضية المعروضة على حضراتكم ان رجال البوليس كان يمكنهم القبض على هذا الضابط بعد فراره منهم ، ولكنهم آثروا قتله علما منهم أن الأساس الذى تقوم عليه حكومة المتهم نشر الارهاب ولو بلغ حد القتل !

لم يكتف المتهم بهـاتين الجريمتين ، بل اسـتخدم سلطانه الواسـع وسـلطاته المتعددة كرئيس للوزارة وكوزير للداخليـة ، وكحاكم عسكرى عام فى تعذيب المواطنين على الوجه المبين فى أوراق الدعوى المطروحة عليكم ، وهى قضية حفظتها النيابة العامة وانتهت فيها الى قيد الواقعة جناية ضد هذا المتهم ، لأنه أمر أعوانه من رجال البوليس بتعذيب بعض من عذبوا أثناء توليه الحكم . وسترون فى هذه القضية انه لم يأمر فقط بهذا التعذيب بل انه أشرف فعلا على بعض وقائع هذا التعذيب الذى جرى فى المحافظة حيث اتخذ المتهم من مكتب الحكمدار أو وكيله فى ذلك الوقت مكتبا له . وهذا التعذيب الذى أمر به المتهم وأشرف عليه قد وقع على كل من الشاهدين السيد السيد رجب والدكتور احمد الملط ويقول لنا أولهما (فى ص ١١٥ــ١١٩ من التحقيق) انه لما أدخله رجال البوليس بالمحافظة على الغـرفة التى كان بها المتهم وذلك بعد أن يئسوا من ارغامه على الاعتراف عن المكان الذى كان مختبئا فيه عصام الشربينى . . . فيقول هذا الشاهد ان المتهم قال لرجاله خذوه شرحوه .. خذوه موتوه .. فنفذوا هذا الأمر ووضعوه فى فلقة وأعملوا فى جسده السياط .

ويقول ثانى الشاهدين (فى ص ١٢٠ ــ ١٢٨) ان المتهم طلب منه وهو فى مكتبه بالمحافظة أيضا أن يعترف

عن المكان الذى كان مختفيا فيه محمد مالك . فلمـــا أجابه بأنه لا يعرف ، أمر هؤلاء الأعوان بتعذيبـه ففعلوا به مثل ما فعلوا بزميله الشاهد الأول ! ولما أعاده اليه مرة أخرى لطمه على وجهه وقال لأعوانه خذوا المجرم ده وضـــبوه . .

وقد بلغ التعذيب بهذا الشاهد ـ يا سادتى القضاة ـ أن يكتب ـ كما قال فى التحقيق ـ وهو بالسجن مذكرات يقول فيها أن أحد الجنود هدده بهتك عرضه اذا لم يخضع لأوامر المتهم وأعوانه وقد شهد أمام حضراتكم بالأمس وقال عن عدة وقائع تعذيب أخرى وقعت على غيره أهمها هذه التى وقعت على محمد مالك وكيف كان ينام الجنود بالغرف التى بها سـيدات . كما قال العسكرى فتحى السيد عامر فى هذا التحقيق ـ وهو الذى نقل الشاهد الأول الى المحافظة ـ أنه سمع المتهم يقول لهذا الشاهد قول يا ولد . وانه رأى هذا الشاهد يخرج من الغرفة التى كان بها المتهم وأدخل غرفة أخرى . فلما وقف هو على بابها سمع صراخا من الشاهد فيها وبعد أن أخرج منها شاهده مصابا فى وجهه مع انه لم يكن به أية اصابات حين تسلمه من قسم السيدة الى المحافظة .

أما عن تعذيب الشاهد الثانى فقد شهد ضباط من البوليس : وهم اليوزباشى عبد الفتاح محمود والملازم أول زكريا عبد الرحمن واليوزباشى أمين غالب واليوزباشى على كمال صقر شهد هؤلاء جميعــا بأن هــذا الشاهد الثانى كان يعود من المحافظة الى السجن مصابا ، وانه ذكر لهم أن ضباط القلم السياسى عذبوه . وشـــهد أحدهم وهو اليوزباشى أمين غالب انه سمع صراخ الشاهد فى الغرفة التى أدخل فيها بالمحافظة وكان هو واقفا على بابها وقد رآه يخرج منها معتدى عليه .

ومن هذا يتبين ـ يا سادتى القضاة ـ أن تهمة التعذيب ليست مقصورة على أقوال المجنى عليهما ! بل هى مؤيدة من بعض ضباط البوليس انفسهم ، بل أكثر من ذلك مؤيدة بأدلة مادية لا تكذب ولا تنطق عن الهوى وهى ثبوت هذه

الاصابات حتى بعد وقوعها بأكثر من سنتين على الوجه المبين بتقارير الأطباء الشرعيين ! ووجود هذه الاصابات حتى ذلك الوقت أقوى دليل على مبلغ ما كانت عليه هذه الاصابات جسامة وفداحة !

وقد جاء بهذه التقارير انه يجوز حصول هذه الاصابات على النحو الذى صوره المجنى عليهما !

وسترون ـ يا سادتى القضاة ـ فى قضية التعذيب المعروضة عليكم ، انها لم تقتصر على هذين الشاهدين ، بل انها شملت عدة وقائع تعذيب أخرى ـ قيدتها النيابة العامة جناية ـ على شهود آخرين . وكان من بين وسائل التعذيب ، الحرق والكى فى أيدى المعذبين ..

وسترون أيضا من هذه القضية ، ان المتهم وأعوانه لم يقتصروا فى جرائمهم على الشباب من المواطنين بل انهم عذبوا ونكلوا برجل فاضل وشيخ طاعن فى السن كان بالأمس قاضيا شرعيا ، **وهو الأستاذ الشيخ أحمد المنشاوى . اذ اعتقلوه من سوهاج وأحضروه منها مكبلا بالحديد . وأعملوا فيهه أيضا سياطهم وعصيهم لا لشىء الا لأنه كان يعول بعض عائلات من اعتقلهم المتهم حتى يجنبهم ذلة السؤال ويصون لهم كرامتهم (تراجع أقواله ص ١٩ من التحقيق) وقد قال لكم بالأمس الدكتور الملط ان هذا القاضى حشر أيضا مع المعتقلين الذين سيقوا الى جبل الطور .**

هكذا كان المتهم يسوس البلاد ـ يا سادتى القضاة ـ وهكذا كان يعبث ويدوس حرمات النـــاس وحرياتهم وكرامتهم .

وهكذا سلط نفسه سوط عذاب على مواطنيه ، ونصب نفسه جزارا وجلادا لهم ، لا لشىء الا لشــهوة الانتقام وارضاء للمستعمر والملك السابق . فمكن لهما معا ، من هذا الفساد الذى استشرى فى البلاد ، وأفسد بهذه التصرفات جميعا أداة الحكم ، وجعله حكما لا يقوم الا على الطغيان والقهر والعسف والخسف ، الذى لا يبقى على أمن ولا على عدالة ولا على كرامة للحياة ولا للاحياء !!

انتهيت ــ يا حضرات القضاة ــ من المرافعة فى الادعاء الثالث . .

بقى الادعاء الرابع وهو الخاص بتدبير وتيسير جريمة قتل المرحوم حسن البنا . وقبل أن أتحدث عن هذا الادعاء أود أن أوضح حقيقة للمتهم ولغيره ؟ وهى اننا لا نسائله مشاركا او كفاعل أصلى فى هذه الجريمة وانما نسائله لأنه يسر لأعوانه هذه الجريمة . وهذا الفعل من ضمن الأفعال التى يعاقب عليها أمر تشكيل هذه المحكمة وقبل أن أتحدث عن الأدلة فى هذه الدعوى أقول: ان للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة ــ استشهد فى سبيلها ــ تقوم على الاصلاح وترمى الى التخلص من الاستعمار باعتباره أس الفساد ومصدره .

ولم ترق هذه الدعوة فى عين المستعمر فلم يقتصد فى فرض نفوذه على الحكام المستضعفين لقتل هذه الدعوة فى مهدها . وليس ببعيد أمر تدخل المستعمر حين أملى ارادته على أحد محترفى السياسة ليرغم المجنى عليه على التنحى عن المعركة الانتخابية . فحمله بوسائل العسف والوعيد ــ التى كان أمثاله من السياسيين فى العهود البائدة يحسنون استخدامها ــ حمله بهذه الوسائل غير المشروعة على الخروج من الميدان .

وانتقل المستعمرون الى استخدام المتهم وغيره من عملائهم ، ليلقوا فى روع الملك السابق أن دعوة المجنى عليه تحمل فى طياتها خطرا على حياته وعلى عرشه . فيحدثنا فى ذلك أثناء التحقيق الدكتور يوسف رشاد وزوجته اذ ينقلان عن الملك السابق ــ وهما من الصق أصفيائه به ــ انه لم يكن ينى عن ابداء تخوفه من نشاط الاخوان المسلمين ضد شخصه ، وضد العرش ، وهو النشاط الذى يرمى الى قلب نظام الحكم . والذى يقول انه لا وسيلة له حياله الا بحل هذه الجماعة وتشتيتها . ثم يستطردان الى القول بانه حين نقل اليهما الملك السابق اغتيال المجنى عليه كان حديثه فى ذلك ينم عن الفرح ! وللمحكمة أن تراجع أقوال الدكتور يوسف رشاد وزوجته فى الصفحات من ٤١٦ الى ٤٢٠ ومن ٤٨١ الى ٤٨٧ من محضر المستشار المنتدب للتحقيق .

ولم يكن المتهم بعيدا عن جو هذه الخطة ، فقد كان وقتئذ مستشاراً الملك السابق ورئيسا لديوانه ، بينما كان سلفه فى رياسة الحزب يتولى وقتئذ رياسة الحكومة فمتى أدخلنا فى اعتبارنا ان هذه الحكومة هى التى تبنت تنفيذ فكرة الحل والتشتيت ، وان المتهم جاء بوزارته فى أعقابها يواصل هذه السياسة ، فمن الواضح الجلى البين ، أن المتهم هو الذى حمل وقيعة المستعمر الى الملك السابق يدخلها فى روعه ويحمله على تنفيذ رغبة المستعمر فى شأنها .. ثم يحمل بنفســـه لواء التنفيذ حين يلى الوزارة بعد مقتل سلفه ، فكانت باكورة أعماله فى ذلك ان قرر اغتيال رئيس الجمعية .

ولقد بدا ـ تمهيدا لارتكاب الجريمة ـ باعتقال أنصار المجنى عليه ومريديه حتى ضاقت بهم المعتقلات اذا بلغوا ٢٦٥٩ شخصا .

ولن تخدعنا فى تبرير هذه الاعتقـــالات الجزافية الجماعية ، العلة التى يتعلل بها المتهم من انها تدبير اقتضاه صون الأمن العام لأن مقتضى هـــذه العلة المنتحلة ان يجرى حكمها ابتداء على المجنى عليه نفسه باعتباره زعيم المعتقلين ، أما وقد اعتقل المتهم بوصفه الحاكم العسكرى العام جميع أفراد الهيئة دون المجنى عليه ، وأبى عليه طلبه الذى رجا فيه أن يحشر فى المعتقل مع رجاله ، فلن يكون لذلك سوى تعليل واحــد لا ثانى له هو انه ابقاه طليقا مبعدا عن جماعته واخوانه بقصد قتله واغتياله وهو وحيد بعيد عن كل نصير .

ويبدو ان هذا الغرض لم يفت المجنى عليه فأراد ان يعتقل نفسه بنفسه ، فيحمى بذلك دمه ، ومن ثم فانه تقدم الى المتهم بوصفه السالف الذكر مستأذنا فى أن يحدد محل اقامته بدائرة مركز قليوب لدى صديق له هو الأستاذ النبراوى ولم يكن فى صالح التدبير الذى يبيته المتهم أن يجيب المجنى عليه الى طلبه هذا ، الذى يبعد فريسته عن مخالبه ، ولذا فقد عمد الى حيلة ملتوية ليحرم المجنى عليه من وسيلة الأمان التى لجأ اليها ، وذلك بأن أصدر أمره باعتقال شيخ طاعن فان ، لا يتصور

فيه اى خطر ، وهو الأستاذ النبراوى الذى أراد المجنى عليه أن يحتمى بداره .

ولم يكن المتهم مطمئنا الى انه بما أجراه من اعتقالات قد عزل المجنى عليه من أنصاره عزلا تاما ، بل ساوره الاعتقاد باحتمال أن يكون لفريسته أنصار آخرون لم يتيسر لرجاله الكشف عنهم ، ومن ثم فقد دس عليه بعض وزرائه فى صورة من يفاوضونه لاعادة جماعته سيرتها الأولى ، فى مقابل أن يكشف له عن كل رجالها توطئة لاعتقالهم كما فعل المتهم بزملائهم من قبل . فلما لم يؤد هذا البحث الى اثبات وجود أنصار آخرين للمجنى عليه ، اطمأن المتهم الى أن الفرصة قد واتته ليجهز على فريسته وهى مجردة من كل نصير فكانت الخطوة التالية لهذا التدبير أن جرد المجنى عليه من السلاح المرخص له بحمله لغرض الدفاع عن نفسه ، ثم رفع عنه الحراسة التى كان قد فرضها عليه (تراجع فى ذلك أقوال اللواء احمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة وقتئذ ص ٤٩٧ من محضر تحقيق المستشار المنتدب للتحقيق) .

وانه ليستوقف النظر هنا ان تلك الحراسة لم تكن مضروبة على المجنى عليه لحمايته بل لغرض الرقابة عليه ثم يأتى بعد ذلك اللواء احمد طلعت وكيل حكمدار بوليس القاهرة ، فيحدثنا فى التحقيق بأنه منذ أسابيع قليلة سابقة على الحادث ، جهر المشيعون لجنازة سلف المتهم بصياح الوعيد بالثأر من المجنى عليه ، وانه مع ذلك لم تطلب وزارة الداخلية المسئولة عن صيانة الأمن العام وحفظ دماء المواطنين .. لم تطلب وزارة الداخلية اتخاذ اية اجراءات لتوقى هذا الخطر المحدق بحياة المجنى عليه الذى جهر به علنا أنصار الحكومة القائمة وقتئذ ، ولم يحاول بوليس القاهرة تحدى وزارة الداخلية باتخاذ شىء من هذه التدابير من تلقاء نفسه (تراجع أقوال اللواء احمد طلعت ص ٤٧ من محضر جمع الاستدلالات) .

وترتفع هذه القرينة الى مقام الدليل الصارخ حين يتلقى بوليس القاهرة التعليمات برفع الرقابة المضروبة

عليه بعدئذ وقبيل مقتله ، حتى يأمن الجناة خطر هذه الحراسة الثانوية .

ويزيد هذا الدليل وضوحا ان وزارة الداخلية كانت تتلقى فى كل يوم تقارير من مراقبة دار المجنى عليه سواء قبل اغتياله أو بعد ذلك . ولكن هذه الرقابة لم تفرض فى اليوم الذى تقرر انفاذ القتل فيه . وهذا قاطع فى انه اريد أن يجنب الجناة كل رقابة قد تحصى عليهم أعمالهم وتسجل على المتآمرين تدبيرهم .

فلما تم للمتهم ذلك ، وأيقن أن فريسته غدت عزلاء مجردة عن الأنصار ، لم يبق أمامـــه الا استدراجه الى المكان الذى رتب تنفيذ القتل فيه . فاستعان فى ذلك بقريبه الأستاذ محمد احمد الناغى سكرتير مجلس ادارة جمعية الشبان المسلمين الذى يعرف فيه صلته الوثيقة القديمة الأمد بالمجنى عليه واطمئنان هذا الأخير اليـــه ويقول الناغى فى التحقيق (ص ٣٧ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) انه قابل المتهم بمنزل هذا الأخير فى صـــباح اليـــوم الذى وقعت الجـــريمة فى مسائه ، فتحدث اليه فى شأن جماعة الاخوان المسلمين حديثا توهم منه الناغى ان اعادة الجماعة سيرتها الأولى ، أصبح أمرا ميسرا قريب المنال ، مما حمله على أن يسرع فى محاولة الاتصال بالمجنى عليه ليزف اليه هذه البشرى . ومن ثم فقد طلب من محمد يوسف الليثى أن يسارع الى ترتيب لقاء بينه وبين المجنى عليه فى مساء ذلك اليوم نفســه ، ليحدثه فيما انتهى اليه مع المتهم فى شأن الجماعة التى أصبح أمرها ــ حسبما ينقل الليثى عن الناغى فى التحقيق ــ فى يد المجنى عليه نفسه (ص ٦٢ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) .

ويستطرد محمد يوسف الليثى فى تفصيل هــذه الواقعة فيقول : انه اذ خشى من الاتصال بالمجنى عليــه حتى لا يكون مصيره الاعتقال كما كان مصير من سبقوه الى مثل ذلك الاتصال ، فقد طمأنه الناغى فى ذلك مؤكدا له أنه لن يلقى هذا المصير . وقد تحقق الليثى من هذه الطمأنينة اذ يقول .. انه ذهب يستدعى المجنى عليـــه

لمقابلة الناغى فى جمعية الشبان المسلمين فى مساء يوم الجريمة ، فوجد طريقه اليه سهلا ميسرا بعيدا عن كل اعتراض أو رقابة .

وهذه الظاهرة الفريدة فى نوعها قاطعة فى أن التعليمات قد أعطيت لتسهيل مأمورية الليثى فى ذلك بقصد استدراج المجنى عليه الى مكان الجريمة ـ وقد قدمنا ان الرقابة كانت قد رفعت عمدا عن دار المجنى عليه فى ذلك اليوم ـ واذا كان هذا الاستدراج قد رتب أمره فى صباح اليوم نفسه بين الناغى وبين المتهم فلن يتصور أن تصدر تلك التعليمات الا بايحاء من المتهم نفسه .

وقد وقعت الجريمة على الصورة التى رسمتها الأوراق ! ولم تكد تسكت أصوات الرصاص حتى ظهر على مسرح الجريمة ياور رئيس الوزراء المتهم البكباشى محمد وصفى ولم يكن لظهوره فى هذا الوقت المريب غرض ، سوى ما أظهرته تصرفاته من الرغبة فى تعرف مصير المجنى عليه الذى لم يجده فى مكان الحادث . وعلم من أحد اعضاء جمعية الشبان المسلمين ـ المدعو أنور الشباسى ـ أنه نقل الى مستشفى القصر العينى ، فصحب هذا الأخير اليه حيث التقى هناك بمحمد يوسف الليثى الذى سارع ـ حين عرف فيه صفته كضابط من ضباط البوليس ـ الى اخباره برقم السيارة التى فر عليها الجناة ، طالبا منه ابلاغ هذه المعلومات الى السلطات المختصة لتستعين بها على تعقب الفاعلين . ولكن البكباشى محمد وصفى (كما يقول الليثى) وأنور الشباسى فى التحقيق ، لم يعن باتخاذ الاجراءات الموصلة لضبط الجناة بل قصر همه على تعرف حالة المجنى عليه ثم قفل راجعا بعد أن اطمأن الى أن الفريسة فى حالة ميئوس من نجاتها .

واذا كان البكباشى محمد وصفى قد قعد عن استغلال المعلومات التى وصلت اليه فى تعقب الجناة استغلالا شريفا فاننا نسمع صدى معلوماته هذه على لسان الملك السابق الذى يقول الدكتور يوسف رشاد أنه اتصل به بعد نصف ساعة من وقوع الجريمة وقال له حسن انضرب

بالنار وحالتـــه وحشة (ص ٤١٦ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) .

ثم نسمع أيضا من البكباشي محمد الجزار ان وكيل وزارة الداخلية عبد الرحمن عمار اتصل بزميله محمد توفيق السعيد ، يخبره أن من يدعى الليثي يردد معلومات تتصل برقم السيارة التى استعملت فى الجريمة ، ويطلب منه اسكات الشاهد ومنعه من الافضاء بهذه المعلومات فى التحقيق . ويستطرد الجزار فيقول ان توفيق السعيد حمل اليه رسالة وكيل الوزارة لتنفيذها لصلته الشخصية بالليثى (تراجع أقوال الجزار أمام نائب الأحكام ابراهيم سامى) .

فاذا سئل البكباشي محمد توفيق السعيد عن هـذه الواقعة فانه يحور فيها بما لا ينفيها بل يؤيدها (تراجع اقواله ص ١٠٩ من محضر جمع الاستدلالات) .

ويستوقف نظرنا فى هذه الأمور مجتمعة الحقائق الآتيـــة :

أولا ــ انه لم يكن من شأن البكباشي محمد وصفى ياور رئيس مجلس الوزراء أن ينتقل لمكان الحادث ، واذا كان قد زعم فى أقواله انه انتقل اليه بناء على تكليف صدر اليه بذلك من وكيل الحكمدار اللواء احمد طلعت (ص ٧٧ من تحقيقات النيابة الأولى) فقد كذبه الأخير فى ذلك تكذيبا صريحا حاسما (ص ٤٣٩ من تحقيقات المستشار حسن داود) .

ثانيا ــ ان انتقاله لمحل الجريمة كان بعـد لحظات قليلة من وقوعها ، ولمجرد تعرف مصير المجنى عليه مما يؤكد اتصاله الوثيق بالجريمة تبعا لاتصال المتهم بهـا باعتباره ياوره الخاص .

ثالثا ــ ويتفرع على ذلك نتيجته الطبيعية من أنه نقل معلوماته هذه للمتهم فظهر صداها من حيث حالة المجنى عليه ومعلومات الليثى على لسان الملك السابق ، ثم على لسان وكيل وزارة الداخلية اذ نقلها المتهم لأولهما بوصفه رئيس وزرائه وللثانى ليتخذ التدابير التى تكفل

اسكات الليثى عن الادلاء بمعلومات توصل الى ضبط الجناة ، وذلك انه من غير المعقول أن يتصل رئيس الوزراء ووزير الداخلية اتصالا مباشرا بالبكباشي توفيق السعيد أو بزميله البكباشي الجزار .. بل المعقول والذى تفرضه طبائع الأمور أن الاتصال لوكيل وزارته .

رابعا ــ وامعانا فى افساد الحكم بتضليل السلطة القضائية والعمل على افلات الجناة ، أنتقل البكباشي محمد وصفى الى محل التحقيق منتحلا صفة المفتش بالقلم السياسى ليعترض طريق الليثى عندما أراد أن يدلى بمعلوماته عن رقم سيارة الجناة ، ويسفر تدخله هذا عن زعزعة عقيدة الشاهد بما حمله على أن يضلل التحقيق فى شأن حقيقة هذه السيارة (تراجع صفحتا ٣١ و ٧٧ من تحقيقات النيابة الأولى) ولن يتصور أن يقدم محمد وصفى على هذه الأمور الخطيرة الا اذا كان مطمئنا الى أن رئيسه المتهم يظاهره فيها ، ويحميه مما قد يترتب عليها من مسئوليات ، وبالأحرى فان من غير المعقول أن يفعل وصفى ذلك الا اذا كان قد تلقى تعليماته فى شأنه من المتهم باعتبارها حلقة متممة للتدابير التى طلب المتهم من وكيل الوزارة اتخاذها نحو الليثى .

خامسا ــ وليس أدل على أن ما اتخذ حيال الليثى من محاولات بقصد اسكاته ، مرجعه معلومات البكباشى محمد وصفى التى نقلها الى المتهم فأذاعها للملك السابق ثم لوكيل الوزارة . نقول انه ليس أدل على ذلك من انه كان قد سبق الليثى الى الارشاد عن سيارة الجناة شاهد آخر هو محمد حسنين زهير (ص ٢٣ من تحقيقات النيابة الأولى) فلم تجر معه أية محاولة من المحاولات العنيفة التى اتخذت ضد زميله الليثى وذلك لأن أولهما أفضى بمعلوماته الى المحقق مباشرة فلم يعرفها عنه المتهم ومعاونوه أما الثانى فقد بدأ بترديدها للبكباشي محمد وصفى فعرفها منه المتهم ، الذى جند بنفوذه سلطات الدولة ورجالها للعمل على اخفاء تلك المعلومات بقصد أفلات الجناة . ولم تقف محاولات رجال المتهم فى تنفيذ تعليماته لتضليل السلطة القضائية عند هذا الحد . بل نرى

فى التحقيق ان البكباشى توفيق السعيد يقدم للمحقق شاهدا يدعى محمد حسنى عباس (أظهر التحقيق انه صديق للبكباشى محمد الجزار وزميله فى الدراسة) ليدلى للمحقق بمعلومات كاذبة يرشد فيها عن سيارة أخرى غير التى استعملت فى الجريمة ويختلق لها رقما مطابقا للرقم الذى أرغم الليثى على انتحاله لسيارة الجناة (تراجع ص ٧١ من تحقيقات النيابة الأولى) .

ونرى رجال البوليس يسارعون بمصادرة جريدة المصرى حين نمى الى علمهم أن ما نشرته من معلومات عن الجريمة قد تضمن ذكر رقم سيارة الجناة وتضطر ادارة الجريدة الى حذف هذا الشق من المعلومات ولكن مديرها استطاع أن يتسلل الى السوق ببعض الأعداد المصادرة التي تحمل أدلة الادانة التى قصدا اخفاؤها وقد وجد أحد هذه الأعداد وأرفق بملف الدعوى (تراجع أقوال الأستاذ مرسى الشافعى فى الصفحات من ١٧٨ الى ١٨٣ من محضر تحقيق المستشار حسين داوود) .

ويحدثنا محمد محفوظ عن الظروف المحيطة به يوم طلبت معلوماته فى التحقيقات الأولى ، فيقول : ان رئيسه القائمقام محمود عبد المجيد لقنه اجابة تتضمن انكاره كل ما يتصل بالجريمة ، ثم صحبه الى المحقق ليدلى بما لقنه اياه تحت ناظريه ، وتحت رقابة واشراف وكيل الأمن العام . فتكفل هذا وذاك بارغامه على الادلاء بهذه المعلومات الكاذبة المضللة .

وتحدثنا التحقيقات الأولى بأنه سيق الى التحقيق من رجال وزارة الداخلية ــ المرؤوسين للمتهم ــ كل من مفتش الداخلية اسماعيل فهمى ورئيس مباحث مديرية جرجا الصاغ محمود فهمى على ونائب عمدة مشطا محمود عبيد ثم رئيس منطقة طهطا البكباشى محمد اسماعيل أبو السعود . . سيقوا جميعهم ليؤكدوا كذبا أن سيارة الجناة كانت تقف تحت أنظارهم بعيدا عن مكان الجريمة من وقت الغروب الى ما بعد وقوع الجريمة بأكثر من ساعة (تراجع التحقيقات الأولى من صفحة ١٣٠ الى صفحة ١٣٥) .

فلما تغيرت الظروف وخرجوا من سلطان المتهم رجعوا عن أضاليلهم هذه وانعقد اجماعهم على انهم لا يعرفون شيئا عن مكان تلك السيارة نفسها فى وقت وقوع الجريمة (تراجع أقوالهم فى الصفحات من ٨٥ الى ١٠٢ ومن ١٦٨ الى ١٧٦ من محضر جمع الاستدلالات وفى الصفحات ٣١٤ ، ٣٥٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ من محضر تحقيق (المستشار حسن داود) .

ولن نتصور أن تتخذ وزارة الداخلية من رجالها فى مختلف الادارات والجهات أعوانا لتضليل وافلات الجناة فى الجريمة ، الا اذا تلقت الوحى فى ذلك من كبيرها وزير الداخلية المتهم . ولن نتصور أن يهتم بالجناة هذا الاهتمام الصارخ الدنس الا اذا كان متآمرا معهم فى جريمتهم ، مباركا لهم فعلتهم .

ويؤكد هذا النظر أيضا ـ ان كان الاتهام فى حاجة بعد الى مزيد من التأكيد ـ اننا لا نرى فى التحقيقات الأولى التى جرت فى عهد المتهم الأسود مجهودا يبذله البوليس المرؤوس للمتهم بغية الكشف عن الجناة . بل اننا على النقيض من ذلك نسمع من حكمدار البوليس اللواء احمد عبد الهادى انه لا يعلم عن الجريمة شيئا ، بينما يؤكد وكيله ورئيس القسم السياسى المختص بالبحث فى مثل هذه الجرائم ، اللواء احمد طلعت انه حين علم بوقوع الجريمة واتجاه الشبهة فيها الى القائمقام محمود عبد المجيد صاحب السيارة المستعملة فى تهريب الجناة . . وثق أن أى جهد سيبذله فى سبيل ذلك سيكون عقيما مصيره الفشل . ويضيف اللواء أحمد طلعت انه أمر مرؤوسيه من رجال القسم السياسى بأن يقفوا حيال الجريمة نفس الموقف الذى اتخذه لنفسه ويردد مرؤوسوه محمود طلعت وتوفيق السعيد ومحمد الجزار أقوالا تؤيد هذا المعنى وتؤكده .

وما كان اللواء احمد عبد الهادى أو اللواء طلعت ليخشيا الكشف عن سر الجريمة ابقاء على سلامة القائمقام محمود عبد المجيد ورجاله وما كانا ليخونا أمانة الواجب لأنهما يرهبان هذا القائمقام ، ولكنهما فعلا ذلك لأنهما

يعلمان انهما اذا حاولا الكشف عن سر الجريمة ، فانهما سوف يصدمان بمن أوحى بهـــا ودبرها وأشرف على تنفيذها ، وهو رئيسهما الأعلى وزير الداخليـــة الذى شاءت المقادير أن تضع مصيرهما بين يديه .

ويكفيهما ليعرفا صلة القائمقام محمود عبـد المجيد بالوزير أن يلمسا ان هذا الأخير قد أنابه ليقيم حفـــل ذكرى الأربعين الذى أمر الوزير باقامتـــه على حساب الدولة ، فأنفق محمود عبد المجيد فى سبيل اقامته مبلغ ٨٤٠ جنيها قبضها من المصاريف السرية لوزارة الداخلية (تراجع صفحة ٤٠٩ من محضر تحقيق المستشار حسن داود) .

ويمعن رجال المتهم بوحى منه فى حملة التضليـــل فيعلل وكيل وزارة الداخلية عبد الرحمن عمار — عند سؤاله فى التحقيق — الباعث على الجريمة فيقول : ان بعض جماعة المجنى عليه أحسوا بأنه لم يعد يرضـــيه انحرافهم الى الجريمة وخشوا أن يفضح سرهم ، فعجلوا به لتلك العلة وحدها ، وذلك ان لم يكن قتل المجنى عليه على يد بعض أهل اليمن أخذا بثأر امامهم الذى يتهمون المجنى عليه بالتآمر على قتله وتدبير اغتياله .

ووكيل الوزارة يردد فى ذلك ، الرأى الذى أعلنته جريدة المتهم بعـــددها رقم ٥٢٦ الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٩ اذ تقول تعليقا على الجريمة ..

وأول بحث — وله وزن كبير — ينصب على القول المأثور (النـــار بدأت تأكل بعضها) وهو يعنى انقـــلاب بين الارهابيين على شيخهم السابق ، بعد أن ظنوا انه لم يعد يشايع حركاتهم الارهابيـــة ، وانه أخذ يفكر فى تسليم أسلحتهم ومحطتهم السرية الى السلطات المســـئولة . ومما يؤيد هذه الفكرة ان أحد الشهود فى التحقيق الذى يدور الآن ، ذكر أن الشيخ البنا قال له فى صراحة وتأكيد أنه يعلم ان مضيه خطوة واحدة فى سبيل تسليم الأسلحة والذخائر سيؤدى حتما الى قتله .. وكان هذا الحديث للقتيل قبل مصرعه بوقت قليل . وهناك اتجاه آخر لم يفت جهات التحقيق وهو البحث عما قد يكون هناك من

صلة بين حادث البنا والحوادث الدامية التى وقعت فى قطر عربى شقيق فى مثل هذا الشهر من العام الماضى .

والاتجاه الثالث يدور حول تهديدات بالقتل تبادلها فريقان من الجماعة المنحلة بعضهم انفصل عنها من زمن وكل فريق كان يعمل على تهديد رئيس الفريق الآخر .

وقد تمكن مندوب الأساس من الحصول على صورة احد الخطابين اللذين أرسلهما الشيخ القتيل للعمل على وقف حركات العنف التى سار اليها بعض المتصلين بـه .

بمثل هذه المغالطات كان المتهم بلسان رجاله وبأفعالهم وبلسان صحيفته يضللون العدالة والرأى العام . ولن يكون ذلك منه الا لأنه يخشى اذا ما انكشفت الحقيقة فى سر الجريمة أن تنتهى هذه الحقيقة الى ادانته هو ، وان تلقى على راسه بدم القتيل .

وقد نشرت جريدة المتهم مع تعليقها السالف الذكر صورة زنكغرافية لبيان صـدر من المجنى عليه بعنوان « ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين » .

ولهذا البيان قصة تؤكد نظرنا فى ادانة المتهم ، ذلك انه حين وقع حادث محاولة نسف المحكمة فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ دس المتهم على المجنى عليه فى تحـريره والتوقيع عليه وتسليمه للمسئولين .

وكان المفروض أن ينشر هذا البيان فور اتمامه ليكون له أثره فى رد من انحرفوا الى صوابهم ، ولكن المتهم أبقاه لديه يحبسه على النشر لأنه كان يدبر مصرع المجنى عليه فكان من أصول التدبير أن يتراخى فى نشر البيان الى ما بعد وقوع الجريمة ليكون له أثره فى اقناع الناس بالعلات المختلفة للجريمة وذلك وفقا للخطة الموضوعة للتضليل والتى تقدمت الاشارة اليها .

* * *

واخيرا وليس آخرا ــ نضع تحت أنظاركم العادلة أقوال محمد احمد يونس الحمدى وسعد الله مصطفى أبو دومة فى التحقيق ، وهى الأقوال التى ينقلان فيها عن

الأمباشى أحمد حسين جاد ، ان رئيس الوزارة المتهم قدمه الى آل سلفه فى رئاسة الحكومة والحزب السعدى على انه البطل الذى أخذ لهم بثأر عميدهم .

تلك هى بعض الصفحات السود التى سجلها التاريخ للحكم المشئوم الذى ساس خلاله المتهم أمر هذه الأمة ، فأقام حكمه على الطغيان والفساد وعلى الخسف والعسف وعلى التنكيل والتضليل ووجه جهاز الدولة ورجالها الى العبث بحريات الناس وبكرامتهم وبأقدارهم وبأموالهم وأرواحهم ، يتخير فى ذلك من لا يرضيه الفساد ومن يناضل الاستعمار وذلك ليتيح نشر الفساد وليمكن للاستعمار فى البلاد .

واذا كان الاخلال بالأمن العام ، وتضليل العدالة ، افسادا للحكم فى وقت السلم .. فهو خيانة مست سلامة الوطن حين وقع والبلاد تواجه معركة اسرائيل! خيانة كان لها أثرها فى تكييف بعض عوامل المصائب التى تحملتها البلاد فى هذه المعركة .

* * *

وسانتقل الى الادعاء الخامس :

فى خلال عام ١٩٤٨ كان المتهم رئيسا للديوان الملكى وبمجرد أن تلقى من كبير الياوران خطابا بشأن رغبة الملك السابق فى أصلاح اليخت المحروسة ، بادر فكتب الى وزير المالية فى ذلك الوقت وهو المرحوم محمود فهمى النقراشى مطالبا بفتح اعتماد مالى ، تحقيقا لهذه الرغبة وحدد هذا الاعتماد بمبلغ ...ر٣٥٠ جنيه كدفعة أولى . ولكن وزير المالية هذا ورئيسه فى الحزب الذى كانا ينتميان اليه رفض اجابة هذا الطلب لأسباب مالية لا سيما وان حربنا مع اسرائيل فى ذلك الوقت قد أعلنت بعد ارسال هذا الخطاب بيوم واحد .

كتب النقراشى هذا الخطاب فى ١٤/٥/١٩٤٨ وبقى باب هذا الموضوع مغلقا طوال حكمه الذى أنتهى فى يوم ١٩٤٨/١٢/٢٨ باغتياله ، وفى خلال هذه الفترة كلها لم تفعل السراى شيئا فى هذا الشأن وظلت ساكنة تتربص

وتترقب الى أن جاء المتهم رئيسا للوزارة بعد اغتيال النقراشى مباشرة ، ومن هذا التاريخ بدأت السراى تتحرك وتنشط وتثب ووجدت فى رجلها المطواع ضالتها فأرسلت خطابا آخر الى وزارة المالية . ورئيسها فى ذلك الوقت هو الأستاذ حسين فهمى ، وفى هذا الصدد يقول الأستاذ حسين فهمى فى التحقيق : ان أول من اتصل به فى هذا الشأن هو أدمون جهلان ، السمسار الأول فى جميع صفقات هذا العهد للملك السابق فاعتذر له بعدم وجود دولارات . ويقول حسين فهمى أيضا انه علم بعد ذلك بأن جهلان كان له صلة بالشركة التى قامت بهذا الاصلاح وموقف حسين فهمى فى هذا الموضوع حين اعتذر بعدم وجود دولارات ، فذكرنا بموقف المرحوم النقراشى ، لولا ان المتهم الذى كان رئيسا للديوان قبل ذلك والذى طلب من النقراشى تحقيق رغبة الملك عاوده نشاطه وقد أصبح هو رئيس الوزارة فى يده كل السلطان وكل السلطات على وزرائه بل وعلى البرلمان بمجلسيه — حيث كان لحزبه فى ذلك الوقت الأغلبية البرلمانية — وبهذه السلطات جميعا ، اقتنع وزير المالية بأنه سيسوى هذه المسألة مع اللجنة المالية بالمجلس تغطية للموقف وتحقيقا لرغبة سيده وهذا هو الذى فعله . اذ وافقت اللجنة المالية بمجلس النواب وسايرتها بعد ذلك زميلتها فى مجلس الشيوخ على فتح اعتماد بمبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه كدفعة أولى لاصلاح هذا اليخت ووضعت اللجنة المالية قيودا على هذا الاعتماد وصرفه وهى :

أولا — عرض هذا الأمر على خبراء عالميين جدد ليقرروا ما اذا كانت المصلحة هى فى شراء يخت جديد أو هى فى اصلاح هذا اليخت القديم الذى بلغ من العمر ٨٠ عاما .

ثانيا — ألا يصرف من هذا الاعتماد شىء الا بموافقة مجلس الوزراء .

وفى تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب وهى التى كان رئيسها الأستاذ سامح موسى أحد شهود النفى اللذين أراد المتهم أن يستشهد بهم فى هذه الدعوى ، فى

هذا التقرير تقول اللجنة : انها ترى انه من الأصلح شراء يخت جديد من هذا الاعتماد . ويقول سامح موسى فى التحقيق انه فهم من رئيس الحكومة ــ وهو المتهم ــ انه ووزير المالية أيضا يوافقان اللجنة المالية على اعتراضاتها ، ولكن الحكومة كانت تحت ضغط أدبى من ناحية السراى لم تر معه بدا من ادراج مبلغ الاعتماد . كما يقول سامح موسى أيضا فى موضوع آخر من أقواله انه فهم من حديثه مع المتهم ومع وزير المالية أن الحكومة رأت أن تحتمى بالبرلمان فى هذا الشأن .

كما يقول جرجس عبد الله مدير عام الميزانيـــة حينما سئل عن سبب موافقة الحكومة على ادراج هذا الاعتماد بعد ان كانت قد رفضت ذلك فى مايو سنة ١٩٤٨ يقول هذا الشاهد واستأذنكم فى أن اتلو نص عبـــارته لأهميتها فى هذه الدعوى .

((اذا لوحظ أن رئيس الديوان فى سنة ١٩٤٨ الذى طلب من المالية الموافقة على الاصلاح وفتح الاعتماد أصبح فى سنة ١٩٤٩ رئيس الحكومة التى وافقت على فتح الاعتماد ومبدأ الاصلاح .. على ضوء هذا يمكن تفسير تغيير وزارة الماليــة لفكرتها فى ســـنة ١٩٤٩ عنها فى سنة ١٩٤٨)) .

وهذه العبارة يا سادتى القضاة تغنى عن كل تعليق وعن كل تفسير .

وما لنا نذهب بعيدا ونعرض لأقوال الشهود واقوال الأستاذ سامح موسى وأمامنـــا أقوال المتهم نفسه فى هذا التحقيق وهى أقوال تكفينا مؤونة التدليل على اقامة هذا الادعاء قبله .

قال المتهم فى ص ٥٦ من هذا التحقيق ما يأتى :

كان من رأيى شراء قطعة بحرية جـــديدة بدلا من اصلاح المحروسة ، فلما أصر المسئولون فى السراى على الاصلاح لم أكن مستريحا الى هذه النتيجة وتفاهمت مع اللجنة المالية على وضع شروط .

فلما سأله المحقق ماذا كان يكون الموقف لو رأيتم رفض اقتراح الديوان الملكى (اى مثـــل ما فعل رئيسه وسلفه المرحوم النقراشى) .

أجاب : لم أرد أن يكون مظهرى مظهر المتعنت !

وهذا الجواب وحده هو ما يحدد موقفنا معـــه يا سادتى القضاة ، وهو ما نسائله عنه . وفى هذا الجواب وحده نقول له : اقرأ كتابك .. كفى بنفســـك اليوم عليك حسيبا ..! وهكذا لا يريد المتهم أن يظهر أمـام مولاه وسيده مظهر الخادم المتعنت فيقف فى وجهـه ويعترض على أهوائه ورغباته ، ويفوت بذلك متعة الحكم وسلطان الحكم وشهوات الحكم . وهكذا لا يريد ان يقف من هذا الملك فى هذه المسألة بالذات موقف رئيسه وسلفه النقراشى .. وماذا كان على المتهم اذا كان من بداية الأمر لا يرتاح ضميره الى هذا الاصلاح لعدم ضرورته . ماذا كان عليه لو وقف موقف الرجل الحر وبعث باستقالته من الحكم الى هذا الملك الذى فرض سلطانه وشـــهواته واهواءه عليه ..! وبسبب تصرفات المتهم يا ســـادتى القضاة فى هذا الموضوع تدرج الاعتماد.. فبعد أن افتتح فى عهد المتهم وبأمره وموافقته بمبلغ ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه امتد فى عهد الحكومات التالية حتى وصل الى مبلغ يقارب مليون جنيه ونصف مليون وسيكون لنا موقف قريب مع هؤلاء الذين ساهموا فى اعتماد هذا المبلغ الكبير .

يقول المتهم فى الجلسة الأولى لهذه المحكمة : انه هو الذى قيد هذا الاعتماد بتلك القيود وانه لم يصرف هذا الاعتماد فى عهده . وفاته أننا لا نحاسبه على الصرف بل نسائله عن الاعتماد فى حد ذاته وعن الموافقة على مبدأ الاصلاح فى حد ذاته كما فاته أيضا ان احتماءه بالبرلمان لا يغير من موقفه شيئا لأن الأغلبية البرلمانية فى ذلك العهد كانت كما قلت ، له ولحزبه . ولأن هذه القيود التى وضعها هذا البرلمان كان المتهم أول من يعلم بأنها لا قيمة لهـــا لدى سيده ومولاه بعد ان بدأ منه ومن رجال حاشيته ما بدا من الالحاح على فتح هذا الاعتماد وما بدا من ان

أول وسيط تدخل لدى الحكومة كان ادمون جهلان وهو يعرفه حق المعرفة بحكم عمله رئيسا للديوان وكان أول وأبسط عمل يقوم به ــ وهو يقول انه لم يكن موافقا ومستريحا الى مبدأ الاصلاح ــ أن يستقيل ليكون على حريته وعلى كرامته وعلى وطنيته! وقد سمعتم حضراتكم بالأمس من الشاهد جرجس عبد الله انه فى الوقت الذى اتفقت فيه الدولة على اصلاح هذا اليخت المتهدم والذى بلغ من العمر ٨٠ عاما ، مليون جنيه ونصف كان هناك عجز فى خزانة الدولة حوالى ١٦ مليون جنيه وهكذا كان المتهم وأمثاله من محترفى السياسة أداة طيعة فى يد سيدهم ومولاهم ، ولو ضاع البلد وخربت خزانته وتضور المواطنون جوعا وذلا ! وما داموا هم وسيدهم يعيشون فى هذه الأبراج العاجية بعيدين عن الشعب وعن فقره وذلــه !

أما الادعاء السادس : فيتكون يا سادتى القضاة من شقين . الشق الأول خاص بطريق بنى عبيد أو بطريق رقم ١٥٧ على حد تعبير مصلحة الطرق . والشق الثانى خاص بطريق الزرقا أو بتعبير مصلحة الطرق الطريق رقم ١٣٢ .

فأما عن الطريق الأول ، فثابت فى الأوراق وفى الخرائط ان المتهم يملك حوالى ٥٠٠ قدان فى هذه الجهة ويكتنف هذه المساحة طريق خاص ، وقد أراد وهو وزير ورئيس للديوان أن يضفى صفته العمومية على هــذا الطريق الخاص ، وظاهر من الخريطة أن هذا الطريق يمر بأطيان المتهم وطول هذا الجزء نحو كيلو مترين وعرض هــذا الطريق نحو ثلاثة أمتار وقد اقترح تفتيش وجه بحرى فى ١٩٤٣/١١/١٦ الغاء هذا الجزء من الطريق ولكن فى ١٩٤٥/٧/٢٥ ــ وقد كان المتهم وزيرا فى ذلك الوقت ــ ارتأت مصلحة الطرق فى هذا الوقت بالذات أهمية هذا الطريق الخاص ونبذت اقتراح ســنة ١٩٤٣ وسارت الاجراءات بعد ذلك فى عجلة ولهفة ففى ١٩٤٥/٨/٢٢ وافقت الوزارة على استصدار مرسوم باعتبار هــذا الطريق الخاص من المنافع العامة وصدر المرسوم فعــلا وصدرت الأوامر لمصلحة الطرق بتوسيع وتحسين ذلك

الطريق «خصما على بند التحسينات والتوسيعات» وهذا الاجراء يخالف يا سادتي القضاة لائحة السكك الزراعية اذ أنه كان يجب ــ وهذا الطريق طريق خاص ــ أن يدفع المتهم تكاليف هذا التوسيع من ماله الخاص لا أن يجعل نفقاته على حساب الحكومة .

وترون يا سادتي القضاة أن هذا المشروع كان يتعثر في غير عهود حكم المتهم ، وكان لا ينشط ولا يسرع الخطى ولا يرى النور الا في عهد سلطانه وحكمه سواء أكان وزيرا أو كان رئيسا للديوان .

أما قول المتهم يا سادتي القضاة بأنه لا شأن له بما ارتأته مصلحة الطرق ، فاني أترك لفطنتكم ويقظتكم سر تعليل نشاط هذه المصلحة ، وسر تغيير آرائها في عهد سلطان المتهم خلافا لآرائها السابقة في العهود الأخرى وليس لهذا الا تعليل واحد ، وهو أن هذه المصلحة لم تكن فيما ارتأته الا عاملة بوحي من المتهم بالذات .

أما عن الطريق الثاني : فواضح من الأوراق ومن التحقيقات التي أجريت انه كان هناك مشروع أعدته مصلحة الطرق بشأن توسيع ورصف الطريق الموصل من سمنود الى طلخا وشربين ودمياط حتى رأس البر ، وقد قسم هذا المشروع الى ثلاث مسافات :

المسافة الأولى : من سمنود الى شربين .

المسافة الثانية : من شربين الى دمياط .

المسافة الثالثة ــ من دمياط الى راس البر .

وطرح في مناقصة عامة القسم الأول ، وسارت الاجراءات على هذا الترتيب ، الا انه في يوم ١٩٤٨/٢/٢٦ وقد كان المتهم في ذلك الوقت رئيسا للديوان ، اقترحت مصلحة الطرق أيضا على الوزارة تغيير خط سير الطريق من شربين الى دمياط بجعل الطريق على الضفة الشرقية من النيل على الوضع المبين في الخريطة بالمداد الأحمر ، وسترون من الاطلاع على الخريطة ان هذا التغيير قد هدف منه الموحى به الى أن يصل هذا الطريق الى بلدة المتهم وهي الزرقا بالذات .

وتنفيذا لهذا الوحى ، سارت عجلة اجراءات التنفيذ بسرعة . ففى يوم ١٩٤٨/٣/٢٨ وافقت الوزارة على هذا الاقتراح وطرحت العملية فى مناقصة عامة وتم التنفيذ فعلا ثم بعد ذلك أكمل الطريق من دمياط الى راس البر .

وهكذا ترون يا سادتى القضاة كيف ان تغيير خط سير هذا الطريق من تصميمه ووضعه الأول فى ذلك الوقت الذى كان فيه المتهم صاحب سلطان عريض اذ كان رئيسا للديوان لا لشىء الا ليمر على بلدته بالذات . وسترون كيف ان هذا التغيير لو كان يمت للمصلحة العامة ، بسبب من الأسباب لظهر ذلك فى المشروع الأول الذى صمم ووضع فى وقت لم يكن فيه للمتهم هذا السلطان وذلك الجاه .

فاذا قال لكم فى الجلسة الأولى ان هذا التغيير كان بناء على طلب من أعيان وكبار ملاك المديرية الذين كان على رأسهم المدير نفسه ، اذا قال لكم ذلك فقولوا له ان صلته بهؤلاء الملاك وهو يستمتع بهذا السلطان العريض لا يمكن أن تقطع ولو كانت هذه الصلة منقطعة فلماذا لا يتقدم هؤلاء الملاك ومديرهم للحكومة الا فى هذا العهد الذى كان فيه المتهم رئيسا للديوان الملكى بالذات ولم لم يفعلوا ذلك فى عهود سابقة !.

ومن هذا ترون ان المتهم قد استغل نفوذه هذا ليحصل لنفسه على فائدة ذاتية هى توصيل هذا الطريق العام المرصوف الى بلدته . وهو استغلال رخيص صغير كان احدى صور فساد الحكم الذى شرحت لكم بعض نواحيه . وانى اذ أختتم مرافعتى فى هذه الادعاءات أطلب من هيئتكم الموقرة أن تعاقبوا المتهم بالمادتين الأولى والثانية من أمر تشكيل هذه المحكمة وأن تأخذوا المتهم بالشدة التى تتفق وتلك الجرائم والأفعال المسندة اليه والتى من بينها جناية الخيانة العظمى للوطن .

والله تعالى يلهمكم التوفيق وصواب الرأى .

وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون !

الرئيس ــ المتهم .

المتهم ــ انا على موقفى الذى أعلنته لحضراتكم فى هذا المقام . وأود أن أؤكد لحضراتكم أن كثيرا مما سردته النيابة ، فيه تحريف وفيه تغيير . وكم كنت أتمنى أن أعطى الفرصة لأساير العمل فى خدمة العدالة وفى مساعدتكم . وكل ما ادعاه ورد خصوصا فى تحقيق قضية الشيخ حسن البنا وكل ما ادعاه فى شأنه تضليل وتيسير ويمكن جرى تحقيقه بتفصيل على مراحل متعددة . وقضت غرفة الاتهام ببراءتى فيها وانا بعيد عنها .. فانا أرجو لحضراتكم وأنا فى موقفى نفسه ، أرجو لكم التوفيق . وأؤكد لحضراتكم أنه لا يعتمد مطلقا على ما عرض من جانب النيابة بحال من الأحوال ..

الرئيس ــ يعنى مصر على عدم معاونة المحكمة .

المتهم ــ أنا مضطر لهذا محمول عليه .. اننا أمام هيئة كاملة من هيئات الاتهام تعتمد بكل قواها على شهود تبحث وترتب فى غيبتى وانا مفاجأ ، وشفتم حضراتكم ازاى ابتدينا بالتوجيه الى السرعة وانا لا زلت أتمنى واذا أتيحت لى هذه الفرصة سأفعل واذا لم تتح لى فالأمر لكم والله يفعل ما يشاء .

الرئيس ــ هل للمدعى تعقيب ؟

البكباشى التابعى ــ لا .

الرئيس ــ اذن ترفع الجلسة للمداولة .

« وقد رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة وخمس دقائق . وأعيدت فى الساعة الواحدة والدقيقة العاشرة بعد الظهر » .

الرئيس ــ قررت المحكمة النطق بالحكم فى جلسة علنية تعقد فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

(ورفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساء)

محضر

الجلسة الرابعة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا فى الساعة العاشرة والدقيقة ١٣ صباحا بمقر قيادة الثورة فى الجزيرة يوم الخميس أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٢٢ محرم سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وعضوية البكباشى محمد التابعى المدعى العام ، والأستاذ مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

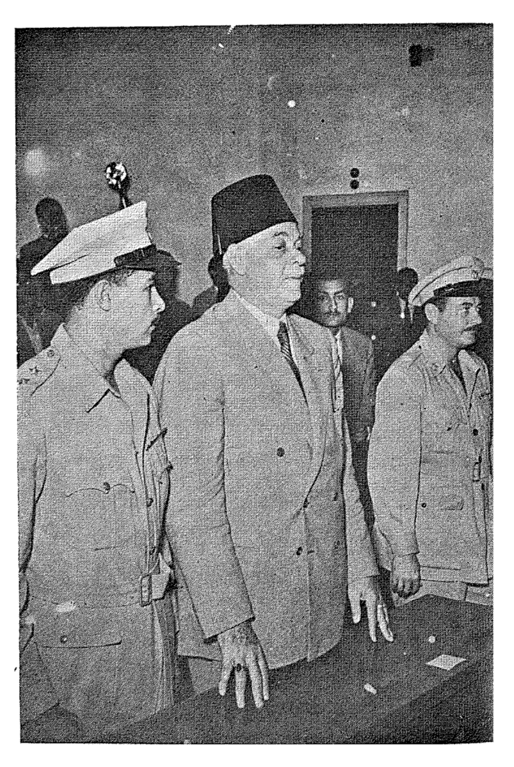
استؤنفت القضية الأولى المتهم فيها السيد ابراهيم عبد الهادى .

الرئيس ــ باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الرابعة من جلسات محكمة الثورة .

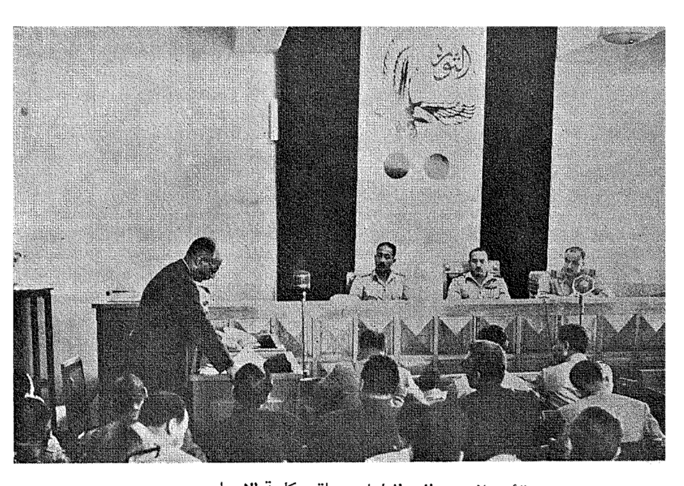
الحكم

حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم عبد الهادى بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتى :

لحظة النطق بالحكم



وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون



الأستاذ مصطفى الهلباوى يلقى كلمة الادعاء ...

١ ـ اعدامه شنقا .

٢ ـ مصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب .

(ورفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا) .

* * *

تصديق مجلس قيادة الثورة :

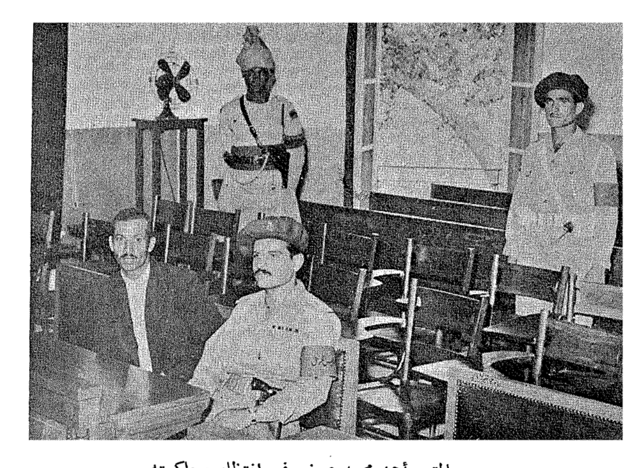
« طبقا للمادة السابعة من أمر تشكيل محكمة الثـــورة تعرض الأحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثورة للتصديق عليها .

وقد عرض الحكم الصادر على المتهم ابراهيم عبد الهادى على مجلس قيادة الثورة فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ . فصدق المجلس على الحكم وخففه كالآتى :

« ١ ـ يخفف الحكم الصادر عليه بالاعـــدام شنقا الى السجن المؤبد .

٢ ـ مصادرة كل ما زاد عن أمواله وممتلكاته عما ورثه شرعا لصالح الشعب . »


محكمة الثورة
القضية الثانية
الشيطان سوّل لهم وأملى لهم
أولئك الذين لعنهم الله
فأصمهم وأعمى أبصارهم



المتهم أحمد محمد عوض فى انتظار محاكمته

رابع

الجلسة الرابعة لمحكمة الثورة

بعد النطق بالحكم على المتهم ابراهيم عبد الهادى ، رفعت الجلسة ثم أعيدت ثانية فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح نفس اليوم الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشى سيد سيد جاد المدعى والأستاذ أحمد موافى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

قدمت القضية رقم ٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها أحمد محمد عوض .

الرئيس ــ فتحت الجلسة . المتهم موجود ؟

البكباشى سيد سيد جاد ــ موجود .

الرئيس ــ الشهود موجودون ؟

الأستاذ أحمد موافى ــ موجودون .

الرئيس ــ اسم المتهم احمد محمد عوض .

التهمــــة :

أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضـــد ســـــلامته

فى الداخل والخارج ، وذلك انه فى غضون عـام ١٩٥٢ وما قبله عمد من جانبه الى تقديم تقارير وتبليغات الى جهات أجنبية ضمنها معلومات وبيـانات عن الهيئات والأفراد الذين يقومون بنشاط وطنى بقصد احباط ذلك النشاط والاضرار بمصالح البلاد العليا .

البكباشى سيد سيد جاد ــ الادعاء يلتمس من عدالة المحكمة نظر هذه القضية فى جلسة سرية لما يكتنفها من بعـض تقارير وأسرار خاصة قد تمس سلامة الوطن والمصلحة العليا . والأمر مفوض للمحكمة .

الرئيس ــ للمتهم ــ هل لك محامى ؟

المتهم ــ لأ ماليش .

الرئيس ــ هل حتدافع عن نفسك ؟

المتهم ــ المحكمة تجيب لى محامى .

الرئيس ــ اجراءات المحكمة ماتسمحش لها انها تجيب محامى يدافع عن المتهم .

المتهم ــ اصل انا ما اقدرش اجيب محامى علشان انا فقير .

الرئيس ــ آه طيب اقعد .

(وبعد مداولة قصيرة بين اعضاء هيئة المحكمة قال الرئيس : ــ

« قررت المحكمة أن تكون الجلسة سرية بالنسبة للمتهم المقام عليه الادعاء المذكور . وأن يقوم المتهم بالدفاع عن نفسه ، دون أن يحضر فيها المحامى والمدعى .. ولترفع الجلسة » .

(ورفعت الجلسة فى الساعة العـاشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا)

وبعد نظر القضية فى جلسة سرية ، أعيدت الجلسة علنية فى الساعة الواحدة والنصف مساء وتلا السيد الرئيس الحكم الآتى نصه : ـ

((حكمت المحكمة على المتهم احمد محمد عوض فى الادعاء المنسوب اليه باعدامه شنقا)) ولترفع الجلسة ..

(ثم رفعت الجلسة فى الساعة الواحدة والدقيقة ٣٢ بعد الظهر)

* * *

تصديق مجلس قيادة الثورة :

((طبقا للمادة السابعة من امر تشكيل محكمة الثـــورة تعرض الأحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثورة للتصديق عليها . وقد عرض الحكم الصادر على المتهم احمـــد محمد عوض على مجلس قيادة الثورة فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٥٣ فصدق المجلس على الحكم وخففه ليكون كالآتى :

((يخفف الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا ، الى الأشغال الشاقة المؤبدة .))

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

((ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد)) .

(صدق الله العظيم)

وبعد ...

فاننا اذ نتقدم بالكتاب الأول من ((مجموعة محاكمات الثورة)) نرجو الله تعالى أن يوفقنا ويهدينا لنضع بقية المضبطة الرسمية ـ لتلك المحاكمات ـ بين يدي كل مواطن .

واذا كنا اليوم نقدم محاضر الجلسات العلنية ، فاننا نسأل المولى أن يوفقنا لنضمن هذه المجموعة ((محاضر الجلسات السرية)) . حتى تكون تلك المحاكمات ، سجلا تاريخيا كاملا لأهم احداث ثورة الشعب .

والله أسأل أن يوفقنا ويهدينا . انه نعم المولى ونعم النصير .

أول فبراير سنة ١٩٥٤ .